صوت النساء

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

توزع مجاناً

٢٦ كانون ثاني - ٢٠١٢ العدد ٣٣٨ | صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة المجتمع | 26 January 2012 NO 338

تلتزم السلطة الفلسطينية بمقاومة كافة الأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية التي تبيح العنف ضد المرأة، وأن تدرج جزاءات قانونية رادعة لكل من يمارس مثل هذه الأفعال، مع تعويضها عما أصابها من ضرر وأذى، وكفالة تأهيلها ومساعدتها على التخلص من كافة آثار هذا العنف المادية والنفسية، وتقديم العون والتسهيلات لمؤسسات المجتمع المدني العاملة للقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.

المادة ٨: باب الحقوق الجنائية
وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية

طاقم شؤون المرأة

العنف اتجاه المرأة الفلسطينية حلقات متكررة

صوتنا

التغيير والجديد في هذا العام

تتداخل المواضيع لهذا الشهر، ويصعب الفصل بينها. فمن جهة يطرح هذا العدد قضايا تتمحور حول العنف ضد المرأة من عدة زوايا، ومن جهة أخرى فإن هذا الشهر هو شهر الثورات العربية، وهو الشهر الذي شهدنا فيه حراكاً نشطاً بالمقارنة مع الأشهر الفائتة في ملف المصالحة الداخلية. وقد يكون هناك أمر واحد مشترك بين هذه القضايا المختلفة، وهو التغيير والجديد. نعم، إن هناك نسمة تغيير في الأجواء، تغيير في المواقف، تغيير في الآراء المسبقة، جديد في الأرقام الإحصائية. فإذا نظرنا إلى الأرقام الإحصائية، كانت إحدى النقاط الجديدة فيها هو الرقم الإحصائي الذي بين أن ٧٠٪ من النساء يتوجهن إلى المؤسسات والمراكز النسوية لطلب المساعدة، علماً بأنه كان يجدر أن يكون السؤال حول التوجه إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وليس تحديدها بالمؤسسات النسوية. على أية حال، هذا الرقم يجعلنا نعيد التفكير بتغيير منهجية عملنا، التغيير بفهمنا لأسباب عدم التوجه لطب المساعدة. وإذا نظرنا إلى الثورات العربية، فإننا نجد أيضاً بأن التغيير بات أوضح من قبل، ففي مصر هناك حكومة جديدة، كذلك في تونس وفي سوريا واليمن، هناك كل يوم جديد سواء في المواقف أو الاستراتيجيات، على الرغم من عدم تغيير الحكومة، إلا أن النضال من أجل التغيير متواصل. وهذا يدل على أهمية التغيير، وضرورة إدخال الجديد إلى حياتنا، بالرغم من أننا قد نختلف على مدى إيجابية أو سلبية هذا التغيير أو ذاك، إلا أنه علينا أن نتحلى بالشجاعة، وأن نتحلى بالجرأة، ونخوض التغيير ونقبل الجديد، حتى لا نقع في قبول واقع معين بذريعة الخوف من التغيير أو الجديد. وفي هذا المجال، أتساءل عن مدى قدرتنا أن نطرح موضوع الطلاق. فهناك طرح لإدخال إمكانية الخلع، وبالرغم من وجود بعض الحالات التي قد تحتاج هذا النوع من الحل، أليس بمقدورنا أن نحصل على حق متساوي للطرفين في الطلاق، على أن يكون قضائياً، أي أمام القاضي فقط، وأن يتم إلغاء سلطة الرجل على الطلاق الغيابي؟

علينا أن لا ننتظر التغيير، بل أن نعمل على التغيير، نصنع التغيير ولو كان في قضايا وأمور معينة ومحددة، من واجبنا على أنفسنا، ومن مسؤولياتنا للأجيال القادمة، وهنا أقصد الجميع، المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، والمجلس التشريعي القادم، أن نعمل أقصى ما لدينا على تغيير كل ما يعيق تمتع الفتيات والنساء بالمساواة، وهنا نقصد المساواة بالقيمة، وبالفرص، وبالحماية، ولا نقصد التماثل، لأننا نختلف، ولكن بات من الضروري أن يأتي التغيير على وضع المرأة الفسطينية بما يتناسب مع حقوقها، جهودها، نضالها وعطائها. آن الأوان أن يتم الاعتراف القانوني بهذه الحقوق، وليس فقط الاعتراف اللفظي في المناسبات وفي الخطابات. لدينا معارف، خبرات، قوة، قدرات، وإمكانيات، لو يتم وضعها في المكان المناسب ولو يتم الاعتراف بها قانونياً، تشريعياً، تطبيقاً، لوصل مجتمعنا إلى مكان مختلف من المكان الذي نحن فيه الآن.

عدسة: عصام الريماوي

ما الذي يمنع النساء من التوجه للمؤسسات النسوية عندما يعتدى عليهن؟؟

رام الله- حنان أبو غوش

تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء على نتيجة إحصائية وردت في نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، الذي تم تنفيذه في عام ٢٠١١، من خلال إثارة جملة من التساؤلات الموجهة، لأنها نتيجة صادمة تلفت الانتباه وتثير الاهتمام، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف وتوجهن إلى مؤسسة أو مركز نسوي لطلب استشارة ٧, ٠٪ فقط، في حين أن ٢, ٣٠٪ من النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف، قد لجأن إلى بيت الوالدين أو أحد الإخوة والأخوات، وأن النسبة الكبرى التي تشكل الثلثين تقريباً وهي ٣, ٦٥٪، فضلن السكوت إزاء العنف الذي تعرضن له من قبل أزواجهن.

وأظهرت نتائج المسح أن أكثر من ثلث النساء في المجتمع الفلسطيني اللواتي سبق لهن الزواج، قد تعرضن لأحد أشكال العنف من أزواجهن. وقد بلغت نسبتهن ٣٧٪، وكانت في الضفة الغربية ٩, ٢٩٪ وفي قطاع غزة ١, ٥١٪. كما بلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن لعنف نفسي لمرة واحدة على الأقل من هؤلاء السيدات ٦, ٥٨٪، وبينت نتائج المسح أن ١, ٥٥٪ من النساء تعرضن لعنف اقتصادي، و٨, ٥٤٪ تعرضن لعنف اجتماعي، وأن ٥, ٢٣٪ من النساء تعرضن لعنف جسدي، وأن ٨, ١١٪ من النساء تعرضن لعنف جنسي.

السؤال الرئيس، هو لماذا لا تتوجه النساء اللواتي يتعرضن للعنف لطلب المساعدة والاستشارة من المؤسسات والمراكز النسوية؟

أعتقد أن الإجابة على هذا التساؤل بحاجة إلى دراسة معمقة ومتخصصة، يتم خلالها التوجه للنساء في أماكن تواجدهن كافة وسؤالهن، وحتى يتم ذلك، هذه المقالة نتوقع أن تساهم في طرح بعض الأفكار التي تفيد المؤسسات المعنية والمختصة، إلى حين عقد الدراسة المختصة التي ستجيب بدقة وشمولية على السؤال المطروح.

يمكن طرح التساؤلات التالية، بغرض كشف احتمالات الإجابة على سؤال المقالة الرئيس، عن الأسباب التي تحول دون توجه النساء اللواتي يتعرضن للعنف للمؤسسات والمراكز النسوية لطلب المساعدة؟

هل السبب يعود لجهل النساء بأن هناك مؤسسات مختصة تقدم الخدمات القانونية والاجتماعية والنفسية لهن في مثل هذه الحالات؟ أم السبب هو عدم انتشار هذه المؤسسات في الأماكن المختلفة من الوطن؟ أم هو صعوبة الوصول إلى هذه المؤسسات في حال المعرفة عنها؟ أم لقلة أو عدم قناعة وثقة النساء بأن هذه المؤسسات ستساعدهن على حل مشاكلهن وتمكينهن؟ أو لأن المعنيات يعتقدن أن هذه المؤسسات لا تحافظ على سرية وخصوصية النساء؟ أم بسبب الوصمة الاجتماعية التي ستصيب النساء في حال معرفة المجتمع عن هؤلاء النساء أنهن يتعرضن للعنف ويتوجهن للمؤسسات لطلب المشورة والمساعدة «وفضح» الأسرار العائلية؟ أو لأن موضوع العنف الأسري ما زال يتم النظر له واعتباره موضوعاً يقع ضمن الحيز الخاص، ولا يصح أن يخرج للفضاء العام؟ أم بسبب اعتقاد النساء أن تعرضهن للعنف هو جزء من طبيعة الحياة، وأنه مبرر للزوج أن يصوِّب سلوك زوجته ويعاقبها إذا أخطأت أو لم تخطئ؟! أم بسبب أن النساء تلجأ لطرق وأساليب أخرى لحل مشاكلهن؟ أم بسبب الثقافة التقليدية التي تؤيد وتحترم النساء اللواتي «يرضين بالهم»، ويصبرن «ويأتين على أنفسهن» من أجل الحفاظ على أزواجهن وأسرهن، ويحافظن على استمرارية الحياة؟ أم لأن النساء يعرفن أنه في حال تم التوجه للمؤسسات وإفشاء أسرار العائلة، فإن النتيجة سوف تكون في غير صالحهن، وأخطر هذه النتائج الطلاق؟ وفي حال أن الطلاق يمكن أن يكون النتيجة، فهل النساء يفضلن التعرض للعنف والسكوت على أن يكون مصيرهن الانفصال والطلاق!! أو أن السبب يعود لثقة النساء بذواتهن وقدرتهن على حل مشاكلهن وتدبير أمورهن، وأنه لا حاجة للتوجه لطلب المساعدة من الآخرين؟ أم بسبب التناقض في المشاعر والأفكار التي قد تصيب المعنَّفة، لماذا ستشكي زوجها الذي تعيش معه وتبادله العيش بحلوه ومره، وإذا عّنفها مرة أو أكثر، هل هناك ما يدعو لأن تشكي أمره إلى الغرباء؟! أو بسبب أن النساء يعرفن أنه في حال تم التوجه للمؤسسات والتقدم بالشكوى وتجاوز كل ما هو تقليدي، فإنهن على يقين بأن القانون المعمول به ليس في مصلحتهن في أغلب الأحيان؟؟

أم يمكن أن تكون كل هذه الأسباب مجتمعة؟ أو أن هناك أسباباً أخرى لم نأت على ذكرها؟

أعتقد أن معرفة الأسباب التي تدعو النساء لعدم التوجه، أو توجه قلة ضئيلة جداً للمؤسسات والمراكز النسوية مهم، ولكن الأهم هو توفير البدائل ومساعدة النساء اللواتي يتعرضن للعنف، فليس من المقبول أن تعيش المرأة في ألم ومعاناة، بسبب تعرضها للعنف أولاً، ثم بسبب عدم تمكنها من طلب المساعدة أو الوصول والحصول عليها ثانياً.

لذا فإنه حري بالمؤسسات النسوية والحقوقية المختصة، والمؤسسات الحكومية، أن تتعرف على الأسباب الحقيقية التي تمنع أو تحول دون توجه النساء لطلب المساعدة، لأن معرفة الأسباب حتماً سيساعد تلك المؤسسات على معالجتها وتوفير الحلول والبدائل، وبالتالي تقديم الخدمة المطلوبة للنساء، لعلها تسهم في القضاء على العنف بأشكاله كافة. ومن المهم أيضاً دراسة الرقم الآخر الذي أشارت له نتائج المسح، وهو أن ما نسبته ٢, ٣٠٪ من النساء، يتوجهن إلى بيت أحد الوالدين أو أحد الإخوة والأخوات، هذا يفرض ضرورة تبني برامج من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لتمكين وبناء قدرات الأسر التي تتوجه لها النساء اللواتي يتعرضن للعنف، وذلك لأن بيوت الوالدين والاخوة والأخوات، شكلت ما نسبته الثلث تقريباً من حيث توجه النساء المعنفات لتلقي المساعدة والدعم، فليتم الأخذ بعين الاعتبار هذه المؤشرات والنسب، وليتم احترام خيارات النساء عند التدخل، وطرح البرامج وتصميم المشاريع.

بداية بيت لحم تحاكم شخصاً هتك عرض ابنته

بيت لحم- معا

أصدرت محكمة بداية بيت لحم قبل يومين حكماً يقضي بادانة المتهم (خ.ع) من مخيم الدهيشة والبالغ ٤٠ عاماً وقت ارتكاب الجريمة بتهمة هتك العرض وذلك عملاً باحكام المادة ٢٩٦ فقرة ٢ بدلالة المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات النافذ.

وكان المدان قد اقدم بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٦ على هتك عرض ابنته القاصر وهي الشاهدة الاولى في القضية قبل ان تدخل عليه زوجته والدة الطفلة لتبدأ بالصراخ والهجوم عليه الا انه قام بضربها لتكون الشاهدة الثانية في القضية.

وقررت المحكمة وضع المدان بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات ونصف ونظراً للمصالحة واسقاط الحق الشخصي وعملاً باحكام المادة ٩٩ فقرة ٣ فقد قررت المحكمة تخفيض العقوبة الى ٥ سنوات.

وقد مثل النيابة العامة في هذه القضية وكيل النيابة الاستاذ رشاد الهوارين.

قرارات جديدة قد يتم تضمينها قريباً

«مخالعة» الخطيب ... ضمانة لحق المرأة في استرداد حياتها من جديد

معاذ طليب

من المعهود في مجتمعنا ومن العادات والتقاليد، بل ومن الشرع أيضاً، أن يتقدم الشاب لخطبة الفتاة لفترة محددة تكون قصيرة، في العادة لا تتجاوز السنتين، وتكلل هذه الخطبة بالزواج، هذا ما نشهده واعتدنا عليه، وإذا حدثت خلافات بينهما وأرادا الانفصال، فإما حسب الإتفاق أو بالقانون إذا كان الشاب هو من أراد التطليق، ولكن أن يبتز الشاب خطيبته وينتقم منها بعدم تطليقها ويذرها معلّقة، هذا لم نعهده من قبل.

لأسباب كثيرة قد ينفصل الخطيبان عن بعضهما، ويصبح أحدهما لا يريد الآخر أو كلاهما، وحسب ما أوضح استاذا علم الاجتماع خالد عودة الله وباهر السقا، انّ من بين هذه الأسباب التي تؤدي إلى الإنفصال: الوضع الاقتصادي، الثقافة المجتمعية، اكتشاف الآخر، التعرف أكثر خلال فترة الخطوبة وتدخل الأهل في الزواج، الانفتاح المجتمعي وغيرها الكثيرمن الأسباب، التي لا سبيل لحصرها هنا،

فإذا أراد الشاب أن ينفصل فله ذلك، ولكن المهر يكون مناصفة بينه وبين خطيبته، وتصبح الفتاة مطلقة من غير أن يدخل بها، وليس هنا مربط الفرس كما يقال، وانما إذا أرادت المخطوبة أن تنفصل عن خطيبها، فليس لها ذلك إلا بموافقته، وهنا المقصد فبعد أن تصبح «معلّقة»، ماذا عساها أن تفعل.

قابلنا أحد الآباء رفض الكشف عن أية أسماء، وقصّ علينا ما حدث مع ابنته قائلاً: «تقدّم شاب لخطبة ابنتي، وفي فترة الخطوبة اكتشفنا أن الشاب سيئ، وقام ببعض التصرفات المشينة، وللأسف اكتشفنا هذا مؤخراً، لم يتضح لنا عندما سألنا عنه، ولم تعد ابنتي تريده ولا نحن، وطلبت ابنتي أن يطلقها مقابل أن تتنازل له عن أية حقوق لها، لكنه رفض ذلك، واشترط مبلغ ٣٠ ألف شيكل مقابل تطليقها».

يضيف الأب: «دخلنا في مشاكل ومحاكم ووكلنا محامين كثر، ومنذ ٤ سنوات ولغاية الآن نحاول تطليق ابنتنا دون جدوى». وأشار والدها انّ الشاب يعترض ابنته في كل مكان في الشارع والكلية، حتى أنه حاول اختطافها، وفي كل دعوة كنا نرفعها، كان جواب القاضي انّ ابنته زوجة لهذا الشاب، وكيف للزوج أن يخطف زوجته.

وتدخلت أمها فقالت: «إن ابنتها دخلت في حالة نفسية، وهي منطوية ومنعزلة، وخصوصا أن أختيها الأصغر قد ارتبطتا، وهي ما زالت معلّقة». وفي سؤالنا لوالدها عن إذا ما لجؤوا لحل عشائري أو التفاهم مع أهله، أجاب إنّ هذا الشاب انفصل عن أهله ويسكن بعيداً عنهم، وليس بإمكانهم فعل شيئ، وتابع: «كانت ابنتي في ١٨ من عمرها عندما خطبت، وهي الآن في سن ٢١، وقد يفوتها قطار الزواج إذا استمر الوضع على ما هو عليه».

وهذه فتاة أخرى رفضت الكشف عن اسمها أيضاً تقول: «لم أكن أعرف خطيبي جيداً، ومع الأيام اكتشفت أنه لا يناسبني». وذكرت من الأسباب الكثير التي دفعتها لرفضه، وأضافت: «طلبت منه تطليقي لكنّه رفض، وقال لي إبقي هكذا معلقّة، ولنرى من سيعود للآخر، وبعد سنتين ونصف من المرارة والمشاكل، وبضغط الأهل وافق على تطليقها، وهي الآن متزوجة وتعيش حياة سعيدة حسب قولها.

وهاتان الفتاتان غيض من فيض من جملة فتيات ما زلن «معلقات»، ويبحثن عن سبيل لحريتحن واللحاق بمستقبلهن قبل فوات الأوان.

قابلنا المحامية الشرعية الدكتورة إكرام القيسي، وهي الموكلّة في قضية الفتاة التي ما زال خطيبها يرفض تطليقها، ويشترط ٣٠ ألف شيكل، تقول القيسي: «لا يوجد في جميع القوانين والنصوص الشرعية المقرّة ما يخرج الفتاة من هذا المأزق، وما زلت أحاول، ولكن دون جدوى وأكملت: كنت موكّلة في قضيتين ولم أفلح في حلهما، لأن الأمر صعب، ولا يوجد قانون، فإذا كان القران معقود، فتعتبر الخطيبة زوجة، ولهذا لا يمكنها طلب الطلاق إلاّ ضمن شروط، وحاولت القيسي أن تلجأ لحلّها عن طريق شرط النزاع والشقاق، ولكن الإثبات صعب. وتفائلت القيسي بالقرارات الجديدة التي تحدث عنها قاضي القضاة، ورأت فيها الحلّ الناجع للخروج من هذه المشكلة، وطالبت بالتعجيل في إقرارها، كما وطالبت باتخاذ قوانين جديدة والعمل على تحديثها حتى تلائم العصر وتطوراته.

أربع قرارات تحدث عنها قاضي القضاة يوسف ادعيس، وهي المخالعة: أي حقّ الفتاة أن تخالع خطيبها إذا رفض تطليقها بعد الخلاف، جهاز العروس: وهو حق للمرأة، ويجب أن يعاد إليها بلا محاكم، حق الاستضافة للأبناء: أي حق كلا الأبوين المطلقين في رؤية أبنائهما واستضافتهما والمبيت عندهما، وستحدد التفاصيل لاحقاً، وتوابع المهور التي سيتم إلغاءها، وسيتم تضمين هذه القرارات وإقرارها عما قريب، التي أعادت الأمل للفتيات، وخصوصاً قرار المخالعة، الذي قد يسعف النساء «المعلقات» وأهاليهن.

ذهبنا الى المستشارة القانوية الدكتورة أريج عودة، وحملنا معنا الكثير من الأسئلة، من بينها ما إذا كانت هذه القرارت جادّة، وما إذا كانت ستحلّ المشاكل، وخصوصاً ما يتعلق بالمخالعة.

أوضحت عودة أنّ هذه القرارات جاءت لنصرة المرأة، وما يقع بحقها من ظلم واضطهاد، وأوضحت أن من خلال القرار الجديد بإمكان الفتاة أن تخالع خطيبها إذا رفض تطليقها، ولكن بعد أن تتنازل عن حقوقها، وبهذا يتم وضع حد للشباب يمنعهم من الابتزاز والانتقام من الفتيات، وبالتالي لا تفوت مصلحة المخطوبة، فبإمكانها أن تحلّ المشكلة سريعاً، وترى مستقبلها، فهذه القرارات ليست لصالح الفتاة فقط، بل لصالح المجتمع ككل، وحصانة للأسر والعائلات، وفي سؤالنا لها عن إذا ما كان القرار يشمل ما بعد الدخول، أجابت أن هذا القرار خاصّ بمرحلة الخطوبة فقط، وسيتم مناقشته بعد الزواج أيضاً. وأوضحت أنّ هذه القرارات جادّة، وسيتم تضمينها قريباً.

وفي مقابلة مع الشيخ يوسف ادعيس رئيس المحكمة العليا الشرعية في فلسطين، الذي أصدر هذه القرارات، أوضح أنّ هذه القرارات جاءت في وقت تصاعدت فيه المشاكل جراء هذه القضايا، التي لا يوجد في القانون ما يعالجها، وهذه القرارات جائت لتحل مشاكل المجتمع وترفع الضرر، وأشار ادعيس إلى أن الكثير من الذين تتعارض مصالحم مع هذه القرارات رفضوا ذلك.

وتعجب ادعيس من أن بعض الحركات النسوية عارضت هذه القرارات، واعتبرتها غير كافية، وتنتقص من حقوق المرأة، واتهم البعض الشيخ ادعيس بأنه كافر ويخالف الإسلام، موضحاً أن هذه القرارات هي من اقتباس القرآن والسنة، وعن المخالعة قال إنها تحل مشاكل كثيرة، وتضع حدا للشباب الذين يخربون مستقبل الفتيات بعدم تطليقهن. موضحاً أنه في الوقت القريب، سيتم اعتماد هذه القرارات في المحكمة الشرعية، مشيراً إلى أن مطالبة المجتمع وصدى الشارع، هما من سيعجل تنفيذ هذه القرارات.

براءة تروي حكاية حبسها في الحمام ١١ عاماً

قلقيلية - وكالات

حكاية براءة بدأت عندما كانت في سن الرابعة، حيث انفصل والديها، أخيها ذهب مع أمه، وهي بقيت مع والدها في قرية «النبي إلياس»، ذهبت للمدرسة، ولكن بعد فترة قرر والدها التوقف عن إرسالها للمدرسة لاعتقاده بأن المدرسة فيها أناس سيئون.

«إحدى عشر عاماً لم أعش، ولم أكن أعلم ما يجري في العالم إلا من خلال ما سمعته في الراديو، وأنا الآن كطفل خرج للتو من بطن أمه»، هذه كانت أول الكلمات التي نطقت بها «براءة» الفتاة الفلسطينية من مدينة قلقيلية بعد أن تم إخراجها من الحمام التي سجنها به والدها لمدة (١١) عاماً، ولم تكن تخرج منه إلا لإجراء أعمال التنظيف.

قصة براءة بدأت عندما كانت في سن الرابعة، حيث انفصل والديها، أخيها ذهب مع أمه، وهي بقيت مع والدها في قرية «النبي إلياس»، ذهبت للمدرسة، ولكن بعد فترة قرر والدها التوقف عن إرسالها للمدرسة لاعتقاده بأن المدرسة فيها أناس سيئون.

براءة رفضت قرار والدها، وهربت من البيت لقرية «عزبة الطبيب» المجاورة، والدها تقدم ببلاغ للشرطة التي وجدتها، وبحضور الشرطة طلب منها والدها التوقيع على تعهد بعدم المطالبة بالعودة للمدرسة مرّة ثانية.

بعد عودتها للبيت قام والدها بحبسها، وبعد رحليهم لمدينة قلقيلية استمر والدها في حبسها. عمة براءة هي من ساعدت في فك حبسها، حيث كانت في السابق تطالب الوالد وبإلحاح لرؤية الفتاة ولكن دون أية فائدة.

وبعد قلق متزايد على مصير الفتاة، قررت العمة التوجه للشرطة والعاملين الاجتماعيين في بلدية قلقيلية وتخبرهم بالقصة، يوم الخميس ٢٠١٢/١/١٩ وفي التاسعة صباحاً دخلت الشرطة الفلسطينية للمنزل، وطلبت من الوالد فتح الحمام، حررت الفتاة واعتقلت الوالد. والد الفتاة يحمل الهوية الاسرائيلية وبعد اعتقاله قام الارتباط الفلسطيني بتسليمه لشرطة الاحتلال، وأمس الأحد ٢٢-١-٢٠١٢ تم تمديد توقيفه من قبل محكمة الصلح الإسرائيلية في مدينة «كفار سابا»، وهناك شكوك لدى الشرطة بأن زوجته الثانية كانت على علم بحبس ابنة زوجها طيلة هذه الفترة.

وعن العقوبة لوالدها تقول براءة «لو كان الأمر بيدي لطلبت أن يوضع في حمام تحت الأرض، وأن لا يرى الضوء ١١ عاماً، وبدون أكل.

ولم يكن الحبس فقط من نصيب براءة، وقالت في هذا السياق « كنت أتعرض للضرب والإذلال من قبل والدي باستمرار لدرجة أن معظم جسدي أزرق من شدة الضرب، وحتى شعري كان يقوم بحلقه باستمرار بواسطة شفرة حلاقة».

لعبة لا تتوقف بين المعنى المحلي والمعنى العالمي

صالح مشارقة

كانت د. لميس أبو نحلة، من أكثر المحاضرين في جامعة بيرزيت إشفاقاً علينا، في تخصص ٩٠٪ من مواده باللغة الإنجليزية، وهي مقالات محكمة علمياً، ومحصنة لعقل نخبوي، وبالكاد كنا نحن الطلاب نعرف معاني بعض المصطلحات، وفي نظرية ناثلة كبير حول التمكين، وتحديداً مع مفردة Agency كنا نتوه في حفر مفردة عربية، توضح إشتقاقاً للمعنى الذي تفتق لدى المفكرة النسوية حول Agency.

قالت الزميلات: معناها وكالة، أو وكالة عن الذات، أو قدرة الذات على أن تأخذ خياراً، أو قدرة الذات على صناعة خطة اتخاذ الخيارات، أو قدرة الذات على صناعة لحظة اتخاذ الخيارات، أو القدرة على اتخاذ الخيار بمعزل عن الآخرين، أوالقدرة على الوصول للفاعلية بالإعتماد على مصادرة قوة مادية ومعنوية.

كانت أيام جميلة في معهد دراسات المرأه، رغم التنكيل الواسع بعقولنا من أبحاث عالمية، وأحياناً كنا نحس نحن السبعة طلاب المتهكم عليهم دائماً، إننا خارج الواقع الاجتماعي، وخارج الواقع الأكاديمي أيضاً. بمصطلحاتنا وأسماء المنظرين النسويين الذين نقرأ لهم. وبالنسبة لنا نحن الدارسين كرجال، لم تقتنع بكلماتنا لا صديقاتنا ولا زوجاتنا ولا زميلاتنا، وكن يعلقت باستمرار: «أنتم معقدون».

طبعاً على عكس التنظير، كانت المنظمات النسوية الفلسطينية تعقد ورشات وتدريبات لا أول لها ولا آخر حول موضوع التمكين. وكان كل تدريب يذهب باتجاه، وكل مدرب أو مدربة أو جهة تمويل تذهب لمعنى ما في الموضوع، ومرة تمكين سياسي ومرة قانوني وآخر اجتماعي وهكذا.

وكنا نحرج جداً عندما يطلب منا كمختصين أن نعرف مصطلح «تمكين»، ورداً على هذه البلبلة، قام زميلنا في دراسات المرأة خالد منصور بكتابة سميناره النهائي عن الموضوع، وحرر الكلمة من المعاني الأكاديمية، ومن النشاط، ومن المنظرين ومن مناهج البحث العلمي الرصينة، وحملها لقريته في الجيب غرب القدس، وجمع النساء في النادي الرياضي لساعات طويلة، وظل يسمع ويسجل ويحاول أن يجد معنىً جماعياً، وكنت أنا أدعمه وأقول: «تفوقت علينا يا خالد... بحثك أفضل .. أنت في الاتجاه الصحيح ويجب أن نجد معنى محلياً لكلمة تمكين وAgency.

كان بحث خالد ممتعاً وتسللت للأكاديميا الرفيعة معان وجمل ومفردات غاية في التحرر من علاقات قوة، وأدوات إنتاج اجتماعي ثابتة ومسكوت عنها، لكن في النهاية لم نحصل على مفردة، وكان ما يسيطر على عقولنا أن التمكين ترجمة أتوماتيكية بلهاء عن المفردة العالمية Empowerment.

الحال مع المفردات في دراسات المرأة والعمل النسوي معقد إلى حد كبير، وذلك بسبب عالمية التخصص وتبلوره في سياق عالمي علوّي حتى في المجتمعات المركزية الغربية، وفي أكاديميا علوية، وأيضاً في نسوية العالم الثالث. و«تمكين» لها شقيقات كثيرات كلها مع «جندر» تظل مفردات تخصصية، أحياناً تعقد المسائل على النشطاء الميدانيين، وتخلق فجوة بين النساء – كل النساء- والمؤسسة والنخبة النسوية.

اليوم وهذا الصباح، وجدت معنى لكلمة Agency في قصة يومية تماماً، يارا (١٤ عاماً) إبنة صديقي عادل المحاسب الهادء والرقيق، والذي حدثني القصة، كانت مع صديقتها رشا (١٥ عاماً) إبنة ضابط أمني كبير، وكانتا تتمشيان في أحد مولات عمان الكبرى، وعندما اقترب منهما ثلاثة مراهقين وعاكسوهما معاكسة وقحة ونابية، وأصروا على الملاحقة، تسمرت رشا في مكانها وارتعبت، وبدأت تفتش بين أرقام هاتفها عن رقم والدها، الذي كان في مقهى في أحد طوابق المول. وعلى عكسها توثبت يارا واستدارت للأولاد الوقحين، وأسمعتهم كلاماً لم يتعودوا عليه. واستعدت لدفعهم بالأيدي، فما كان منهم إلا أن فروا هاربين. وكالقطط.

رشا فكرت بعلاقات قوة تقليدية، بدور الأب الحمائي.

يارا فكرت باستقلالية تامة، وأخذت قراراً لوحدها، واستعدت لتدفع الثمن وتحصد النتائج، رغم أنه لا يوجد مصادر للقوة التقليدية حولها. قد يكون هذا المعنى واحداً أصيلاً من معاني كثيرة تندرج تحت إسمAgency الأكاديمي، وقد يكون للدكتورة ليس أبو نحلة رأي آخر في سياق آخر، وكل المعاني واردة، والكلمات والمقاصد ليست هياكل ثابتة، وإنما يمكن أن تأخذ معان جديدة ومتعددة في سياقات كثيرة، وعدم وحدة المعاني ليست مشكلة كما كنا نعتقد أنا وزملائي، بل قد يكون تمنع المعنى مساحة للإنفتاح الحر على التجديد والتشكيل والإقتراح.

saleh__masharqa@yahoocom

في مناطق الجدار والاستيطان

المرأة الفلسطينية تتعرض لأقصى درجات العنف!!

موفق عميرة

تتعرض المرأة الفلسطينية لأقصى درجات العنف والاعتداءات المباشرة من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي، في مناطق الجدار والاستيطان في الضفة الغربية، وتعيش المرأة الفلسطينية في قرى الجدار واقعاً مؤلماً مغايراً عن باقي نساء العالم.

حيث تفقد الأم الفلسطينية جنينها من الغاز السام، وتفقد الأم ابنها بعد ولادته بأيام أو بأشهر، بالإضافة إلى الخوف والرعب الشديدين، الذين يرافقان المرأة في مكان سكنها، ويبقى الوضع الصحي والنفسي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي للمرأة مهدداً بسبب الاحتلال.

إعتداءات طالت الأجنة

مواطنه من قرية نعلين، فقدت جنينها بسبب الغاز المسيل للدموع، حيث قام أهالي نعلين بتنظيم مسيرة ضد الحرب على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨، وقاموا بالاصطدام مع جنود الاحتلال على طريق ٤٤٦، وقام جنود الاحتلال بإطلاق قنابل الغاز والرصاص المعدني تجاه المواطنين، وسقط أثرها شهيدين من أبناء القرية، محمد وعرفات الخواجا، ومنع جنود الاحتلال سيارات الإسعاف من دخول البلدة، واضطر الشباب لنقل الشهداء في سيارة مكشوفة، وشاهدت المواطنة الشهداء والدم ومنظرهم المروع، ناهيك عن الغاز السام الذي كان يملأ سماء منزلها، وأصيبت بالخوف الشديد والهلع، ونقلت على إثرها إلى المستشفى وفقدت جنينها، وهي في الشهر الخامس.

وقالت المواطنة فاتن غريسي، التي تبلغ ٢٨ عاماً، أنها فقدت ابنها بعد شهر من ولادته، وكانت فاتن تسكن الأردن، وتشاهد على التلفاز جرائم الاحتلال، تزوجت ابن خالها يونس، الذي يسكن قرية نعلين، وشاهدت الاعتداءات التي طالت عائلتها. وأضافت بأنها كانت تعيش مع زوجها بالقرب من الطريق الذي شقه الاحتلال على أراضي نعلين، وقسم القرية إلى قسمين ليخدم المستوطنين، وكانت المواجهات تدور بالقرب من منزلها، وقام الجنود بإطلاق كميات كبيرة من الغاز السام صوب المنازل، ودخل الرصاص الحي إلى منزلها وكسر نوافذ الشبابيك. وقالت أنها تغيرت الأجواء ونمط الحياة عليها، حيث كانت تسكن الأردن وتسمع عن همجية الاحتلال، ولكنها عاشت الاحتلال، وعندما استشهد ابن خالها الأكبر يوسف عميرة، أثر ذلك على وضعها النفسي وازداد سوءاً، وتعرض زوجها يونس عميرة إلى الاعتقال لمدة خمسة شهور.

واجتمعت هذه الأسباب القاسية، لتلد قبل اكتمال نمو الجنين وأنجبت طفلاً، وبقي في المستشفى أكثر من شهر ثم فارق الحياة، كل ذلك بسبب الخوف الشديد الذي ألمّ بها، والغاز السام الذي استنشقته أثناء الحمل، وبدورها نقلته إلى جنينها، وتأثرت أيضاً من حطام الزجاج المتناثر داخل منزلها وأرضهم المصادرة.

إصابات النساء في المظاهرات

وتحدث مسؤول اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان محمد عميرة، أن النساء جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، وعليهن واجب وطني كما هو على الرجال.

وأضاف، بان اللجنة الشعبية كانت تنظم مسيرات تشارك فيها النساء من القرية، ويقفن أمام جرافات الاحتلال، وكانت قنابل الغاز والأعيرة المطاطية تلاحقهم، وأشار بأن الاحتلال لا يفرق بين نساء ورجال، وأصيب العديد من النساء والأطفال بالرصاص الحي والمطاطي. وصرح عميرة، أن ربيعة نافع، التي لم تبلغ الشهرين من عمرها، تعرضت للاختناق بسبب الغاز السام، حيث قام جنود الاحتلال بفرض حضر للتجوال استمر ثلاثة أيام، وقاموا بإطلاق الغاز، ودخلت قنبلة داخل المنزل الذي تقطنه ربيعه نافع، وتعرضت للاختناق وفارقت الحياة. وأشار عميرة، بأن هناك الكثير من منازل المواطنين في قرية نعلين تدخلها قنابل الغاز أثناء المظاهرات الأسبوعية، وتتعرض للاحتراق، ويتعرض السكان للاختناق والإصابة بأمراض في الجهاز التنفسي والجلد.

وقال ابراهيم عميرة، أن عائلته تعرضت للاعتداءات من قبل جنود الاحتلال، وقاموا بالإعتداء على زوجته أثناء المظاهرات القريبة من منزلهم، وأضاف: «اثناء اعتقالي، لم يتمكن أبناء العائلة من الاستمرار في التعليم، بسبب الوضع الاقتصادي الذي تعرضت له العائلة. وأضاف ابراهيم عميرة، بان ابنته رجاء البالغة من العمر ١٣ عاماً، أصيبت بقنبلة غاز وهي فوق منزلها، ونقلت إثرها لتلقي العلاج وأثرذلك على تحصيلها الدراسي. وقالت مستشارة الشؤون القانونية في وزارة الدولة لشؤنون الإستيطان فاطمه دعنه، أن إعتداءات الاحتلال تطال كافة فئات الشعب الفلسطيني، ولكن يكون التأثير إضافي وسلبي على المرأة الفلسطينية. وأضافت أن المرأة الفلسطينية تتحمل أعباء الزوج بسبب الاعتقال، وتتعرض للخوف والرعب الشديدين، وبالأخص جراء إعتداءات المستوطنين، وقالت بأن الاحتلال يؤثر على الجانب النفسي للمرأة وعلى الأسرة، حيث أن معظم الأطفال في مناطق الجدار والاستيطان فقدوا عنصر الأمان، ويعانون من تبول لا إرادي وتراجع أكاديمي.

وأشادت دعنه بالجانب الوطني الذي تشارك فية المرأة في قرى الجدار والاستيطان، وقالت بأن الشهيدة جواهر أبو رحمة رمز النضال الوطني النسوي.

وتحدثت دعنه أنه يفترض مساءلة الاحتلال عن كافة الإعتداءات التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية، وتحدثت عن قرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ٢٠٠٠، الذي يؤكد على دعم المرأة لإحلال السلام في مناطق الصراع، وحماية النساء ضحايا النزاعات المسلحة، وبالإمكان لغاية تفعيل هذا القرار أن يتم توجيه شكاوي ضد إسرائيل للامم المتحدة، ومحاسبة إسرائيل على جرائمها بحق المرأة الفلسطينية.

لا آذان ولا عقول صاغية

٧٦٪ من النساء الغزيات يتعرضن للعنف النفسي مقابل ٤٩٪ في الضفة

غزة- ماجدة البلبيسي

يبقى حبيس النفس البشرية، رغم خطورته على الصحة النفسية للشخص، وينظر له إن نظر كالأبن غير الشرعي، غير معترف بوجوده على أرض الواقع، أنه ما أصطلح على تسميته «العنف النفسي». ورغم أن أكثر من نصف النساء في فلسطين يعانين من هذا العنف، وفق آخر إحصاءات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١١، والتي أشارت أن ٥٩٪ تقريباً من النساء في فلسطين تعرضن للعنف النفسي، حيث وصلت نسبة العنف داخل الضفة الغربية ما نسبته ٤٩٪، في حين بلغت نسبته في قطاع غزة ٧٦،٥٪، ورغم ذلك لم يحظ هذا العنف على المستوى الرسمي والمجتمعي بالإهتمام للحد من مواجهته.

وتشير دراسة أعدها مركز شؤون المرأة عام ٢٠١١، حول أثر الحصار على وضعية النساء في قطاع غزة أن ٣٠,١٪ من المبحوثات أفدن بأنهن تعرضن لحالات عنف في محيطهن الأسري بشكل متوسط بسبب ضيق الحال واستمرار الحصار، و٢١،٥٪ حدث بشكل مرتفع قليلاً، و٣،٢٪ بشكل كبير. كما ذكرت غالبية المبحوثات بنسبة تتجاوز الثلثين، بأن أكثر أشكال العنف انتشاراً هو العنف الجسدي قبل وبعد الحصار.

كما بينت الدراسة أن ٦٢،٧٪ من المبحوثات تعرضن للعنف الجسدي، ٣٦،٤٪ تعرضن للعنف النفسي، ٤٢٪ تعرضن للشتم والسب. كما ذكرت المبحوثات بأن أكثر أنواع العنف التي زادت بسبب الحصار هو العنف النفسي بنسبة ٨٩٪. ٥٧،٤٪ ذكرن بأن السبب المباشر لزيادة العنف هو عصبية الزوج، بينما أرجعت ٣٥،٩٪ ذلك إلى قلة الدخل.

تزايد وتيرته

من خلال استعراض النسب والاحصاءات السابقة، نجد أن هناك تزايداً في وتيرة العنف ضد المرأة، إلى حد ما، ولعل الملاحظات اليومية تشير إلى ذلك، أي أن سوء الوضع السياسي واستمرار الاحتلال والانقسام الداخلي، واستمرار الحصار وإغلاق المعابر وسوء الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة وغيرها من العوامل التي ساهمت في زيادة العنف في المجتمع الفلسطيني، وخاصة ضد الفئات الضعيفة النساء والأطفال.

«أ- ح» ١٨ عاماً، بملامح طفولة ترتسم على محياها قالت: «تقدم لخطبتي شاب ملتزم ومتدين وفق المعايير المجتمعية، ومن عائلة معروفة ويمتلك شهادة وعمل ثابت وشقة، كانت هناك بعض الخلافات بيني وبينه أثناء الخطوبة، فهو أصر على أن ألبس النقاب وجلبه لي في أول زيارة بعد كتب الكتاب، رفضت الموضوع في البداية بشدة، وأصررت على ذلك، وقلت له مبرري بأنني أعاني من حساسية في الجيوب الأنفية، ولا أستطيع كتم أنفاسي بهذه القطعة السوداء».

وتضيف (أ): «أجبرني بالضغط والترهيب على لبس النقاب، وأذعنت لطلبه، خاصة وأنه كان يكن لي كل حب وود، ولكنني قلت له أنني لبست النقاب ليس قناعة به، ولكن من أجل إرضائه، بل أجبرني على لبس «جوارب سوداء»، على الحذاء ولبيت طلبه، وكانت الأمور تسير وإن كانت بصعوبة. وتتابع بلهجة صادمة مما تعرضت له قبل الخطوبة بأيام: «حينما بادرت بالاتصال به ليلاً فلم أتلق رد وخشيت عليه، ولكنه بعد فترة أجاب على هاتفي وقال لي أنا في الرباط ادعي لي. حينها كدت أن أفقد عقلي، ليس لكونه مرابط في سبيل الله، فهذه قيمة عظيمة، ولكنه أخفى علىَ طبيعة هذا العمل، وكتمت الأمر داخل جوارحي ولم أفض به لأبي، لأنني كنت أعي أنه لن يوافق على ارتباطي به، خاصة وأنه بقى عدة أيام على العرس، ولجأت إلى الله وظللت أقرأ القران كي يحفظه.

تمت مراسم العرس بشكل باهت للغاية، بعد حدوث مشادات بين العريس المحتشم المتدين، الذي رفض إدخال أهلي إلا من المحارم فقط لأداء الواجب، وحاولنا لملمة المشكلة قبل تفاقمها وانتهى العرس مبكراً.

وتتابع والدموع تتحجر في مقلتيها: «في الصباحية وكعادة الناس، جاء أهلي صباحاً فإذا بالشقة المحدودة المساحة تزدحم بإخوان العريس، وحينما حاولت إغلاق باب شقتي حفاظاً على خصوصيتي استشاط غضباً، ورفض ذلك قائلاً: «إختي بياكلوا معي وحياتنا مشتركة» صدمت من ذلك، بل وأهلي صدموا من الموقف وبقاء الشقة «لوكاندة للرايح والجاي»، بل ومطبخي مطعم لإخوته وزوجاتهم، الذين صادروا حريتي بالمطلق، حاولت التفاهم مع زوجي بهذا الشأن، ولكن كنت أتلقى صمت مطبق، كان في كل مرة يكاد يزهق روحي، وتدخل أهلي في الموضوع حينما زاد الحد وطفح الكيل». وتتابع وكأنه سيناريو لفيلم: «كانت الطامة الكبرى حينما أصبح شقيقه يأتي بأصدقائه إلى البيت في غياب زوجي، ويدق الباب ويدخل دون مراعاة لحرمة البيت، وكنت أضطر أن أمكث بملابس الصلاة طوال الوقت، بل حرمت من وضع المكياج على وجهي، رغم أنني عروس جديدة، كل هذه الأمور جعلت مفاصلي ترتعد من شدة ومن هول ما أرى من انتهاك لخصوصية بيتي، فقضيت ٢٣ يوماً وكأنها دهراً من الزمان، وآثرت في النهاية أن أنهى مأساتي وأعود أدراجي إلى بيت أهلي، حتى يتم حل المشكلة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وقت الخطوبة، وأن يكون لي بيت مستقل، أمارس فيه حياتي الطبيعية دون تدخلات من أحد.

يهدد الاستقرار

هدى جودة أخصائية نفسية اجتماعية في برنامج الإرشاد والاستشارة النفسية في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في غزة، اعتبرت العنف النفسي هو نتيجة لممارسة كل الأشكال المختلفة والمتعددة للعنف ضد المرأة، فرغم التحضر والتمدن والتطور الذي تعيشه مجتمعاتنا المعاصرة، إلا أن العنف النفسي وامتهان كرامة المرأة والتحقير من شأنها، إضافة إلى التهديد والتخويف والترهيب، الإجبار والمنع، العزلة والهجر، ما زال ينتشر ويتشعب وتحرق ألسنة لهيبه قلوب مئات النساء، بل وتحرق عقول واستقرار حياة أسر كثيرة. وترى جودة، أن الخطورة تكمن في هذا النوع من العنف، أنه ما زال حبيس الأدراج، ولم يعد يكترث له الكثيرون، فهو بمثابة الموافقة الضمنية التي منحها المجتمع للرجل بصفته الذكورية، فالرجل الذي يهين زوجته، إنما يمارس وصفة ثقافية معززة في المجتمع، بإعتبار أن المرأة من ممتلكات الرجل، بل إن هذه الثقافة شرعته وأعطت الحق للرجل بصورة أو بأخرى لممارسة أشكال العنف ضد المراة، في الوقت التي أهملت غالبية الدراسات العنف النفسي لأسباب متعددة، منها أن هذا العنف غير مرئي جسدياً.

وتضيف جودة: «بأي حال ستشتكي المرأة حتى مع أقرب الناس إليها، هل ستقول أنا متعبة ونفسيتي غير مستقرة، أم أنها ستقول أشعر بالإنهاك النفسي، أشعر بالحزن، أريد البكاء، وإذا افترضنا أن بعض النساء ستتوجه إلى مركز الشرطة ماذا ستقول؟ «هل ستقول: «إن زوجي يرهق نفسيتي، زوجي ينهكني، أخي، أبي، أمي، أياً كانت المسميات أو المعنفين، ولكن هل باستطاعتنا الإجابة على هذا السؤال؟!

أشكال متعددة

وتتابع إن هناك أشكال كثيرة ومتعددة للعنف النفسي، منها الترهيب والتخويف والتهديد، وما يشمله من منع وحرمان من أشياء أساسية، خاصة ومحببة للمرأة، كحرمانها من زيارة أهلها، أو من العمل أو الخروج من المنزل، أو حتى مهاتفة أهلها، أو صديقاتها وأقاربها، بالإضافة إلى التهديد المستمر بالطلاق، وحرمانها من أبنائها ومن حقوقها. ولم تغفل جودة موضوع الهجر والمنع، وما يترتب عليه من الانفصال العاطفي، والذي ينعكس بشكل أو بآخر على الأبناء، وبالدرجة الأولى على وضعها النفسي وسلوكها اليومي، وحتى استقرارها.

وحول الآثار المترتبة على هذا النوع من العنف تقول جودة، أن العنف النفسي يؤثر سلباً على الأبناء، المتمثل بشرود الذهن الذي تكون نتيجته الرتابة داخل المنزل، وعصبية الأبناء وسوء السلوك، وبروز بعض الأمراض الاجتماعية، مثل السرقة والضرب والشتم والكذب، كما والتسرب الدراسي وتدني المستوى الدراسي. وتسرد جودة العديد من الحالات التي تابعتهن من خلال عملها الميداني، فإحدى الحالات في ٣٠ من عمرها، بدت منهكة من التعب قالت: «أريد من أحد يسمعني، فانا متزوجة ولدي من الأبناء أربعة، أكبرهم في المرحلة الإعدادية، أعيش في منطقة الشمال، تعرف زوجي على امرأة أخرى وتزوج منها، وهجرني وأبنائي وسكن في مدينة غزة منذ أربع سنوات، ولم يسأل عنا منذ ذلك الوقت. أشعر بالاحتياج إليه أنا وأبنائي، فلا استطيع حل مشكلاتي، لدي ابن وابنة في مرحلة المراهقة، كما أن المجتمع لا يرحمني أو يرحم أبنائي.

وضعي النفسي سيء جداً، ولا اشعر بالارتياح، أصبحت عصبية، أرى حياتي جحيماً لا يطاق، والمشكلة أن أبنائي أصبحوا شاردي الذهن بشكل مستمر، كثيري الخوف من أبسط الأمور، تراجع مستواهم الدراسي عاماً بعد عام، وتتساءل هل سأبقى وأبنائي أعيش ما تبقى من عمري أحمل اسم هذا الرجل، أم هل سيكون الموت بيد هذا الزوج، أم أن الشارع سيكون ملاذي الآمن؟.

امرأة أخرى في ٣٤ من عمرها قالت: «لقد عشت ما يكفي من العمر مع عائلتي، وأكملت دراستي الجامعية وعملت في أكثر من مكان، وكلما تقدم لي شخص ليتزوجني يرفض والدي وبشكل مستميت، بحجة أن من يأتي لخطبتي هو إنسان طماع، مخادع يريد أن يأخذ نقودي وأرضي، وهذه الأرض وهذا الملك لا يستحقه سوى إخوتي، هذا ميراث العائلة». وأضافت: «عذابي النفسي يفوق كل أشكال العذاب، فحرمانه لي من تكوين أسرة، ومن حتى الإحساس بأنني أملك شيئاً يحميني مستقبلاً من غدر الزمان، لا أعلم ماذا أفعل ولمن ألجأ، فلا أحد يسمعني أو يعيرني اهتماماً، إختي مستفيدين». سكتت برهة ثم قالت: «إن هذا حال بنات عمي كذلك، وسترث هذا الحال بنات إخوتي، ليس فقط، وإنما بنات كل العائلة». وتختتم جودة حديثها بالقول: «أشكال العنف تتعدد وتتلون، ولكن العنف النفسي يتعدى كل الحدود ويتجاوز كل الخطوط، فهو يختلف عن الأشكال الأخرى، فكل أشكال العنف تنتهي بانتهاء الألم، ولكن هذا العنف يبقى بآثاره، وتكون الحسرة هي معالم حياة كل امرأة معنفة».

ويرى الناشط المجتمعي عبد المنعم الطهراوي، أن العنف ضد المرأة إرث ثقافي طويل، يمتد إلى العصور القديمة، وما زالت رواسبه ماثلة، تتفاوت حدته من بلد لآخر حسب مستوى تقدم الوعي الجماعي للمجتمع من جهة، ومكانة المرأة في المجتمع من جهة أخرى.

تطبيق الاتفاقيات

وأعتبر الطهراوي أن أنسب طريقة للحد من العنف الذي تتعرض له المرأة، هو تطبيق الاتفاقيات والمبادئ الوطنية والدولية الداعية لحقوق المرأة، ولضمان أمنها وحريتها وكرامتها، لتكون قادرة على المساهمة في عملية التنمية، ولتساهم في كونها عنصر منتج وشريك في البناء.

وأوضح أن العنف ضد المرأة يمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية، وهو مظهر لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة، أدت إلى هيمنة الرجل عليها ووضعها تحت تبعيته الكاملة، في ظل مجتمع فلسطيني ذكوري بالدرجة الأولى، فقد أصبحت المرأة فيه محاصرة بين سنديان العادات والتقاليد ومطرقة العيب وغير المقبول، وهذا بدوره ساهم في زيادة العنف الواقع عليها. ويتابع: «إن الرجل كثيراً ما أساء استخدام حق القوامة، ليستعبد به شريكة حياته، مستخدما الآية الكريمة في غير محلها، وبما أن الرجل قوي اجتماعياً والمرأة ضعيفة وفق المنظور المجتمعي، المبني على النظرة الذكورية، فان المرأة متهمة مسبقاً، وهي السبب في أنها معنفة «لا شك أنها ارتكبت ما تستحق عليه ذلك التعنيف».

ويوضح أن العنف بشتى أشكاله الواقع على المرأة رغم زيادته، فإن حالة الخوف من الشكوى والبحث عن المساعدة رغم تحسنها، ما زالت موجودة لدى العديد من النساء المعنفات، بحجة الخوف والعيب والعادات والتقاليد ونظرة المجتمع للمرأة التي تتقدم بالشكوى أو التظلم.

وعن الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على ذلك العنف بكافة أشكاله الجسدية والجنسية والاجتماعية، فهى متعددة، تتمثل في فقدان المرأة لثقتها في نفسها، وشعورها بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها، إحساسها بالإتكالية والاعتمادية على الرجل، شعورها بالإحباط والكآبة والعجز، انتشار وزيادة حالات الطلاق، مما يؤدي إلى التفكك الأسري، تسرب الأبناء من المدارس، جنوح الأبناء، العدوانية والعنف لدى الأبناء. الناشطة والمديرة التنفيذية لمركز شؤون المرأة آمال صيام، أوضحت أن وتيرة العنف ما زالت في تزايد رغم التدخلات المؤسساتية والمجتمعية للحد من الظاهرة، ومن المرجح وحسب الدراسات، أن الأوضاع الاقتصادية وحالة الانقسام وقلة فرص العمل، كانت من الأسباب المباشرة لتنامي هذه الظاهرة.

ما المطلوب

وحيال هذه الظاهرة المستمرة ما هو المطلوب عمله من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية، أكدت صيام على ضرورة تكاثف الجهود وتفعيل كافة الطاقات الموجودة في المجتمع، على جميع المستويات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للحد من هذه الظاهرة، فلا بد أن تنتقل من كونها قضية تهم النساء والمؤسسات النسوية، إلى كونها قضية مجتمعية بحاجة إلى تكاثف كل الطاقات والجهود لمواجهتها والحد منها.

كما دعت إلى الاستمرار في برامج التوعية والتثقيف، التي تسهم في زيادة الوعي حول الظاهرة وآثارها على النساء والمجتمع، لجميع فئات المجتمع النساء والرجال والشباب والفتيان وحتى الأطفال، حتى تتم محاربة الظاهرة من جذورها. مع التركيز على الأطراف المعنفة للنساء، ومواصلة حملات المناصرة والضغط لتبني قوانين وتشريعات مبنية على المساواة واحترام حقوق الإنسان للمرأة، وهذا يتطلب وحدة وطنية ومجلس تشريعي فاعل.

تدريب وتأهيل الأخصائيين والعاملين في برامج الدعم النفسي والاجتماعي، بما يسمح لهم بتقديم برامجهم بصورة أكثر مهنية، وبنتائج أفضل لصالح النساء.

واعتبرت صيام، أن المزيد من برامج التمكين الاقتصادي، من شأنها أن تساهم في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للنساء، كما شددت على دور مؤسسات السلطة الرسمية في أخذ دورها كاملاً لحماية النساء من العنف، وأخذ زمام الأمور فيما يتعلق بمشكلة العنف، باعتبارها جهة مسؤولة في العمل للتصدي للعنف.

وكذلك الاستمرار في إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بظاهرة العنف ضد المرأة، لما لها من أهمية بالغة في رسم السياسات ووضع خطط التدخل، بالإضافة إلى بلورة مؤشرات لقياس الظاهرة، ولمعرفة مدى التقدم المحرز من قبل البرامج المقدمة للتصدي لها وعلاجها. ضرورة الاستمرار وتعميق التشبيك والتنسيق وبناء التحالفات والإئتلافات، من أجل تكاثف الجهود للتصدي لهذه الظاهرة والقضاء عليها.

العنف السياسي ضد النساء الفلسطينيات

غزة- هداية شمعون

في ظل الاتفاقات والقرارات الدولية التي تؤكد حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والثقافية والتنموية فإننا نجد أنفسنا في الوجه الآخر النقيض لهذه الحقوق، ونجد تأويلات الواقع هي الأكثر قدرة على صوغ وتشخيص واقع المرأة الفلسطينية، فهي تتعرض بدون شك – للعنف السياسي ومصادرة حرياتها وحقها في التعبير عن آرائها أو ممارسة كافة حقوقها السياسية، كما تنص عليه كافة المواثيق الدولية وهذا يجعلنا نتحدث عن مستويين، الأول: الاحتلال الإسرائيلي وممارساته المستمرة في انتهاكاته في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمستوى الثاني: تقييد الحريات ومصادرة الحق في التعبير داخليا من قبل الحكومتين.

المستوى الأول:

الاحتلال الإسرائيلي وممارساته المستمرة في انتهاكاته في الضفة الغربية وقطاع غزة: تتعرض المرأة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية وكافة فلسطين المحتلة لأبشع الانتهاكات، والاستهانة بأبسط حقوق الكرامة، ففي غزة تتعرض المرأة الفلسطينية لاعتداءات اسرائيلية جواً وبراً وبحراً، ورغم انتهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إلا أن آثارها لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، منها الآثار المباشرة وغير المباشرة، والتي لم تترك مجالاً اجتماعياً أو نفسياً أو اقتصادياً إلا وساهمت في تدهوره ومضاعفة الأعباء الملقاة على المرأة الفلسطينية، فأفقدت النساء والأسرة الفلسطينية الشعور بالأمان والاستقرار ومفهوم السلام والحماية، وعززت حالة القلق والتوتر والخوف، حيث تشير العشرات من الدراسات المحلية والدولية لارتفاع معدلات القلق والإحباط والشعور بالخوف والتوتر، إلى معدلات عالية للأسرة الفلسطينية، مما يترك آثاراً سلبية كثيرة على مستقبلهم ونشاطاتهم وقدرتهم على التغيير.

إن النساء يحاولن أن يتجاهلن واقع الحال السياسي، كي يحافظن على أطفالهن ويحمين أسرهن، وهذا ما لا يسجل في دائرة الانتهاكات، والعنف السياسي الممارس من حيث فقدان الأمن والأمان والحماية، أيضاً يتم تجاهله، رغم أنه في الحياة اليومية للمرأة الفلسطينية، ويحول حياتها إلى جحيم دونما أي اهتمام حقوقي أو دولي، فالأغلب يضع اهتمامه وأولوياته في عدد القتيلات والجريحات والمفقودات والمشردات، ويتجاهل الحالة النفسية والجسدية للنساء، نتيجة فقدان الاستقرار والعنف السياسي ونتائجه على مدى الأيام. إن النساء العزل اللواتي يعشن تحت القصف الإسرائيلي في أي لحظة، هو جرس يجب أن يقرع، من أجل تحقيق الحريات والحماية الدولية لهن، وتحقيقاً للقرارات الدولية، والتي أهمها القرار ١٣٢٥، إذ شكل هذا القرار «النساء والسلام والأمن»، الذي تبناه مجلس الأمن في قرار رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والذي يدعو ضمن أمور أخرى، إلى تبني مراعاة النوع الاجتماعي، في مفاوضات وتطبيقات اتفاقات السلام.

ولا يختلف الحال في الضفة الغربية، حيث تنتهك حقوق النساء الفلسطينيات ويعنفهن بسبب السياسة الإسرائيلية كنساء، فمن تفتيش مهين على الحواجز، غير مراع لأبجديات الحفاظ على خصوصية النساء ومساحتهن الخاصة، إلى الإعتقال والضرب والعنف الجسدي المباشر، والعنف النفسي، بالإضافة للعنف السياسي، المتمثل في انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية، الاعتقال والاحتجاز والمنع من السفر، أو المنع من الحصول على تصاريح بسبب الانتماء السياسي أو لأسباب أخرى.

وليس بعيداً احتجاز نحو مئة امرأة في الضفة الغربية، للحصول على بصماتهن وعينات من الحمض النووي، في إطار التحقيق في مقتل أسرة يهودية في آذار ٢٠١١ في مستوطنة ايتامار القريبة من قرية عورتا الفلسطينية. إذ انتهك الجنود الإسرائيليون حقوق عشرات النساء واقتحام منازلهن عنوة، وتحت تهديد السلاح، واقتادوا النساء في شاحنات مدرعة إلى مراكز الاحتجاز، وهذا من أبشع أشكال ممارسة العنف السياسي العمدية تجاه النساء الفلسطينيات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وهنالك مئات الشواهد والحالات التي تندرج في ذات الإطار.

إن الحرب الإسرائيلية التي بلغ فيها العنف السياسي العسكري تجاه السكان العزل في قطاع غزة، والحصار الذي لا زال ويقارب على ٥ أعوام متواصلة على قطاع غزة، وحرمان المرأة الفلسطينية من مواردها وقدرتها على المشاركة بفعالية في المؤتمرات والعمل، الذي يعتبر ضرباً لكافة المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، وانتهاكاً صارخاً وتحدياً لأبسط المعايير الإنسانية، وينتهك أبجديات حقوق النساء، هو بحد ذاته أدى بشكل أو بآخر في ممارسة السلطتين في غزة والضفة، المزيد من القمع وتقييد الحريات على الرجال والنساء على السواء.

المستوى الثاني: تقييد الحريات ومصادرة الحق في التعبير داخليا

ففي دراسة لمركز شؤون المرأة، أكدت أن العنف السياسي وعنف الاحتلال يؤدي إلى مزيد من العنف المجتمعي والأسري، ويرفع من وتيرة الانتهاكات ضد النساء خاصة، حيث أنهن يصبحن الجهة الأكثر ضعفاً لتفريغ المكبوت، وأشارت أيضاً الكثير من الدراسات العربية والمحلية، إلى أهمية تقوية النساء ودعمهن وتعزيز صمودهن، من أجلهن أولاً، ولأجل الحفاظ على النسيج الأسري، الذي أفلحت المرأة الفلسطينية لدرجة كبيرة في الحفاظ عليه في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنهن لم ينجحن بالتصدي للتهتك العميق نتيجة الانقسام السياسي، الأمر الذي أفقد المرأة الفلسطينية بوصلتها، فوجدت نفسها ما بين صمود نفسي ومجتمعي وتنموي، وما بين شرخ كبير تعززه السلطات الحاكمة (غزة ضفة)، فهن لم يعدن يفلحن في رأب الصدع، لأنهن أول من يواجه الإعصار الحزبي بين غرف بيوتهن المغلقة، فمن شجارات وتوتر ونفور وتجاذبات عائلية بشأن الوضع السياسي والأفكار السياسية، تجد نفسها تحاول أن تعزز رؤية واحدة، لكنها لا تجد حول لها ولا قوة، بالعكس أصبح شرخ الانقسام في كل بيت فلسطيني.

وأصبح هنالك قطع لأواصر العائلة الواحدة، فحرمان من الزيارات وزيادة في درجات العنف العائلي، والضحية دوما المرأة، سواء كانت أماً أو اختاً أو بنتاً، بل واندفعت المرأة في ظل هذه الحالة القاتمة من تاريخ الشعب الفلسطيني، فأصبحت هي من يمارس دور تعزيز الانتقام، بدلاً أن تساهم في تعزيز ثقافة التسامح، وتنزع الكراهية بين أفراد عائلتها، إذ أجبرها اللجوء لقوة السلاح، وغياب المنطق للشعور بالعجز والقهر وتجرع آلام الفقدان، وأصبح شعور الاغتراب يطغي في نفسها، فأصبحت تعيد انتاج هذه المنظومة من الألم واللامنطق، والحزبية، وضيق الأفق مرة أخرى للأجيال الشابة الصغيرة، وباتت هي من ينادي بالثأر.

وبعض النساء زادهن العنف السياسي انعزالاً وعزوفاً عن كافة مظاهر الحياة، فانعزلن في بيوتهن، وقطعن كل علاقاتهن بصديقات أو جارات أو أقارب، ولم يعد في قاموسهن إلا الصمت والكبت ومواجهة الأمراض النفسية، والتي تنعكس جسدياً، ما يعني تحطم روحهن النفسية وقدرتهن على مواصلة الحياة، فاستسلمن لأحزانهن، وساهمن في تشتيت أسرهن وتعزيز الفاجعة التي واجهنها، وظللن يعشن حالة ما بعد الصدمة.

نساء أخريات انعكس عليهن العنف السياسي سلباً، فتحولت أحزانهن وألمهن

من فقدان أعزاء أو خطفهم وتعذيبهم، تحولت هذه الآلام إلى طاقة سلبية، فأصبحن يحقدن أكثر ويعززن ثقافة القتل والثأر والكراهية في نفوس أبنائهن، بل في فترة من الفترات، رفضت الكثير منهن فتح بيوت عزاء لأبنائهن حتى ينتقم من قاتليهم، وهذا الملف الأكثر سخونة من ملفات المصالحة، فالمصالحة المجتمعية لم تأخذ بعدها النفسي والاجتماعي، ولم يتم التفكير بها بمنظور جندري حتى اللحظة، وكل ما يتم التفكير به التعويضات والزيارات الميدانية، والسماح لأفراد من الأحزاب المختلفة زيارتهم، وكأن الآثار الوخيمة التي استمرت ما يزيد عن أربع سنوات، تحل بتعويض مالي فقط.

إن العنف السياسي كأشكال وامتدادات، يتخذ أشكالا مختلفة ومتنوعة، ولا يقف عند لون واحد، بل هو أشبه بكرة الثلج. مزيداً من مصادرة الحريات، مزيدا من تدهور الحالة الحقوقية للشعب عامة وللنساء خاصة، حيث أنهن الجهة الأكثر تضرراً والأقل رؤية واهتماماً.

الحريات العامة والخاصة.. تدهور متواصل

لقد حدث الانقسام الفلسطيني وبات شرخاً عميقاً في النسيج الفلسطيني، وباتت هنالك سلطتان مستقلتان عن بعضهما البعض، وتمارسان أعمالهما وكأن كل منهما دولة قائمة بذاتها، سلطتان لشعب واحد، والأدهى هو السعي الحثيث لتجزئة الشعب إلى شعبين أيضاً، بفعل عوامل يساعد فيها الاحتلال بفصل تام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم باتت كل سلطة ترى في نفسها السلطة الحقيقية، وبالتالي أصبح الإعلام أداة طيعة في يدها، وباتت تمارس ما تستدعيه السلطة للحفاظ عليها، وليس على الشعب، فظهرت ممارسات كلا الطرفين بالانتهاكات للحريات العامة والخاصة على السواء.

ومن مظاهر هذه الانتهاكات والتي لا زال بعضها مستمراً إلى الآن، رغم البدء ببحث ملف المصالحة: «الاعتقال السياسي، حرمان قطاع غزة من إصدار جوازات السفر، إغلاق المُؤسسات والجمعيات لأسباب سياسية، منع السفر والحرمان من حرية التنقل بسبب الانتماء السياسي، الحرمان من حرية العمل السياسي، الاعتداء على الحريات وحرية التجمع السلمي، الاعتداء على حرية الصحافيين والصحافيات، التعذيب أثناء التوقيف، المعاملة القاسية والمهينة للمعتقلين على خلفية سياسية».

لقد تعرضت بعض النساء الفلسطينيات للحجر والحجز في بيوتهن أو ما يسمى بالإقامة الجبرية في بيوتهن، فهي ممنوعة من الخروج من البيت ومن المشاركة بأي نشاطات، ولا يحق لها أن تدلي بآرائها للخارج، والأمر الأكثر صعوبة، حين تجد النساء أنفسهن مرة أخرى في دائرة الخوف والعودة لكونهن إناث بفعل تفكير المجتمع والخشية على سمعتهن، أو النيل منهن بالطريقة الأقصر، مما يجعلهن يحجمن عن المشاركة بأي نشاطات لها طابع سياسي، تحسباً من التعرض لمثل هذه الأقاويل، التي هي الأهم مجتمعياً، كما أن النساء لا يجدن جهات داعمة تقويهن وتشكل دافعة وجدار حماية لهن، فالعائلة التي هي مصدراً للحماية، تتحول لمصدر للعنف السياسي أيضاً، حين تجبرها على التصويت لجهة معينة، بل يصل الأمر ببعض الأزواج بتهديدهن بالطلاق، وحين يجبر الآباء بناتهن على عدم المشاركة في الانتخابات أو الترشيح، فإنه يتعامل معها كونها تابعاً له، وكذلك الحال بالنسبة للأزواج، أو تتعرض بعضهن للعنف السياسي من عائلاتهن، حين يتم الاستخفاف بهن وبآرائهن بالعنف اللفظي أو النفسي، والنيل منهن بكلمات استخفاف وتحقير لرأيهن، مما يجعلهن ينعزلن ويصمتن، ولا يحاولن التدخل في أمور لا يفهمنها، ولسن على قدرها، كما يتم تعزيز تنشئتهن المجتمعية بها، فالرأي للذكور في العائلة وليس للإناث.

وهنالك جهات أخرى مثل الجمعيات والمؤسسات التي تفضل وجود الذكور فيها، لاعتقادهم أنهم الأقدر على القيادة والدفع بالمؤسسات، مما يشكل حرماناً آخراً لمشاركة النساء في العمل النقابي، ويحرمهن فرص التعلم والممارسة الفعلية لحقوقهن السياسية، وحتى إن وجدت هؤلاء النساء، تجد كفاءتهن أقل من الرجال، نتيجة العزلة الطويلة وتحجيم إمكاناتهن وقدراتهن، وإن تمكنت النساء من تجاوز كافة المشكلات والتحديات المجتمعية، فإن عليهن أن يواجهن المنافسة مع الزملاء، والنظرة الدونية التي يتعاملون بها، كما حدث في عدة تجارب في الانتخابات التشريعية والبلدية، وانتقاء مواعيد لا تناسب النساء، كاختيار هذه المواعيد ليلاً، لتعجيزهن عن المواصلة والمتابعة مع زملائهن، فيتعاملون معهن كتحصيل حاصل، ولسن صانعات قرار، ويعتبر هذا عنفاً سياسياً آخراً، ينضم لقائمة أشكال العنف السياسي ضد النساء والجهات التي تقوم بهذا العنف.

وهنالك كما تحدثنا سابقاً العنف السياسي من السلطة الحاكمة، والتي تتمثل في الحرمان والتضييق على الحريات العامة والشخصية، من حيث قدرتهن على المشاركة في التجمعات السلمية، أو تكوين جمعيات أو ممارسة حرية الرأي والتعبير وغير ذلك. إن المرأة الفلسطينية ليست بمنأى عن هذه الانتهاكات، فقد طالها في كلا السلطتين، الاعتقال السياسي والتعرض للاعتداء والضرب والإهانة، وتمت مصادرة أدواتها الإعلامية أو تحطيمها عمداً، كما تم تهديد العديد من الشابات الفلسطينيات وإرهابهن، بل وصل الأمر لحد قذفهن بالشتائم والعنف اللفظي، والتعرض بالكلام البذيء، فقط لتواجدهن محاولات التعبير عن رفضهن للانقسام الفلسطيني في مسيرة وتجمع سلمي عام، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل في بعض الحالات تم حرمان بعضهن من السفر عدة مرات بسبب الانتماء السياسي، وهو الأمر الذي يعد مصادرة لحقوقهن في التعبير عن آراءهن، ومنعهن من المشاركة الفاعلة كناشطات سياسيات أو نسويات.

العنف السياسي للمرأة.. مقصوداً

فحين تنظر السلطة الحاكمة في أي مكان للمرأة، على أنها أنثى، وتتعامل معها فقط كجسد، كعورة، من هذه الرؤية تتم ممارسة العنف السياسي والثقافي والاجتماعي ضد المرأة، وبإجراءات صادرة من الجهات الحاكمة، فكما حدث في مرات سابقة من فرض اللباس الشرعي على الفتيات في مدارس غزة، ومن ثم الإدعاء أنه ليس أمرا مباشراً، وفرض اللباس الشرعي على المحاميات أيضاً، والنظر للمرأة دوماً من خلال جسدها، بالإضافة إلى العنف الموجه ضد النساء للمظهر الخارجي، فلباس لون معين، يفهم أنه لفصيل حزبي محدد، يحدد مستوى الاعتداء أو الأذى الذي يمكن أن يلحق بامرأة أو رجل على السواء، وقد تتعرض المرأة لانتهاكات سياسية، ليس مباشرة من السلطة الحاكمة أو أحد عناصرها كأفراد شرطة، بل قد تتعرض لذلك المستوى من العنف من امرأة مثلها، لكنها تحمل فكراً سياسياً مختلفاً، وتقوم من حيث لا تدري بممارسة عنف سياسي لحجر آراء من يخالفها، كما حدث في ١٥ آذار، وعلى مرأى من عيني، لمحاولة استلاب هوية الآخر السياسية، حيث عكست الألوان والشعارات وجهة كل حزب من خلال النساء، لكن أن يصبحن في مرمى ممارسة القمع الفكري والسياسي لبعضهن البعض، فإن في ذلك مؤشرات مخيفة وعميقة.

وأحياناً يأخذ العنف السياسي بعداً آخراً، كما حدث في نهاية العام ٢٠١١، حين قام أفراد من جهاز الامن الداخلي والشرطة، باقتحام قاعة مؤتمرات عامة لإحدى المؤسسات النسوية في غزة، حيث قام أفراد الشرطة بإغلاق أجهزة الصوت وقطع التيار الكهربائي عن المشاركين/ات، بحجة عدم الحصول على تصريح، وربما لسنا هنا بصدد تتبع الممارسات والانتهاكات التي تمارس من قبل سلطة غزة وسلطة الضفة الغربية، لأن المراكز الحقوقية تعمل على توثيق هذه الانتهاكات يوماً بيوم، لكنا نحاول أن نحذر من خطورة هذه الممارسات، على النيل من حرية وحقوق النساء بالتعبير عن آرائهن، والمبالغة في اتخاذ ردود فعل عنيفة تجاه الرأي الآخر، فالمطلوب هو اتاحة أجواء من التسامح والديمقراطية وفن الإصغاء من قبل كافة الأطراف، للخروج من عنق الزجاجة الفلسطيني الفلسطيني.

ورغم ذلك فالصورة ليست سوداوية بالمطلق، فهنالك نساء أخريات يحملن الرؤية الوطنية الوحدوية، ويعملن بصمت وربما يكن نساء عاديات، يعملن على تعزيز روح التسامح والديمقراطية والتعددية في أبنائهن، وربما يكن في موقع نقابي أو أكاديمي أو إبداعي، يساعدنهن على تحقيق أفكارهن في حرية الرأي والتعبير والحشد أيضاً، لذلك فعيوننا معلقة بالأجيال الشابة الجديدة، التي تعيش معتركاً حقيقياً لتحقيق الذات وللتعبير عن وجودهن، خاصة مع توافر الأدوات الإعلامية المتعددة من أدوات التفاعل الاجتماعي، التي تضمن لهن مزيداً من الحرية في التغريد، وتبعد عنهن مقص الرقيب وتجعلهن رئيسات تحرير صفحاتهن دونما رقابة من أحد.

زمام المبادرة

إن مصادرة الحريات العامة والتعدي أيضاً على الحريات الشخصية، هو إفراز طبيعي لحالة الانقسام والفوضى المنظمة، التي نعيشها في الوضع القائم والمستمر، وهي تأتي كرد فعل، فكل طرف في السلطتين يراقب ما تقوم به السلطة الثانية، وبالتالي تأتي خطوة مصادرته للحريات العامة أو الشخصية، كنكاية ورد فعل عما يقوم به الطرف الآخر، وهكذا تتسع الدائرة وتكبر وتتمخض عن دائرة كبيرة من العنف وردود الفعل، فتتعقد الأمور أكثر فأكثر مع تداخل جهات داعمة لهذا العنف، وتجد مصلحتها في أن تتوه البوصلة، وكلما حاول الطرفان الجلوس لطاولة التصالح، يصبح الحديث عقيماً، لأن ممارسات الانتهاكات لا زالت مستمرة على أرض الواقع.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل النساء حالياً قادرات على تولي زمام المبادرة والدفع بالعجلة السياسية، وتعزيز أجواء المصالحة والمشاركة السياسية على صعيد اتخاذ القرارت والضغط الشعبي؟ هل بإمكان النساء أن يتوحدن ويفكرن بجسد امرأة واحدة وفكرها وعمق رؤيتها، لكي يقلن كلمتهن، ليس فقط في الثامن من آذار، أو في الحملة العالمية لمناهضة العنف فقط، بل أن يقلن كلمتهن جميعاً؟ هنالك العديد من الأسئلة التي تحتاج لإجابات، لكن المهم الكيفية التي يمكن أن نجيب فيها على الاسئلة، وليس فقط بطريقة طرحها.

في ظل الذكوريّة السائدة

كيف ينظر الشاب الفلسطيني للعنف ضد المرأة

وعد جهّالين

تتضارب آراء الشباب حول قضايا المرأة، فمنهم مَن يحصر هذا العنف بالعنف الجسدي فقط، وتعرض المرأة للضرب، وآخرين يجدون أن العنف الموجه ضد المرأة هو عنف جسدي أو جنسي، و فريق آخر يرى أن العنف لديه أتجاهات عديدة، ووصل البعض لمسميات جديدة للعنف، كالعنف المؤسساتي والقانوني.

يقول الشاب إياد أبو داهوك، ٢٢ عاماً: «إن العنف هو اعتداء غير قانوني نتيجة غضب، ويظهر بطريقة غير مناسبة». ولقد حصر العنف الذي تتعرض له المرأة هو دائماً على يد الرجل، ويضيف الشاب إياد حول أسباب الانتهاكات ضد المرأة: «بأن الرجل يعتبر نفسه متفوقاً على المرأة، ولديه فكرة متوارثة وراسخة بأن المرأة بنصف عقل». وعقب حول ذلك قائلاً: «إن الوضع المعيشي السيء يزيد من الغضب داخل الرجل، ويسعى لتفريغه فيمن حوله والمرأة هي أنسبهم».

وحول الوعي بين الشابات اليوم، يقول إياد أبو داهوك: «النساء لا يوجد لديهن الوعي الكافي بهذا الموضوع». وأكد على ضرورة أن يكون هناك ندوات وورش عمل مكثفة في الجامعات، لتكون المرأة على دراية بما يجب أن تفعله في حال تعرضت للعنف.

ويقول الشاب محمد مرار من قريّة بيت دقو في ضواحي القدس: «إن العنف الممارس على المرأة عنفاً متنوعاً، ولا يقف على شكل واحد. فالمرأة ممكن أن تتعرض لعنف فكري أو مهني». وأضاف حول ذلك: «إن تحديد الوظائف التي تقوم بها المرأة في المؤسسات والوزارات، يتبعه تقليل من دورها في المجتمع وإقصائها في مجالات متعددة». ويقول الشاب مرّار: «بأن أي عنف تتعرض له المرأة، يؤدي تلقائياً لعنف نفسي، الذي يؤدي بالتالي لانطواء المرأة وانهيار نشاطها». وتطرق الشاب مرار لما أسماه العنف القانوني قائلاً: «إن قوانين الأحوال الشخصيّة غير الفلسطينية تطبق فلسطينياً».

ويقول حول وعي المرأة اليوم: «المرأة غير واعيّة، والسبب يعود لنمط التربيّة المطبق في الأسرة والممتد للمدارس والجامعات، فالنظام التربوي لم يغيّر إيجابيا، في ماهيّة دور المرأة، وبأنها تمثل ضلعاً كاملاً وليست قاصراً».

ويتحدث الشاب تامر أبو رجيلة، ٣٠ عاماً من قريّة عطارة قضاء رام الله، عن النظرة التي توجّه للمرأة فيقول: «الرجل ينظر للمرأة أنها خادمة فقط، ولا تعمل سوى ما يطلبه بيتها، وخاضعة لأوامر زوجها». وحول الأسباب المؤديّة للعنف ضد المرأة يقول الشاب أبو رجيلة: «قد يكون بدافع الغيرة، فهي بنظره الشرف، ممكن عند سماع أي إشاعة ملفقة عن زوجته أو ابنته أو اخته أن تصل الأمور للقتل».

وعن رأيه في مدى الوعي لدى المرأة بقضايا العنف يقول الشاب محمد الديك، ٢١ عاماً: «إن مستوى الوعي لدى المرأة مرتبط بدرجة التعليم الذي وصلت له، إضافة لربطه بالمستوى الثقافي لديها، فالمرأة المتعلمة تكون على دراية بالكيفيّة التي لا تسمح للرجل باستباحة حقوقها، وقادرة على إيقافه ومقاضاته».

ولقد بيّنت الأخصائيّة النفسيّة آمال دحيدل، أن المجتمع الذكوري الذي تعيش فيه المرأة الفلسطينيّة على وجه الخصوص، والعربيّة عموماً، تناقل ثقافة التشريع للعنف ضد المرأة وتقول: «إن البداية مع التربيّة، حيث تعتبر المرأة الطرف الأضعف الذي يجب حمايته و احتوائه».

وأضافت دحيدل أن المرأة هي من يوجه لها التأديب، لأنها تعتبر الشرف للرجل، وتقول: «إن الرجل يرى في تعنيف المرأة إثباتاً لرجولته». أي أن السمة الأبرز للرجولة هي تعنيف المرأة وقهرها.

وتعقب دحيدل: الثقافة الذكوريّة انتقلت للمرأة نفسها، وأصبح هامش الحريّة إن وجد، مقيد بثوابت وأسس عليها ألا تتخطّاها، والمرأة نفسها تعلم هذه الحدود ولا تحاول تحديّها. وطالبت الأخصائيّة دحيدل، بأن يتم التركيز على الجوانب الإيجابيّة من العادات والتقاليد، وليس السيء والمتعصب منها، ويجب أن تتم التربيّة على أساس أن المرأة كأنثى، والرجل كذكر، كلٌ منهما إنسان، لديه الحقوق والواجبات نفسها.

شروط عقد الزواج طريق المرأة لضمان حقهوقها

موسى تنوح

مما لا شك فيه، أن الدين الاسلامي، لا يبيح شيئ إلا وفيه مصلحة للبشر، فقد أباح الإسلام أن تكون هناك شروط في عقد الزواج بين الطرفين، وذكر ذلك في القرآن الكريم لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَاكْتُبُوهُ، وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ» صدق الله العظيم. سورة البقرة آية ٢٨٢. لكن نجد حالياً من يرفض فكرة أن تكون هناك شروط في العقد من منطلق العادات والتقاليد، وأنه من باب العيب أن يشرط على الطرفين، وخصوصاً بين الاقارب!

طبيعة هذه الشروط تختلف من شخص لآخر، ولكن في الأغلب تكون لتكملة الدراسة أو مواصلة العمل بعد الزواج والاستقلال في بيت خاص... وهكذا.

حق للمرأة

من الغريب جداً أن بعض المقبلات على الزواج، وإن كن جامعيات، لسن على معرفة بتفاصيل عقد الزواج، إلا ما يتضمنه عن المهر المؤجل والمعجل، أما بالنسبة للشروط الخاصة، التي يمكن للمرأة اشتراطها؛ كالعمل أو ألا يتزوج عليها زوجها، أو أن لا تغادر بلادها، أو أن تكون العصمة في يدها، فهذه الشروط رغم أنها ترضي رغبة داخلية لدى الكثيرات، لكنها قلما توضع في العقد لأسباب متعددة؛ إما لأن المرأة تجهل أن الشرع والقانون أباح لها شروطها الخاصة، أو لأن هذه الشروط تجعل الرجل وأهله في غاية التحفظ والتردد من كتابتها في عقد الزواج.

فماذا تشترط المرأة في عقد زواجها؟ سؤال وجهناه إلى نساء يمثلن مختلف الفئات الإجتماعية.

(ام محمد) ربة منزل تقول: «لم يكن من الصعب التوافق مع زوجي حول استمراري في الدراسة، لإنه لم يكن يشغل بالي حينها سوى إنهاء تعليمي، وقد إحترم زوجي رغبتي، أما الشروط المالية فالحديث عنها ليس ضرورياً، إذ يجب على الزوج توفير كل ضروريات الحياة الزوجية، التي تضمن لي حماية معنوية على الاقل، وبالنسبة لي فقد كان شرطي أن يقبل زوجي بعائلتي وأن يتفهم إسلوبهم وطريقة عيشهم».

هدى، معلمة توضح: «اشترطت على زوجي عدم حرماني من العمل الذي احقق فيه ذاتي، وعدم الزواج من إمراة أخرى، حتى لو سمح له الشرع بذلك، إضافة إلى التمتع بسكن بعيداً عن عائلته، وكل ما من شأنه أن يسلب حريتي. أما الأمور المادية فهي بالنسبة لي بديهية لإني لا أقيس الحياة الزوجية بالمال، كما أرفض أن تكون علاقتي بزوجي مقرونة بقيمة مالية محددة كمؤخر صداق، لأن علاقتنا إذا إهتزت فلن يعوضها مال الدنيا، ولن أقبل التنازل عما اشترطته أبداً.

رناد مصطفى تقول: «بعد تجربة إرتباط فاشلة، أردت فيها أن أحفظ حقوقي بطريقة مكتوبة، من خلال كتابة شروط أراها ترسم لي وله إطاراً سليماً واضحاً يحفظ حقوقنا ويحدد حياتنا، بما لا يتنافى مع حدود الله، وبما يتفق مع الشرع والأخلاق، وليس هذا شكاً في الطرف الآخر ولكن محاولة الحرص من غدر الزمان ما استطعنا، وفي النهاية يشاء الله ما يريد ولا إعتراض على إرادة الله».

عفاف الدراج قالت: «فاجأني خطيبي برفض المبدأ أصلاً، وقال لي أتعهد لك بما تريدين دون كتابة شروط في وثيقة الزواج، وقال لي (كرامتي)، رغم إقراره شرعاً بحقي في كتابة هذه الشروط.

من منطلق توفير حياة زوجية هادئة، على كل فتاة أن تتمسك بحقها في كتابة شروطها التى ترى أنها مهمة، لحياة آمنة وسعيدة، وأن هذا لا يتعارض مع كرامة الرجال في شيئ، فلماذا يحدث أن كثيراً من الفتيات تخاف من مجرد ذكر هذا أمام خطيبها، هل هذا خشية أن يتركها خطيبها، فلماذا هذا الإرهاب والتخوف الأعمى؟.

حفظاً لحقوق المرأة والرجل

ويرى الطالب الجامعي «ابرهيم عبد»، من جامعة القدس المفتوحة، أنه يجب وضع الشروط وكتابتها على قسيمة عقد الزواج، لما فيه من حفظ لحقوق المرأة والرجل، وهو بمثابة صمام أمان يقي الزوجين من كثرة الخلافات والمشاكل التي قد تحدث، إضافة إلى أن وضع هذه الشروط قد أسهم في التقليل من المشاكل، التي كانت تصل في الماضي إلى أروقة المحاكم، ومكاتب دوائر الإرشاد والتوجيه الأسري. وينصح «ابراهيم» كل شاب وفتاة مقبلين على الزواج، بإن يحرصوا على معرفة حقوقهما وواجباتهما ووضع شروطهما، التي يرون فيها تأميناً لحياتهما، كما يطالب المسؤولين سواء أكان مأذوناً أم قاضياً، بضرورة تبصير العروسين بحقوقهما في هذا الشأن، من دون أن يكون في ذلك تحفظ أو حياء، وتكثيف حملات التوعية بهذا الشأن.

في حياتي سر خطير

شيرين خليفة

«ليس ذنبي، فحين كنت صغيرة تعرضت لحرق بسبب أنبوبة غاز كنت ألعب بالقرب منها، شوه كل المنطقة الواقعة ما بين أسفل رقبتي وبطني».

بهذه الكلمات استهلت الشابة «آية» ٢٩ عاماً حديثها، وهي تروي لـ«صوت النساء» تفاصيل هذا السر الذي تحتفظ به بعيداً عن عيون الناس، وتخشى أن يعرفه أحد.

فالكثير من الفتيات يعيش في صدورهن أسرار لا ذنب لهن بها، يضطررن لإخفائها عن الناس والمجتمع، خشية من نظرة غير لائقة تجاههن، فتتأثر حياتهن الاجتماعية بهذا السر، ويتأثر كذلك سلوكهن.

وتكمل آية: «أتحاشى الملابس المفتوحة الرقبة منذ ذلك اليوم، حين كنت طفلة تقيدت حريتي في لبس ما أريد، وعندما بدأت أكبر ازدادت المشكلة مع كل خاطبة تطرق باب بيتنا، لما يصيبني من حالة إحباط ومحاولة البحث عن أعذار للرفض».

وتضيف: «كبرت المشكلة معي، فأنا اعتبر في مرحلة متقدمة من العمر نسبياً، والكل يتساءل لماذا ترفض الزواج، لا أحد يفهم إلا أنا وعائلتي، التي تتعامل معي بشفقة شديدة، خاصة بعد زواج أخواتي اللواتي يصغرنني».

مرضت ولكن!!!

أما الشابة سهى، فقد تعرضت حين كانت صغيرة لحادث تسبب في حدوث سرعة كهرباء في الدماغ، اضطرت إلى أن تتعايش مع أدوية تقلل هذه السرعة، لم تفهم سهى ما كان يعنيه هذا حين كانت صغيرة، لكن تحذير أهلها الدائم من ضرورة عدم علم أحد بذلك، جعلها تشعر أن الأمر خطير جداً.

تقول سها: «واقع الفتاة في المجتمع الفلسطيني حساس، فكل شيء مرتبط برأي الناس بها، كنت أعلم أن الأمر سيكون كارثي إذا انتشر خبر بأني مريضة، فهذا سيؤثر عليّ وعلى أخواتي أيضاً. بدأت الخاطبات يطرقن بابنا، وبدأ مسلسل الرفض الدائم، كنت أعلم أنني إن قلت للناس فلن يقبلوا بي، وقد يحملون هذا السر إلى خارج البيت لفضحه، ولا أخفي أنني في كثير من الأحيان كنت أرفض بمرارة، فبعض الخاطبين كانوا ذوي مؤهلات محترمة».

وتكمل: «أذكر أنني حين كنت أتردد على الطبيب المعالج، لا أرى فتيات في المكان إلا في أضيق الحدود، رغم أنني أعلم أن عددهن كبير، لكن لأني أشعر بما يشعرن به، فقد كان يمنعهن الخجل والخوف من المجتمع من التردد الدائم، وهذا ما حدث معي في وقت لاحق، حين رفضت الذهاب للمستشفى».

وتواصل: «تجاوزت الثلاثين الآن، ولا أحد يعلم بهذا السر الخطير، إذ لا يشعر به إلا فتيات يعانين ذلك».

أنا والمرض المزمن

علا، كانت تداعب ابنتها الصغيرة، قبل أن تبتسم لتقول: «أعود إلى ذكريات أليمة جداً، حين نتحدث عن الأسرار الخطيرة في حياة البنات».

علا، فتاة حباها الله بجمال ملائكي، لكن كانت مصابة بمرض السكري، تقدم لخطبتها اثنين من جيرانها، وتقابلت الأمهات في بيت والدة علا، وحدثت مشادة كلامية بينهما، فقطعت والدة علا الحديث للتصريح لأول مرة بهذا السر الخطير في حياة ابنتها، فصمتت السيدتان.

تقول علا: «والدة أحد هذين الشابين أصبحت تتعامل معي بقسوة شديدة، وتشعرني بأنني خطر على ابنها، لدرجة أنني ذات يوم كنت أقف على «البلكونة» فقالت لي حرفيا «ليش واقفة في الشمس، مش خايفة سكرك ينحرق!.

وتضيف: «مررت بالكثير من المواقف الصعبة بسبب تصريح أمي، الذي كان متسرعا جداً، وما زلت أؤيد بسبب ذلك أن تحتفظ الفتاة بهذه الأسرار بعيداً عن الناس، فأنا جربت ما يمكن أن يجره علينا ذلك، إن زوجة عمي حين علمت، منعت أبناءها من التردد على بيتنا، خشية أن يقول أحدهم أنه يريد خطبتي، ليس هذا فحسب، بل إن إحدى القريبات رفضت خطبة أختي لابنها، خشية أن يكون المرض وراثياً».

لكن علا، كان حظها أفضل من غيرها، فالخاطب الثاني رغم أن أمه غادرت بيت علا، إلا أنه أصر على إقناع أهله بأنه قادر على تحمل النتيجة، لكن هذا الإقناع استغرق عاماً كاملاً.

آثار نفسية سيئة

تقول الأخصائية النفسية علا حسب الله، أن سبب الحالة النفسية السيئة للفتيات اللواتي لديهن مشاكل من هذا النوع، هو الخصوصية التي تعيشها الفتاة في المجتمع الشرقي، فالناس تتعامل مع أي ظرف تتعرض له الفتاة على أنه عيب ويجب التستر عليه.

وتضيف حسب الله، بأن هذا الواقع يشكل عبئاً هائلاً على الفتاة، وضغطاً نفسياً ينتج عنه تدني في مستوى تقدير الذات، وعدم القدرة على الدفاع عن النفس، والإحساس الدائم بأن كل الناس قد يعلمون بما تعانيه من مشكلة، لذلك تظهر عليها ملامح الحزن الدائم، كيف لا وهي تحتفظ بسر يعطل جزءاً مهماً من حياتها.

وتتابع حسب الله: «كنت أتابع حالة لفتاة كان لديها نتوء لحمي في ظهرها، لا أحد يعلم بالطبع إلا أمها التي أخذتها إلى أطباء التجميل، لكن لسوء الحظ فإن هذا النتوء ازداد تشوهاً مع كثرة العمليات والحقن الطبية وخيوط الجراحة، وكانت هذه الفتاة تتعرض للإعتداء الجنسي من قبل شقيقها، لكنها غير قادرة على الدفاع عن نفسها، فازداد وضعها سوءاً مع هذا الضغط الإضافي عليها».

وتكمل حسب الله بأن بعض الفتيات قد يلجأن إلى السلوك غير الطبيعي للفت الانتباه، كنوع من التعويض، كالتحدث بصوت عالٍ، أو القيام ببعض السلوكيات المنافية للمجتمع لجذب الانتباه ولإثبات أنها ما زالت مرغوبة.

وتؤكد علا أن هذه التفاصيل في حياة الفتيات تؤثر عليهن بشكل مباشر، فنحن في مجتمع ثقافته أن الفتاة يجب أن تكون كاملة في كل شيء، خاصة عند موضوع الخطبة، فما بالنا إذا كانت تعاني من مرض أو تشوه ما، وهذا ما يؤثر سلباً على مناحي حياتها الأخرى.

العمل على تغيير ثقافة الناس ورأيهم في الفتاة، كانت مطلباً ثلاثياً من الفتيات اللواتي التقيتهن، فسهى تقول: «كم فتاة تحتفظ بأسرار من هذا النوع، تدفنها بينها وبين نفسها، لأنه لديها مرض أو تشوه ما، تعيش نفس ظروفنا وواقعنا النفسي».

الطفل العدواني

ضحية الإساءة اللفظية وممارسة العنف ضده

نردين أبو نبعة

أشارت إحصائيات صادرة مؤخرا عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول العنف الأسري، أن ما نسبته ٣٠٪ من أطفال فلسطين هم أطفال عنيفون، بسبب العنف الذي يمارس ضدهم، وأن أكثر من خمس الطلاب ما بين ١٢-١٧ عاماً، تقدر نسبتهم ٢١,٦٪ في الضفة الغربية مقابل٢٢,٧٪ في قطاع غزة تعرضوا للعنف في المدارس.

وأشارت النتائج، إلى أن العنف النفسي كان أكثر أشكال العنف ممارسة ضد هؤلاء الطلاب من قبل زملائهم الطلبة أو المعلمين؛ ٢٥٪ و٢٧,٦ ٪ على التوالي، بالمقابل بلغت نسبة الذين تعرضوا لعنف جسدي من قبل المعلمين ٢١,٤٪ مقابل١٤,٢ ٪ من قبل زملائهم الطلبة.

وأكدت الدراسة، أن ما نسبته : ٥١,٠ ٪ من الأطفال تعرضوا للعنف داخل الأسرة من قبل أحد أفرادها، ففي الضفة الغربية وصلت ٤٥,٨ ٪ مقابل ٥٩,٤٪ في قطاع غزة، كما بلغت نسبة الذين تعرضوا لعنف نفسي من قبل آبائهم من هؤلاء الأطفال ٦٩,٠٪ و٣٤,٤٪ تعرضوا لعنف جسدي، بالمقابل تعرض ٦٦,٣٪ من هؤلاء الأطفال لعنف نفسي من قبل أمهاتهم و٣٤,٥٪ تعرضوا لعنف جسدي.

يظهر من الإحصائيات السابقة أن الأطفال يعيشون في بيئة أساسها العنف، وهذا الأمر يعكس آثاره السيئة على سلوكهم وتصرفاتهم، وينجم عنه أطفال عنيفون فاقدين معنى براءة الطفولة.

ويؤكد الأخصائيون أن العنف سلوك مكتسب، يتعلم من البيئة، الأسرة، المدرسة، الأقارب ووسائل الإعلام، حيث أن ٥٠٪ من سلوك الطفل يتشكل في الخمس سنوات الأولى، و٧٥٪ عند سن الثامنة، و٩٥٪ عند الثامنة عشر.

اقتحام العنف للمدارس

بدلاً من أن تكون المدرسة بيتاً للتربية، أصبحت مقراً للعنف، وهذه الظاهرة تزداد سنوياً بين الطلبة، وأحياناً تصل للمعلمين.

عندما تسأل أي طالب لماذا تضرب زميلك يجيب: «لا أضربه من دون سبب، بل من أجل إثبات قوتي والدفاع عن نفسي، عندما يشتمني أحدهم أو يضربني يجب أن أقوم باللازم حتى لا يكررها مرة أخرى، في البداية أطلب منه الاعتذار وإذا لم يرض أضربه».

الطفل رجا قاسم «١٢ عاماً» يقول: «بصراحة عندما يذهب الشخص إلى المدرسة، يجب أن يكون قوياً، حتى لا يتعرض للسخرية من باقي الطلبة، وأن يتسلح بمهارات قتالية تمكنه من الدفاع عن النفس، وأن يكون مستعداً لأي مشاجرة».

ويتابع وابتسامة السخرية على وجهه: «بعد انتهاء الدوام الدراسي، تبدأ فعاليات الضرب الحقيقي، خاصة أن المعلمين يمنعون أي مشاجرة، فهناك مجموعات تتفق ضد أحد الطلبة، الذي لم يستطيعوا ضربه في المدرسة، ويضربون بعضهم بالعصا وشفرات المبراة والأقلام، وأحياناً يخربون المقاعد ويكسرونها».

الطالبة أسيل نصر، ترى الكثير من الطلبة يضربون بعضهم في الشارع بعد الانتهاء من الدوام المدرسي، ويلقون حقائبهم في الشارع، وتصف هذه المشاجرات بحلبة المصارعة التي لا تنتهي إلا بإصابة أحد الطلبة أو الهزيمة. وتضيف: «في إحدى المشاجرات أصيبت صديقتها بحجر، ومن يومها تحاول الابتعاد عن أماكن تواجد المشاجرات الذكورية العنيفة.

وتقول أن مشاجرات الفتيات لا تصل لهذه الدرجة، بل تتضمن مشادات كلامية، وأحياناً التعارك بالأيدي وشد الشعر».

تأثير البيئة

أم أيمن تستغرب من تصرف طفلتها البالغ عمرها ثلاث سنوات، وتقول: «لاحظت عدوانيتها على أطفال الجيران وحتى على إخوتها، نكون جالسين فتبدأ بضربهم بأي شيء تحمله، وأحياناً تخدشهم بأظافرها وتضربهم بيديها، وتلقيت استياء الجيران منها».

وتتابع «أصبحت أراقب تصرفاتها والأمور المحيطة بها، لأعرف سبب التغير المفاجئ لها، فأدركت أن الألعاب التي يلعبها أمامها أطفال الحي هي السبب، خاصة أن معظمهم من الذكور، وتتركز معظم ألعابهم على الضرب والصراخ، بالإضافة للبرامج التي يتابعها أخوها، فأبعدتها فترة عن هذا الجو وأشغلتها بألعاب لطيفة وبسيطة، بعيدة عن أجواء العنف، وبالفعل لاحظت تغيراً على سلوكها».

«اللي يضربك اضربه»، بهذه القاعدة وضحت الأخصائية الاجتماعية ميسون الخطيب، أن الأهل يلعبون دوراً كبيرا في ترسيخ مبادئ العنف عند أطفالهم، بقصد أو بدون قصد، متناسين أنهم يغرسون في نفوس أولادهم العدوانية تجاه الآخر، بمعنى أن هؤلاء الذين يحرضون أطفالهم على ضرب من يضربهم، لا يدركون أنهم إنما يضعون لأطفالهم قاعدة لخرق القانون وعدم احترامه، واستخدام منطق القوة في حل مشاكلهم وخلافاتهم.

وتطرقت لتعريف السلوك العدواني، بأنه تصرف سلبي يصدر من الطفل تجاه الآخرين، ويظهر على صوره عنف جسدي أو لغوي، أو بشكل إيماءات وتعابير غير مقبولة من قبل الآخرين.

وتضيف الخطيب أن الوالدين يعززان سلوك الطفل العنيف، إذا شعر بسعادة أو ابتسامة على وجه أحد والديه عندما يتصرف بشكل عنيف في موقف معين، ظناً منهما أنهما بهذه الطريقة يربيان طفلاً صلباً، يستطيع التعامل مع جميع المواقف.

وذكرت الإخصائية الاجتماعية، أن من أسباب توجه الطفل إلى العنف في سلوكه، وجود أب عنيف أو أم عنيفة، فإذا ما أظهر أحد الوالدين سلوكيات عنيفة عند الغضب، سيعتقد الطفل أن هذه هي الوسيلة الصحيحة للرد على آي موقف مثير للغضب.

كما إن عدم الأمان وافتقاد الحب وعدم استقرار الجو الأسري، وما قد يصاحب ذلك من شجار وصراخ يحزن الأطفال ويجعلهم عصبيين، ما يؤدى إلى عنف الطفل وعدوانيته تجاه الأطفال الآخرين.

وتتابع أن شعور الطفل بأنه مرفوض اجتماعياً من قبل أسرته أو أصدقائه أو معلميه، نتيجة سلوكيات سلبية صادرة من الطفل، ولم يتم التعامل معها بالصورة الصحيحة، إضافة لشعور الطفل بالنقص نتيجة وجود عيب خلقي في النطق أو السمع أو أي عضو آخر من جسمه، أو نتيجة لتكرار سماعه للآخرين، الذين يصفونه بالصفات السلبية كالغباء أو الكسل أو غيرها من الأوصاف البذيئة، وكبت الطاقة الكامنة في جسم الطفل من قبل الأسرة أو المدرسة، مما يدفع الطفل إلى إفراغ هذه الطاقة بصورة عدوانية على غيره، من أهم الأسباب التي تدفع الطفل للاستمرار في سلوكه.

وترى الخطيب أن المدرسة تعمل على تكريس العنف الموجود في الأسرة والشارع والبيئة الاجتماعية، من خلال رؤيتها لمشاهد العنف التي يمارسها الطلبة تجاه بعضهم، والمعلمين تجاه الطلبة، وهذه المشاهد تعكس واقعاً اجتماعياً وبيئياً عنيفاً، والطفل يطبق هذه المشاهد التي تعرض لها على واقعه.

وتؤكد على ضرورة أن تكون المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الثانية بعد البيت من حيث التأثير في تربية الطفل ورعايته، حيث أنّ وظيفتها الطبيعيّة أن تستقبل الأطفال في سنّ مبكرة فتكون بذلك المحطّة الأولى للتعامل معهم بعد الأسرة مباشرة، وعليه يجب وجود دور تشبيكي وتكميلي بين المدرسة والأهل لتثبيت بعض المفاهيم الإيجابية عند الأطفال، إضافة لاكتشاف قدرات الأبناء واكتشاف الميول السلبيّة والإيجابيّة في شخصياتهم.

وتشيد الخطيب بضرورة تفعيل المؤسسات لبرامج الطفولة، من أجل تفريغ طاقة الأطفال، وأن لا تقتصر فقط على المخيمات الصيفية، بل يجب أن تكون على مدار العام أثناء العطلة المدرسية، لما لها من دور هام في تنمية قدرات الطفل في جوانب إيجابية، بدلاً من استغلالها في تحطيم قدرات الطفل في مواقف العنف، وبهذا يبعد عن مشاهد العنف المتكررة من أفلام الكرتون وبرامج المصارعة، التي تزداد متابعتها من قبل الأطفال، دون وعي الأهل لخطورة هذا الأمر.

إذن فالتعبير عن العنف مهما اختلفت مظاهره وأشكاله، في النهاية نقف عند صورتين: الهزيمة والانتصار، وهذا يترتب عليه «الكراهية» المؤدية للعنف.

في السعودية حرائق وعيون فاتنة

عبد الغني سلامه

في تشرين ثاني ٢٠١١، شبَّ حريق في مدرسة ابتدائية في مدينة جدّة، نجم عنه سحابة كثيفة من الدخان والغاز، مما دفع بالطالبات والمدرسات للتزاحم للخروج، وقد أدى الحريق إلى مقتل وإصابة عدد من المدرسات والطالبات؛ بعض المدرسات حاولن تنظيم عملية الخروج، ولكن – وحسب رواية بعض الأهالي– كانت مديرة المدرسة تقف لهن بالمرصاد، وتمنع خروج أي طالبة أو معلمة بدون العباءة وغطاء الرأس، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الإصابات وزيادة خطورتها.

وفي خبر آخر نقلته وكالة أمد للإعلام، جاء فيه أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، بدأت بإجبار النساء على تغطية عيونهن، خصوصاً المثيرة للفتنة. حيث قال المتحدث الإعلامي باسم الهيئة في حائل، الشيخ مطلق النابت، إن رجال الهيئة سيتدخلون لإجبار النساء على تغطية عيونهن، خاصة المثيرة للفتنة، وسيتخذون بحق المخالفات الإجراءات اللازمة.

وعندما طالب أحد أعضاء الهيئة مواطن سعودي كان يمشي برفقة زوجته «المنقبة» في سوق «حائل»، بتغطية عيني زوجته، رفض ذلك وتشاجر معه، على إثر ذلك أصدرت المحكمة الجزائية في المدينة، حكماً بتبرئة عضو الهيئة، وإدانة الزوج والحُكم عليه بالسجن ٨ أشهر، وجلده ٣٠٠ جلدة مفرقة على ٦ دفعات.

وفي مدينة «بيشة» أصدر قاض حكما بالسجن ٦ سنوات والجلد ٤٠٠٠ جلدة على شابين سرقا خروفين، وحُكمٌ آخر على ٣ شباب سرقوا علباً من السجائر، بالسجن خمس سنوات والجلد ٥٠٠ جلدة، كما قضت المحكمة العامة في مكة المكرمة بسجن شاب ١٥ عاماً وجلده ٤٠ ألف جلدة، بعد اتهامه بإقامة علاقة غير شرعية مع فتاة، واستدراجها إلى خارج النطاق السكني، وهروبها منه لتلقى حتفها دهساً في الطريق من قبل سائق متهور.

حريق مدرسة جدة من الممكن أن يحصل في أي مكان في العالم، ولكن ما لا يحصل في أي مكان في العالم إلا في السعودية، والمناطق التي تشبهها من حيث الثقافة الاجتماعية والدينية، هو طريقة التعامل مع الحريق، وطريقة إنقاذ المصابين. وبالمناسبة فهو ليس الحادث الأول من نوعه، إذْ تكرر قبل ذلك، وتم التعامل معه بنفس العقلية. ولا نسعى هنا أن نؤكد أو ننفي صحة الإدعاءات حول موقف المديرة، وتسببها بهذه الفاجعة الإنسانية؛ فعند قراءتي للخبر على موقع «العربية»، صُدمت بتعليقات القرّاء، والتي كانت في أغلبها تؤيد منع خروج أي طالبة من جحيم النيران، ما لم تكن مرتدية العباءة والحجاب الكامل، حتى لو أدى ذلك إلى احتراقها وتفحّمها!! وهذا يعني أن أيٍ من هؤلاء المعلقين، أو من الشرطة الدينية سيكون على استعداد للقبول باحتراق كل نساء الأرض من غير المحجبات، لأنهن من وجهة نظرهم، سيحترقن في «جهنم الآخرة»، وبالتالي لا مانع لديهم من احتراقهن في «جهنم الدنيا»!!

والشرطة الدينية لم تكتف بفرض النقاب والعباءة على أي أنثى –بما في ذلك الطفلات– حتى في أحلك الحالات كالحرائق والزلازل، بحيث لا يبدو من جسمها ووجهها شيء باستثناء العيون، فها هي اليوم تضيف العيون «الفاتنة» إلى قائمة الممنوعات. والسؤال هو كيف سيميز الشرطي «المتدين» العيون الفاتنة عن العيون غير الفاتنة؟! وأية معايير سيستخدم في هذه الحالة؟! على الأغلب، ودرءً للفتن والمصائب والكوارث التي ستجلبها العيون، سيتم حظر إظهار العيون للجميع بلا استثناء. وسيتم فرض العقوبات الرادعة بحق المخالفات. وهذه العقوبات –كما هي العادة في السعودية– ستكون الجلد، وسيُترك تحديد عدد الجلدات للقاضي، بعد أن يقيس مدى فتنة وروعة تلك العيون الجريئة!!

فكما لاحظنا أن العقوبات في المحاكم الدينية السعودية –بغض النظر عن مدى حجم الجريمة– كانت قاسية ومروعة، فبينما تكتفي دول العالم بإيداع المجرم في السجن، تضيف السعودية الجَلد مع السجن، فالسجين لا تكفيه عقوبة السجن، بل سيمضي سنين طويلة من حياته، وهو ينتظر أن ينهي آلاف السياط التي ستهوي على جسمه. فهذا الذي دافع عن زوجته (المنقبة) من تعسف رجال الهيئة، وذاك الفقير الذي سرق خروفاً، وأولئك المراهقين الذين سرقوا علبة سجائر، سيُجلد كلٌ منهم مئات الجلدات!!

وكان عدد من القانونيين السعوديين، قد طالبوا السلطة التشريعية بوضع حد لتجاوز أحكام الجلد في المحاكم السعودية للحدود المعقولة، بعد أن وصلت في بعض الأحكام لعشرات الآلاف من الجلدات، في وقت تتزامن فيه هذه العقوبة مع السجن لسنوات طويلة. خاصة في ظل غياب العقوبات المقننة، الأمر الذي فتح المجال لتفاوت الأحكام بين قاضٍ وآخر في قضايا متشابهة، وبعد أن أثارت الكثير من القضايا الرأي العام، لقسوة أحكام الجلد فيها، أو المبالغة في الحكم دون سند قانوني عليها.

والمشكلة لا تكمن فقط في قسوة الأحكام، ولا في كونها تنتهك آدمية الإنسان، وتحط من كرامته، حسب ما أقرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بأن العقوبات الجسدية (مثل الجلد) ترقى إلى مستوى عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، وأنها شكل من التعذيب. أو في كونها تتعارض مع اتفاقية مناهضة التعذيب، التي انضمت السعودية لها في العام ١٩٩٧؛ بل المشكلة في أسباب فرض العقوبة، كما هو الحال في فرض تغطية العيون، لأن هذه التوجهات تعتبر تعدياً على الحريات الشخصية، وانتهاكاً لحقوق الإنسان، إضافة إلى أنها تتنافى مع مبادئ الشريعة السمحة.

والمشكلة أيضاً أن هذه العقلية المنغلقة، المنطلقة من موروث فقهي متزمت، تعتبر أن حجاب المرأة أهم من حياتها، حتى لو كان كشف وجهها أو شعرها سيستغرق دقائق معدودة وفي ظروف استثنائية جداً!! والمشكلة أن هذه العقلية المتخلفة، تريد أن تتحكم في أدق تفاصيل حياتنا.

والحديث غير موجه ضد المملكة العربية السعودية الشقيقة، فما هي إلا مجرد مثال؛ لأن الأحداث جرت على أراضيها أولاً، ولأنها تمثل رمزاً للعالم الإسلامي، ومنظومتها الفكرية والفقهية تفرض وجودها على المسلمين بشكل عام ثانياً. ومع ذلك فهي ليست الدولة الوحيدة التي تطبق مثل هذه الأحكام، فقد نقلت وكالة الأنباء الفرنسية، أن إيران أصدرت حكما بالسجن سنة واحدة مع ٩٠ جلدة، على فنانة إيرانية تدعى «فافامهير» بتهمة الظهور في فيلم سينمائي أسترالي وهي كاشفة الرأس!! ولو استعرضنا أمثلة مشابهة من منطقة القبائل في باكستان وأفغانستان وغيرها، لاحتجنا مجلدات!!

هذا الواقع هو ما ينتظر جمهور الناخبين –الذين لم يتعظوا لا من دروس الماضي ولا من دروس الحاضر، رغم شدة وضوحها– فاختاروا أحزابا أصولية، ستفرض على نسائهم أن يحجبن عيونهن، وستجلدهم إذا ما احتجوا على ذلك.

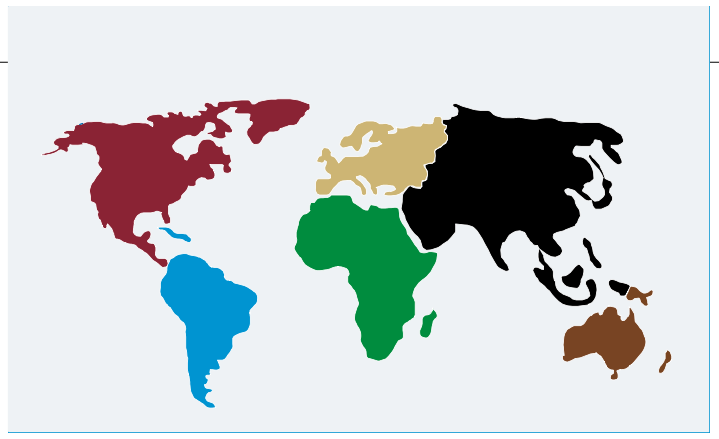

نساء وأخبار

المرأة غير مطالبة بالحجاب وهو ستار خاص بأمهات المؤمنين

السودان: أفتى زعيم حزب الأمة القومي، إمام طائفة الأنصار، الصادق المهدي، بجواز حضور النساء لمناسبات عقد الزواج شاهدات، وتشييع الموتى مشيعات ابتغاء للثواب، واعتبر اصطفاف النساء خلف الرجال في الصلاة مجرد عادة، قائلاً إن الصواب أن يقفن محاذيات للرجال، كما في الحرم المكي.

ودرج المهدي على إطلاق فتاوى دينية جديدة، أثارت نقمة السلفيين والجماعات الأصولية في السودان والمنطقة، ودعا المهدي في خطابه أمام ملتقى لشباب حزب الأمة، لإزالة كافة أوجه التمييز ضد المرأة، وأشار إلى عادات فرضت عليها سلوكاً جائراً، منها النقاب الذي يلغي شخصيتها، موضحاً أن النقاب في المجتمعات الحضرية يوفر وسيلة لممارسة الإجرام. على حد تعبيره.

وتابع أن المرأة غير مطالبة «بما يسمى حجاب، «لأن هذه العبارة تشير للستار الذي يقوم بين المؤمنين وأمهات المؤمنين»، وقال إن «المطلوب منها الزي المحتشم، على أن لا تغطي وجهها وكفيها، بحسب حديث الرسول، صلى الله عليه وسلم». وزاد أن «الحشمة تكون للنساء والرجال». إلى ذلك، أبدى المهدي تعاطفاً مع أجيال الشباب، قائلاً إن هذا الجيل من الشباب منكوب بغلاء المعيشة وانتشار المخدرات، والأمراض الجنسية، والعنف الذي بلغ درجة غير معهودة.

امرأة ترأس حزباً يسارياً مغربياً لأول مرة

المغرب: اختار حزب يساري مغربي ولأول مرة امرأة زعيمة له في انتخابات جرت في مدينة الدار البيضاء.

وانتخب أعضاء المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد نبيلة منيب أمينة عامة للحزب، كأول امرأة تنتخب على رأس حزب له وزنه السياسي في المغرب، وصوت «برلمان» الاشتراكي الموحد المكون من ١٠١ عضواً، أثناء الجلسة الثانية من الدورة الأولى للمجلس الوطني، في المقر المركزي للحزب بالدار البيضاء، على لائحة نبيلة منيب لقيادة المكتب السياسي للحزب في المرحلة القادمة، حيث حصلت اللائحة الوحيدة بعد سحب لائحة محمد العوني، على ٤٨ صوتاً من أصل ٨٠ شاركوا في التصويت، فيما صوت ٢٢ بـ«لا» وامتنع ٩ أعضاء من المجلس الوطني عن التصويت.

ونبيلة منيب الامين العام الجديدة للحزب الاشتراكي الموحد، أم لثلاثة أطفال، أستاذة جامعية متخصصة في البيولوجيا، ومدافعة عن الحرية والتقدمية وحقوق النساء. وبالإضافة لدورها المتميز في الحركة اليسارية المغربية، وفي الحزب الاشتراكي الموحد، هي ناشطة في منظمة أطاك المغرب المناهضة للعولمة، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والنقابة الوطنية للتعليم العالي.

وأسس الحزب الاشتراكي الموحد من تيارات يسارية، هي منظمة العمل الديمقراطي الشعبي (٢٣ آذار سابقاً) وتيار الوفاء للديمقراطية، الذي ضم منشقين عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأطراف يسارية راديكالية، اجمعت على اختيار زعيماً لها المجاهد محمد بن سعيد ايت يدر، أحد أبرز قيادات مقاومة الاستعمار ومناهضي الاستبداد واللاديمقراطية بعد الاستقلال، وبعد أن قرر بن سعيد التخلي عن مهامه التنفيذية في الحزب، تم اختيار محمد مجاهد أميناً عاماً حتى المؤتمر الثالث، الذي عقد منتصف كانون الأول الماضي.

وقاطع الحزب الاشتراكي الموحد الإعداد للدستور الجديد والاستفتاء عليه والانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد يوم ٢٥ تشرين الثاني الماضي، وأسفرت عن فوز حزب العدالة والتنمية ذات المرجعية الإسلامية.

ويعتبر الحزب من أبرز الحركات السياسية الداعمة لحركة شباب ٢٠ فبراير، التي تؤطر الاحتجاجات الشعبية ومسيرات المطالبة بالمزيد من الاصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفساد والاستبداد.

وذهب بعض المحللين إلى أن انتخاب نبيلة منيب على رأس قيادة الاشتراكي الموحد، يأتي رداً على تعيين امرأة واحدة في حكومة عبد الاله بنكيران، وإن كان اسم منيب مطروحاً كأمين عام للحزب الاشتراكي الموحد منذ التئام المؤتمر الثالث.

تنفذه جمعية نساء من أجل الحياة

«الشرطة وقضايا النساء» مشروع للحد من العنف تجاه النساء في محافظة سلفيت

سلفيت- ناردين أبو نبعة

منذ إنشائها عام ٢٠٠٢، تعمل جمعية نساء من أجل الحياة، على إشراك نساء بلدة بديا ومحافظة سلفيت في مختلف القضايا، وخاصة السياسية والاجتماعية، لتكون قادرة على التغير نحو الأفضل. تقول رئيسة الجمعية فاطمة عاصي، أن رسالة الجمعية قائمة على أساس العيش في مجتمع يخلو من العنف وتسوده العدالة والمساواة، وتكفل حق المرأة في العلم والعمل للوصول بكفاءة لأعلى المستويات، بحيث تشارك في صنع القرار وتساهم في تطوير وتعديل التشريعات والقوانين العادلة المتعلقة بالنساء للمحافظة على حقوقهن في كافة مراحل حياتهن. وتتابع عاصي من أجل ترسيخ هذه الرسالة على أرض الواقع، حرصت الجمعية على تنفيذ عدد من البرامج، أهمها برنامج إرشادي اجتماعي قانوني لمساندة النساء والفتيات ضحايا العنف، وبرنامج تطوير مهارات النساء، إضافة لبرنامج توعوي قانوني لتغيير وتطوير ثقافة المرأة.

بدأت مع بداية بناء الجدار العنصري

وتشير أن فكرة الجمعية بدأت مع بداية بناء جدار الفصل العنصري في محافظة سلفيت عام ٢٠٠٢، كمتطوعات مع نساء في خدمة السلام، والعمل على نشر الوعي عن الجدار وآثاره على حياة الناس في المحافظة، وخاصة على النساء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعملية والعلمية.

وتضيف رئيسة الجمعية، أن الأنشطة التي تنظمها الجمعية تهتم بتوضيح تداعيات وجود الجدار والاستيطان، الذي زاد من العنف الممارس ضد النساء والأطفال، والعمل على احتضان ضحايا العنف من النساء والفتيات، من خلال تقديم الدعم القانوني والاجتماعي، ونشر الوعي المجتمعي للحد من العنف الممارس ضدهن، إضافة للعمل على تغيير الاتجاهات السلبية الاجتماعية نحوها.

وتذكر عاصي أن أحد مشاريع الجمعية تعرض للاعتداء من قبل الحكومة الإسرائيلية، وهو إقامة طريق مؤدي لبئر»أبو عمار» وعين «انويطف» المؤدية لمستوطنة «حفاة يانير»، فتلقينا إنذاراً بإنهاء كل أعمال الإصلاح، وإلا سيتم تدميره كاملاً، علما أن هذا البئر يستفيد منه عدد كبير من المزارعين، وبعد فترة تمكنا من إكمال المشروع بدعم من رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، وتم تتويج المشروع وفتح الشارع الذي أطلق عليه «طريق الحرية».

وتضيف أن المشروع نفذ بالتعاون مع جمعية الكتاب المقدس، وهيئة العمل التطوعي، والحركة الشعبية لمقاومة الجدار. وتتابع رئيسة الجمعية أن المستوطنين هدموا السلاسل المحيطة بالطريق، وأغلقوا مجرى الوادي بالحجارة، وتم إصلاحه من جديد، وبالتزامن مع يوم الشجرة سيتم زراعة الأشجار في هذا الطريق بالقرب من الأراضي المهددة بالمصادرة، تعبيراً على دعم النساء للقضايا السياسية.

تثقيف النساء اجتماعيا

وتتطرق عاصي لمساهمة الجمعية في تثقيف النساء اجتماعياً، وتقول: «تسعى الجمعية للحد من ظاهرة العنف الممارس ضد النساء، من خلال العمل على حل المشاكل التي يتعرضن لها، لذلك هناك تعاون كبير بين الجمعية ومركز الشرطة، لتوجيه قضايا العنف للجمعية بدلا من اللجوء للمحاكم، خاصة أن الكثير من النساء تخاف من التوجه إليهم، لأنها ترى أنها بهذه الخطوة تفقد الرجل كرامته ورجولته. وتحدثت عن المشروع الذي نفذ حديثا بين الجمعية ومركز الشرطة، بعنوان «الشرطة وقضايا النساء» كخطوة للحد من هذه الظاهرة، ولكي تجد النساء منفذاً لطرح قضاياها على جهات معنية، وكيفية تعامل الشرطة مع القضايا التي تخص النساء، خاصة عند توجه النساء للشرطة.

وتقول مديرة وحدة الخدمات في الجمعية ومدربة في المشروع ليلى أبو يعقوب، أن الهدف الأساسي من هذا المشروع هو التعريف بالذات، وتمكين النساء من تطوير المهارات وأساسيات النجاح في العمل، والعنف الموجه ضد النساء.

وتؤكد أبو يعقوب، أن هناك الكثير من النساء يشعرن بالذنب، إذا واجهن واقعهن السيئ وحاولن اصلاحه، وهناك نساء ضعيفات تجاه قضاياهن، وهذا المشروع ركز على توعية النساء بواقعهن لتمكين أنفسهن وعائلتهن.

وعرجت المدربة على المواضيع التي ناقشها المشروع من مفاهيم النوع الاجتماعي وتطبيقه على أرض الواقع، وانعكاساته السلبية على الواقع الاجتماعي، إضافة للمواد القانونية التي تحد من العنف، والتطرق للعنف الجنسي والمعتقدات الشائعة حول هذا المفهوم، إضافة لمواقف العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع. إضافة لتعزيز مفاهيم تمكين الذات، لتخرج النساء من البيئة الضيقة والمحصورة، بعدد من المفاهيم الخاطئة التي تحد من إخراج إبداعات النساء في كافة المجالات.

وتقول المشاركة في المشروع ناهد درويش، أن هذه الدورات عكست الثقافة السلبية التي تعزز سلطة الرجل، وإعطاءه الحق في أي تصرف، خاصة أن المشاركين من الجنسين، ولاحظت تزمت الرجل حول قضايا المرأة.

وتتابع أن هذا المشروع هو بمثابة بداية لتغير الكم الهائل من المفاهيم الاجتماعية السلبية، التي تحد من تطور فكر المرأة، وخطوة لتبلور الصورة تجاه حقوق المرأة، واثبات وجودها وشخصيتها، إضافة لتعزيز الكثير من المفاهيم الاجتماعية، وتعرفت على المواد القانونية التي تمنع العنف.

ما زلن خاضعات

قراءة - محمود الفطافطة

إن تمثيل المرأة الفلسطينية في الصحف العربية داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، لا زال محصوراً في مجالات اجتماعية وثقافية معينة، وأن هذا التمثيل وجودته لم يتغيرا على نحوٍ ملحوظ، وليس ثمة تواؤم بين جودة التمثيل والارتفاع الكمي للتغطية.

هذا ما خلصت إليه دراسة بعنوان: «ما زلن خاضعات: تمثيل المرأة في الصحف العربية القطرية»، أعدها د. أمل جمال وسماح بصول، وصدرت عن مركز «إعلام» في الداخل. تبين الدراسة التي جاءت في ١٠٢ صفحة من القطع المتوسط، أن تغطية النساء في الملاحق الاجتماعية والثقافية لا زالت تفوق تغطيتهن في الأقسام الإخبارية، وأن النساء لا زلن ممثلات في وظائف وأدوار تشدد على نسائيتهن، أكثر من تشديدها على وظائفهن أو مواقفهن كلاعبات متساويات في القيمة المجتمعية.

وتشير الدراسة، إلى أن النساء يُعرضن كأمهات أكثر مما يُعرضن كمتخصصات في مهنهن، ويُعرضن كخاضعات وتابعات للرجال أكثر مما يُعرضن كمستقلات وكرياديات. وبخصوص نصيب النساء في الإدارة والقيادة الإعلامية، فإن الدراسة تكشف التأثير الهزيل للصحفيات على الخطاب الإعلامي وعلى تمثيل النساء، فرغم أن اثنتين من الصحف التي خضعت للبحث، تتولى رئاسة تحرير كل منهما امرأة، إلا أن أنماط تغطية النساء فيهما لا تختلف من حيث الجوهر عن الصحيفة التي يتولى رئاسة تحريرها رجل.

وتتطرق الدراسة إلى غياب استراتيجية التحرير الفاعلة، أو غياب أجندة إعلامية في الصحف العربية في الداخل، في كل ما يتعلق بمكانة المرأة، وأدوارها الاجتماعية، وصورتها المجتمعية والثقافية. وتوضح أن جدول الأعمال الجندري لوسائل الإعلام العربية التي جرى فحصها، تتميز بالعشوائية التي تقود مرة أخرى إلى هيمنة رجولية واضحة.

وتفرد الدراسة فصلاً مستقلاً لتحليل مستوى النص «الخطاب» الذي جاء في الصحف المدروسة. وفق هذا التحليل فقد تبين أن الخطاب العام حول النساء مركب، ويحوي وظائف مختلفة إلى حد التناقض أحياناً. وتشير إلى أن إحدى الميزات البارزة للخطاب الإعلامي حول النساء، هو تطرقه إلى النساء بضمير الغائب. فعلى رغم التمثيل الظاهري، إلا أنه تمثيل يُخرس ويقزم من يجري تمثيلها. على هذا النحو يتولد انطباع أن الصحف تتعامل بنوعٍ من الوصاية الأبوية، إذ تعتبر نفسها خُولت لتمثيل النساء، بدل منحهن منصة لتمثيل أنفسهن على نحوٍ أصيل ومباشر، وتعزز الفرضية الضمنية، أن النساء لا يملكن القدرة على تمثيل أنفسهن، ويحتجن إلى من يقوم بذلك. هذا النمط يعكس البنية الاجتماعية التي يأخذ فيها الرجال على عاتقهم تمثيل النساء في الحيز الاجتماعي.

وتجمل الدراسة عدة أنواع من الخطابات المهيمنة على الصحف إزاء المرأة العربية في الداخل، هذه الخطابات تتمثل في:

خطاب الأمومة: يموضع خطاب الأمومة النساء في دور الأمهات، حتى في الحالات التي يشغلن فيها دور القائدات في مجال اجتماعي أو ثقافي معين. يشدد هذا الخطاب على الأمومة كعنصر مركزي وحتمي.

خطاب المأكولات: يحتفل هذا الخطاب بدور النساء كمسؤلات عن التزويد بالأطعمة في المنزل. في الكثير من المقالات ظهرت النساء - على نحوٍ مباشر أو غير مباشر - كمن يزودن خدمات الإطعام لجميع أفراد العائلة، لا سيما الرجال.

خطاب جمالي: يعالج هذا الخطاب الجمال النسائي ويسوق جسد المرأة، يعكس هذا الخطاب اختزال النساء إلى أجسادهن دون سواها، والتشديد على البعد الجسدي لوجودهن، وخضوعهن لسلم أفضليات لا يتعلق بخياراتهن المدركة، بل يقترن بخصائص مولودة (أو مكتسبة على نحوٍ اصطناعي) كبنية الجسد.

خطاب الإثارة: يتمحور خطاب الإثارة في جذب الاهتمام إلى جسد المرأة من خلال عرض أجزاء من الجسد، أو وضعيات جسدية ذات إيحاءات جنسية.

خطاب الوصاية الأبوية: يُخفي خطاب الوصاية الأبوية تأثير البنية الاجتماعية والمفهوم الثقافي السائد، المتعلق بقدرة النساء على الاختيار.

خطاب الضحية: مشكلة هذا الخطاب تظهر تغييب أية فاعلية للضحايا، وفي تعزيز صورة المرأة الخانعة والفاقدة للقوة، وعرض الأمر كجزء من النظام الطبيعي. كذلك؛ فإن الخطاب الصحفي يثبت النساء كضحايا لا غير، ولا يشارك في عرض فاعل لنقد معمق لإحدى أكثر الظواهر خطورة ودناءة في المجتمع، حتى لو دار الحديث عن حالات القتل.

الدراسة خرجت بتوصيات عديدة، أهمها: أن الحاجة ماسة إلى سياسة تحريرية موجهة تناصر المرأة وترفع الظلم عنها، ولا تصورها على أنها تابع ومستكين، وأن على هذا الخطاب الإعلامي أن يخوض غمار توعية نسوية، تخلصه من الصور السطحية أو البطركية أو الاثنتين معاً. كذلك؛ فالدراسة تطالب بضرورة تغيير النسبة بين المساحة التي تشغلها الصور، ومقدار النص الذي تحتويه المقالات عن النساء.

يشار إلى أن الدراسة عرضت مضامين حول تمثيل النساء في الصحف العربية، التي تصدر في أراضي فلسطين الداخل وهي (كل العرب، الصنارة، وبانوراما). خلاصة القول: جاءت هذه الدراسة القيمة، المشبعة بالمعطيات والإحصاءات، لتسد ثغرة واسعة في حقل الدراسات الإعلامية التي تتناول قضايا المرأة من زاوية النقد البناء، والأسلوب العلمي القائم على أسس منهجية، هادفة.

العنف: لماذا يظل؟

تحسين يقين

ذكرتني «لماذا» محررة صوت النساء الزميلة لبنى الأشقر، بـ «لماذا» طفلي أحمد ابن الصف الثالث، جاءت لماذا الزميلة لبنى في سياق حديثها معي حول موضوع ومضمون هذا المقال: لماذا يستمر العنف رغم الجهود المبذولة تربوياً وتعليمياً؟ أما «لماذا» أحمد فقد جاءت مكررة أربعين مرة، حينما كانت أمه تطلب منه إنجاز الواجبات المدرسية، وحين أرادت الاطلاع على ما أنجز وجدته يكرر كتابتها.

كان فعله رغم براءته فعلاً ساخراً، تمرد من خلاله على النظام التربوي التلقيني، الذي يقوم على النسخ كواجب بيتي.

لماذا؟ لماذا؟ وإلى آخر ما كرره أحمد من تساؤلات، ربما تكون محزنة، كون التعليم في بلادنا لا يؤدي إلى السرور والفرح، بل إلى الكآبة والهم والحزن والغضب.

المعلم الجيد هو من يسأل طالبه كيف حالك اليوم؟ مبسوط؟ أما المعلم التقليدي فهو كرجل الدين والحاكم، يسأل عن الواجبات مذكراً بالوعيد والتهديد بالعقاب.

خلاصة نقاشي مع مدير مدرسته، أنه مقتنع بممارسة العقاب المادي كوسيلة ضبط للطلبة، لأنهم اعتادوا على ذلك.

في حين أن التعليم أصل من أصول التغيير الاجتماعي، سواء أكان تعليما عاماً (المدارس)، أو تعليماً عاليا (المعاهد والجامعات)، وسنعود إلى نقد أساليب الضبط!

لقد ركزت جهود مجال مناهضة العنف، على الحديث الجزئي عن العنف، أكثر منها على توجيه التدريب للتغيير الاجتماعي، لذلك ينبغي العمل على جعل مناهضة العنف تربوياً كجزء من عملية التغيير الاجتماعي.

عملية التغيير الاجتماعي تحتاج إلى تضافر مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وليس المؤسسات النسوية والحقوقية فقط، في سياق إجراء التغييرات التشريعية والقانونية والمجتمعية المطلوبة، لتخليص المجتمع من العنف. وهذا يجب أن يكون خلال تحولات عامة تصيب الفكر والسلوك السائدين، اللذين يلجآن إلى العنف كأسلوب لحل المشكلات، ومنها مشكلة ضبط الصف والمدرسة!

ارتباط عضوي

لا يستطيع الباحث أن يعزل أية ظاهرة اجتماعية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو فكرية عن الظواهر الأخرى في المجتمع كثوابت ومتغيرات، إضافة إلى ما يضطرب من أحداث أو أفكار في المجتمعات القريبة والبعيدة.

ليس من الصعب معرفة أن هذه الظاهرة هي من نتاج تراكم معرفي وثقافي منذ أمد طويل أصاب المجتمع والمدرس، إن هذه المشكلة قائمة على بقاء أنواع من العلاقات العنيفة داخل مدارسنا، وهي ليست ظاهرة محلية، بل هي ظاهرة عالمية أصابت المدرسة في غير بلاد واحدة، لذلك حين نحلل هذه المشكلة ونناقشها لا نكون في مجال الجلد الذاتي، بل نحن في مجال عالمي يناقش قضية إنسانية تهم ملايين البشر، تلك الأسرة التربوية التي تشكل معظم أفراد الشعوب. لقد نشأت المشكلة منذ أزمان طويلة، وهي ليست نتاج اللحظة، وقد تشربت مشكلة العنف من أصل تصادم الآراء والأحكام والنظرة إلى السلطة والقوة، ولذلك علاقة بأسلوب الحكم والحياة المعيشية الاجتماعية في الأسرة والشارع والسوق والمؤسسات. ولما كان التربويون جزءاً من هذه الحياة، فقد اكتسبوا عادات العنف من أصل حياتهم وفروعها الأخرى في المجالات التي اضطربوا فيها، حينما كانوا أطفالاً قبل المدرسة، وطلبة ودارسين وباحثين ومعلمين ومديري مدارس وقائمين على مؤسسة التربية والتعليم.

حين انتقد د. هشام شرابي هذا الأسلوب في كتابه «مقدمات لدراسة المجتمع العربي»، القدس، منشورات صلاح الدين، ١٩٧٥، ص ٤٧-٥٠)، أشار إلى سلبيات التعليم: «إن التعليم كما يجري في إطار العائلة وخارجها، يتميز بصفتين رئيسيتين، فهو من جهة يقلل من أهمية الإقناع والمكافأة، ومن جهة أخرى يزيد من أهمية العقاب الجسدي والتلقين».

كما أن المجتمع الفلسطيني كمجتمع عربي، ما زال متأثرا بأساليب التربية الدينية التقليدية التي تميل إلى التهديد والوعيد. إن الخطاب الديني في عديد من الدول العربية، يميل إلى التهديد والوعيد، أكثر مما يدعو إلى العقيدة المركزة والإقناع الرشيد، ويؤول في آخر الأمر إلى التوقف عند تصنيف الأمور بصورة مبسطة حق وباطل، حلال وحرام، سواد وبياض، وبذلك فهو يفتح الباب على مصراعيه للتطرف الديني، الذي يشكل رجماً لملكة الإنسان في التفكير والاجتهاد، وكفراً بحكمة الله ونعمته». فإذا ربطنا أسلوب التربية التي يقوم بها رجال الدين (والتعليم أيضاً) بأسلوب التربية في البيت، لوجدنا أن هناك انسجاماً بينهما، خصوصاً أن سلطة الأب مطلقة في الأسرة العربية، بل أن مجتمعنا هو مجتمع أبوي كما نعيشه وكما تراه دراسات المجتمع العربي، التي تناولت الحياة العربية الاجتماعية.

ومن ينظر إلى حاشية الحاكم العربي المستبد، سيجد فيها علماء الدين جنباً إلى جنب مع المسؤولين عن التعليم والأمن العام وأمن الدولة!

وما دمنا في الحالة العربية لمجتمعنا الفلسطيني، فلنا أن نربط بين مناهج الحكم ومناهج التعليم. ويحضرني هنا ما ذكره د. رجا بهلول في كتابه (التربية والديمقراطية، ص٩٠، سلسلة ركائز الديمقراطية، مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧). حين تحدث في هذه العلاقة بشكل نقدي: «دور الدولة في التعليم في البلدان العربية، يتجاوز دور التنسيق بكثير، فهي بادئ ذي بدء تقوم بالإشراف على كتابة المناهج، وهي لا تتورع عن كتابة المناهج ذات العلاقة الوثيقة بالمسائل السياسية مثل الدين والتاريخ وغيرها، بطريقة تأمل من ورائها اكتساب الشرعية السياسية في نظر الشعب الذي لم تلجأ إليه أبداً للحصول على الشرعية، وأحياناً تلقي الأنظمة السياسية جانباً بكل مظاهر احترام الاستقلال الأكاديمي، حيث تنصّ قوانين الجامعات صراحة على تحقيق الانسجام والتكامل بين أهداف التعليم العالي ومخططات الدولة».

من هنا فإن الوضع التربوي ليس مسؤولية قطاع التربية والتعليم وحده، لذلك فإن وضع (جزيئية العنف في المدارس) ليس مسؤولية المعلمين والمعلمات، بل أنها مسؤولية مشتركة مجتمعية، لا بد من جميع القطاعات أن تدلو بدلوها من أجل تكامل الرؤية وتنفيذ الحلول لتخفيف حدة الظاهرة والحد منها نهائياً إن أمكن «إن قضية العنف في المدرسة ليس مصدرها الوحيد هو المعلم، وإنما نتعامل بأن المعلم في النهاية هو المسؤول الأول عن هذه العملية التربوية المعقدة بكل معانيها ثقافياً وحضارياً، إضافة إلى اكتساب الطلاب العادات الفكرية والوجدانية وأنماط السلوك السليمة وكيفية التفكير، حتى يكون دور المعلم مساعداً ودليلاً وداعماً للطالب، بحيث تصل مستوى العلاقة بين المعلم والطالب إلى درجة مجسدة بالتعاون والتكامل.

والحقيقة أن أكثر المعلمين والمعلمات المتجهمين والعنيفين، إنما يلجأون إلى استخدام العنف اللفظي والمادي في التعامل مع الطلبة، نتيجة قصور في شخصياتهم (النفسية والتعليمية)، وأزعم أن عدم سيطرة المعلم على إدارة المعلومات داخل الغرفة الصفية، وضعفه التربوي في خلق الوسائل التربوية والأساليب في تقديم المعلومات وضعفها، يؤدي إلى عدم تحمل ميل الطلبة الحيوي في التفكير والنقاش، كما أن الطلبة يملكون القوة كمتعلمين في تقييم المعلم/ ة، فإذا كان هناك ضعف ما في شخصية المعلم، فإنه سيلجأ إلى العنف كمنقذ له ومهرب في آن واحد، فالمعلم الذي لا يستطيع جذب انتباه الطلبة وتركيزهم من خلال المعلومات وطرق تقديمها، سيلجأ إلى العصا كمخلصة له من هذا الموقف المحرج، لذلك ليس غريباً أن نرى معلمي الرياضيات واللغة الإنجليزية، ينتمون إلى هذه الفئة لأسباب موضوعية تتعلق بهذين المبحثين، وأسباب ذاتية تتعلق بهما في هضم تلك المواد وجذب الأطفال إليها.

لذلك لجأ د. مصطفى حجازي في كتابه (التخلف الاجتماعي، ص٧٣) إلى تفسير العنف لدى الإنسان المقهور، كوجه آخر للقهر والإرهاب الذي يعيشه الإنسان في المجتمع المتخلف، إذ يتحول العنف إلى وسيلة أخيرة في يد الإنسان للإفلات من مأزقه، ومن خطر الاندثار الداخلي الذي يتضمنه هذا المأزق، إلى سلاح أخير لإعادة شيء من الاعتبار المفقود إلى الذات، من خلال التصدي مباشرة أو مداورة للعوامل التي يعتبرها مسؤولة عن ذلك التبخيس الوجودي الذي حل به. العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين، حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته».

ولما كانت العلاقة بين الطالب والعلم قائمة على الاتصال المباشر، فإن حسن الاتصال القائم على الحوار والمشاركة من قبل الطلبة في التعلم، واعتبار (الطالب) محور العملية التعليمية (حقيقة لا شعار) سيخفف من حدة أي عنف محتمل. إذا وسعنا دائرة (المعلم – الطالب) إلى (الإنسان – الآخر) فسنجد أن العنف أو النزاع أو تصادم الإرادات المحتمل، هو وليد هذه العلاقة بين الأنا والآخر.

وأحب أن أشير إلى أحد تفسيرات علم النفس للعنف، من خلال مدرسة وجهة النظر الظواهرية، التي تحدث عنها د. مصطفى حجازي حين قال: «أن العنف كغيره من أشكال السلوك هو نتاج علائقي، أو بكلمة أكثر دقة، نتاج مأزق علائقي. أما التدمير والقتل فهو كارثة علائقية تصيب الذات، في الوقت نفسه الذي تنصب فيه على الآخر وتبيده. إن العدوانية هي طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر».

أليس ذلك دليلاً على أسلوب المعلمين في بداية متجهمة عدوانية في الحصص الأولى في المدرسة التي يعملون فيها أول مرة؟ إن ذلك بلا شك أسلوب إنساني تقليدي، قائم على الخوف على الذات من أن ينكرها الآخر، والمعلم يريد أن يضمن خوف الطلبة منه واحترامهم القائم على الخوف، ومن ثم يبدأ بالتراخي قليلاً سواء في سحنة الوجه المتجهمة أو الضرب والألفاظ القاسية، لأنه فاز في الجولة الأولى معهم، وعليه الآن أن يظهر بريق أسنانه قليلاً.

وما يندرج على المدرسة يندرج على المؤسسات الأمنية التي أثبتت فشلها، في حين صار مطلوباً من المؤسسة الدينية أن تستقل عن السلطة وتغير أسلوبها.

واليوم لا بدّ أن تشمل عملية التحول الديمقراطي عمليات التربية والتعليم في فلسطين، كأساس ومنطلق لتربية ديمقراطية تنبذ العنف بكافة أشكاله، وكنتيجة للتحول الديمقراطي أيضاً، الذي من المفترض أن يصيب مجتمعنا الفلسطيني أكثر فأكثر، وهذا يعني إعادة تشكيل المؤسسة التربوية من منطلق ديمقراطي وتربوي ووطني وإنساني. وأخيراً فإن التربية على اللاعنف، تنجح إذا جاءت في سياق التربية على القدوة، فكيف نحارب عنف الأطفال في المدرسة، والمعلمون يمارسونه عليهم؟ وكيف نحارب عنف المعلمين ومديرو المدارس يمارسونه عليهم؟ وكيف وكيف وصولاً إلى رأس الهرم التربوي المستبد، الذي يمارس الديمقراطية شكلاً لا مضموناً، حيث تتم القرارات وتقرّ السياسات (إن وجدت) بطرق غير ديمقراطية، بحيث يتعرض المجتمع التربوي لعمليات تلقين لا تقتصر على الطلبة!

إنها ثقافة الخوف التي يجب فوراً أن تنتهي، والتفصيل فيها سيكون في مقال قادم، إن شجعتني محررة «صوت النساء» على ذلك.

Ytahseen2001@yahoo.com

العنف الفكري ضد المرأة

محددات يصوغها الرجل ترافق المرأة منذ الولادة

ميساء الأحمد

العنف تجاه المرأة حالة تخلق لديها عجزاً بأشكاله المختلفة المادية والمعنوية، ولم تتخلص المرأة بعد من العنف الجسدي، حتى وجدنا العنف الفكري ضدها يلوح في الأفق، وإن كان هذا العنف غير واضح بشكل كبير، فقد يكون بالإيحاء والتأثير غير المباشر.

المرأة في المجتمع هي الأكثر عرضة لجميع أنواع العنف، فهي تتعرض لحالة إقصاء مباشرة من قبل المجتمع بكافة تفاصيله، والمرأة التي تعاني من عنف فكري تكون غير مخولة باتخاذ القرارات والتعبير والكلام، استناداً لمجموعة من القيود المجتمعية والمؤسساتية والدينية، وبهذا تصبح المرأة على الهامش في كافة مفاصل الحياة.

صعوبة في الرصد والتصريح

وعملية رصد العنف الفكري صعبة، لأنها عملية تعنيف قد تولد مع الفتاة في بداية حياتها، فيفرض عليها نمط حياة معين، ويحدد لها ما تريد وما لا تريد دون إرادتها، وتؤكد على ذلك الأديبة والصحفية وداد البرغوثي، وتقول أن العنف الفكري يأخذ عدة أشكال ونواح، ويبدأ من اللحظات الأولى، عندما يتم فرض خيارات معينة على الأنثى في لباسها أو حركتها أو تعليمها، وبالتالي نجد أن قضية العنف الفكري هي جزء من العنف النفسي، الذي يوجه إلى المرأة بشكل عام.

فيما تحدث مجموعة من طلاب جامعة بيرزيت عن العنف الفكري الذي تتعرض له المرأة، فقالت الطالبة ميسم برغوثي، أنه يوجد عنف فكري كبير منذ ولادة البنت، فيبدأ الأب والأخ بزرع أفكار في عقل الفتاة بأنها للمنزل فقط، ويربطون مستقبلها بالزوج والبيت، إضافة إلى أن المرأة لا تأخذ حقوقها بالكامل، فمثلاً في قضايا التعليم، يفضل المجتمع أن تذهب البنات للفروع الأدبية.

وعند البحث في قضية العنف الفكري، وهل المرأة في المجتمع معنفة فكرياً، يطرح سؤال هنا، هل المرأة قبل مرحلة التعنيف يسمح لها بأن تفكر وتبدع وتقدم إنجازها الفكري وتعطى حرية للكلام وإبداء الرأي؟ لنجد أن عملية التعنيف الفكري تصبح تحصيلاً حاصلاً عندما تتقبل المرأة واقعها بصمت، فلا تسأل نفسها في الأساس هل هي معنفة أم لا، وتعقب على ذلك الأديبة وداد البرغوثي، وتقول بأن هذا العنف ينعكس على سلوكها، فإما أن تقاومه وإما أن تستسلم له وتتشكل حياتها بناء عليه.

العنف الفكري موروث ثقافي

والعنف يشكله أحياناً الموروث الثقافي في المجتمع، فنجد كثيراً من الأمثال والمقولات السائدة، التي تقلل من شأن المرأة وقدرتها على التفكير والعطاء والتميز. ليحضرنا سؤال آخر، هل المرأة بنصف عقل أم بعقل كامل؟ وهل تستطيع أن تفكر بنصف عقل؟، هذه النظرة لوحدها عبارة عن عنف فكري موجه، فالمرأة في مجتمعنا بحاجة لأن تحظى باعتراف كامل بأنها تملك عقلاً كاملاً، ليعترف فيما بعد بنتاجها الفكري. وتقول الطالبة رهام عنبتاوي، بأن المرأة معنفة فكرياً منذ القدم، من حيث المصطلحات التي تقال عنها، فتفرض عليها صفات تقلل من شأنها، وتصبح المرأة غير واثقة من نفسها، بسبب ضغوط المجتمع وطباعه.

وترى البرغوثي أن العنف الفكري منتشر بشكل كبير في الريف والمدينة، وهو غير مرتبط بمكان، وإنما قد يرتبط بظروف معينة كمستوى المعيشة وعقلية الشخص نفسه، وحتى المثقفة والأديبة فهي تتعرض لعنف فكري كبير، وهذا قد يقيد حركة المرأة ويمنعها من ممارسة أي شيء يمكن أن يطور من ذاتها ومن المجتمع ويحد من فعاليتها، وقد يتحول هذا العنف الفكري المقيد للمرأة أحياناً، إلى تمرد أو عنف مضاد من قبلها، ولكن المسألة ليست بهذه السهولة. أما الطالب محمد مرار فيقول، بأن العنف الفكري أصعب من العنف الجسدي، فالعنف الفكري مفاهيم في المجتمع كله يصعب تغييرها في أيام، فهي تبدأ مع التربية وفي المدارس ونظام التعليم.

وزارات شكلية غير سيادية

وحول وجود المرأة في مناصب عليا، أو ما يسمى مراكز صنع القرار، فهذا ليس كفيلاً بأن يلغي ظاهرة العنف الفكري، فمن المفترض بالمرأة التي توجد في هذه المراكز، بأن تكون صوتاً لنفسها ولغيرها من النساء، وأن تتحدث بلسانهن وتعلي من صوتهن وتتطالب بحقوقهن، لكن المرأة هنا تتعرض أيضا لعنف فكري، عندما تقيد قرارتها وتسيس بناء على أفكار ورؤى تفرض عليها.

وعادة الوزارات التي تتولاها المرأة في مجتمعنا هي وزارات رفاه اجتماعي وشكليات، بما يعني أنها ليست وزارات سيادية. ومراكز صنع القرار هنا لا تحرك ساكناً في القضايا المهمة، لأنها تصطدم بقوانين تحكم أحوال المرأة أكل عليها الدهر وشرب، من قوانين أردنية ومصرية أصحابها قد عدلوا عليها، ونحن في مجتمعنا الفلسطيني ما زلنا بانتظار المصالحة لتفعيل المجلس التشريعي والتصويت على مسودة قانون العائلة الفلسطيني، الذي قد يحمل في طياته أموراً لصالح الأحوال الشخصية للمرأة.

وبالتالي يجب أن لا يغرنا وصول المرأة لمراكز مهمة في المجتمع، إن بقيت المرأة تفكر بمحددات صاغها الذكور ووضعوا إطارها، وبهذا فإن أي مكانة ستصل لها المرأة في هذا السياق، لا تعتبر خروجاً تقدمياً عن الموروث، ويرى الطالب رأفت حج علي، بأن المرأة يجب أن تعلي من شأنها، وتثبت بأنها ليست الحلقة الأضعف في المجتمع، ولا تجعل نفسها عرضة لأي نوع من أنواع العنف.

العنف الرمزي والمخزون الثقافي

خلود بدار

بيار بورديو، الباحث الفرنسي المتخصص في علم الاجتماع، ومؤلف كتاب «الهيمنة الذكورية»، يُعرّف العنف الثقافي الرمزي، على أنه «عنف هادئ لا مرئي ولا محسوس حتى بالنسبة لضحاياه، ويتمثل في أن تشترك الضحية وجلادها في التصورات نفسها عن العالم والمقولات التصنيفية نفسها، وأن يعتبرا معاً بُنى الهيمنة من المسلّمات والثوابت». فالعنف الرمزي حسب «بورديو» هو الذي يحول الأفكار والمفاهيم الشعبية إلى مسلّمات وبديهيات، تجعلنا نعتبر الظواهر التاريخية الثقافية ذات طبيعية سرمدية، أو نظاماً عابراً للأزمنة، بمعنى أنه لا يحتاج إلى تغيير، ولكن إذا انتبهنا إليها وفكرنا بها ملياً، بدت لنا غير ذلك، لذلك اعتبر «بورديو» أن العنف الرمزي هو أشد أنواع العنف الثقافي.

بناء عليه، لو نظرنا للعالم من حولنا، لوجدنا أن المخزون الثقافي في أي مجتمع، يفرض عليه غالبية قيمه المجتمعية وعاداته وتقاليده المتبعة. ولهذا المخزون الثقافي الأثر الأكبر في التنشئة المجتمعية لكافة شرائح المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية. وسنجد أيضاً أن لهذا المخزون الثقافي علاقة وثيقة بالعنف بكافة أشكاله، والذي تؤثر فيه العديد من العوامل تبعاً لماهية المجتمع. والمجتمعات الإسلامية والعربية تحديداً يأتي مخزونها الثقافي من تزاوج الدين والعرف الاجتماعي واختلاطهما معاً. إلا أن فلسطين، بسبب وقوعها في الأسر الصهيوني، لها خصوصية مميزة، سمحت لها لأن تشذ قليلاً عن هذه القاعدة: كنظام سياسي أولاً وكمجتمع ثانياً وكامرأة ثالثاً، ولكن ليس للحد المطلوب.

إذا ما أخذنا الشتائم مثالاً، وهي متضَمَّنة في الموروث الثقافي للمجتمعات، نجد أن معظمها يقع في بند «العنف الثقافي الرمزي» الموجه ضد المرأة. وتنطلق غالبية هذه الشتائم من ازدراء واحتقار المجتمع لمكانة المرأة. فإذا أراد رجل ما أن يشتم رجلاً آخراً يشبهه بالمرأة، أو ينزع عنه رجولته بوصفه إياه بالمخنث، وإذا أراد الاستزادة يشتم أمّه أو أخته. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على الموروث السلبي لمكانة المرأة والنظرة الدونية لها. وتأتي الرمزية هنا بأن كلا طرفي المعادلة (الرجل والمرأة) أي الضحية والجلاد يوافقان ضمنياً على التسليم بهذا العُرف، بل ويتداولانه، سواء عن قصد أو غير قصد. فنجد أن المرأة أيضاً، تسهم في نشر هذا المفهوم ضمناً من خلال صمتها أولاً، أو بتكرار نفس الممارسة ثانياً.

أما إذا ما أخذنا الأمثال الشعبية المتداولة، والتي تعتبر أيضاً من ضمن المخزون الثقافي للمجتمعات، نجدها مثلاً تتضمن إدانة المجتمع للمرأة التي تنجب إناثاً، أو التي لا تنجب أبداً. فنجد الفرحة الغامرة بالمولود «الذكر»، لأنه سيحمل اسم العائلة، مقابل المشاعر السلبية التي تصل حد الخجل أحياناً عند إنجاب «أنثى». ومن الأمثلة الشعبية التي تنمي هذه الفكرة: «ولد وبشارته ولو بموت بساعته»، أو «هم البنات للممات»، أو «اللي بخلف بنت عمره ما برتاح» ... هذه الأمثال وغيرها تعتبر أوجه مختلفة للتمييز والعنف الثقافي، والذي يحمل في طياته دعوة واضحة وصريحة لانجاب أي شيء إلا البنات!! وهنا نلاحظ أيضاً كيف باتت الضحية تمارس الدور الطوعي الذي تقبلته، فنراها تتغنى بكثرة إنجابها للذكور دون الإناث، ليُقال عنها «أم الأولاد»، بينما تتوارى خجلاً عند إنجابها الإناث لئلا يقال عنها «أم البنات». إذن، العنف الذي ندينه ليس العنف الجسدي أو اللفظي المباشر وحسب، وهو موجود بكثرة في مجتمعاتنا، بل أيضاً العنف الثقافي الرمزي، الذي يعتبر فعلاً من أخطر وأشد أنواع العنف تجاه المرأة، حيث أنه يمعن في ترسيخ المفاهيم السلبية عن المرأة والنظرة الدونية لها، وبالتالي تبنّي المجتمع بكافة شرائحه لهذه المفاهيم وممارستها باستمرار، مما يحوّل هذه الأفكار والمفاهيم إلى حقائق ثابتة، لا تحتاج لتفسيرها أو تغييرها.

على المرأة أن تبدأ برفض هذه المفاهيم وتغييرها، حتى يتسنى لها الارتقاء بمكانتها بما يليق بها كإنسانة. والتغيير يبدأ برفض هذا العنف، ثم مواجهته، وخاصة من قبل النساء لذواتهن. حيث على المرأة أن تنظر لمكانتها باعتبارها إنسانة ومواطنة، مثل الرجل تماماً، وليس باعتبارها أنثى ملحقة بالرجل تعيش على هامش حياته.

ميشيل لاتيُولَيْس

أَرْمَلَةٌ

تَرْجَمَةُ: مُحَمَّد حلْمي الرِّيشَة

تَجْلِسُ إلَى طَاوِلَة الفَحْص مَلْفُوفَةً بالرِّدَاء الوَرَقِيِّ البَنَفْسَجِيِّ، وَاحِدٌ مِنْ هذه الأَلْوَان الجَمِيلَة المُلَة المُخْتَارَة للنِّسَاء، كَمَا أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ مُحَاوَلَةً لتَغْطِيَة نَفْسِهَا بِصُنْدُوق ثَلَّاجَة مِثْل الرِّدَاء الوَرَقِيِّ، كَمَا الإفْرِيز وَجُدْرَانه كُلُّهَا، وَيُطَوِّقُهَا مِثْل خَشَب مُتَنَاثِر أَوْ مُتَسَاقِط. تُحَدِّقُ مِنْ هَذَا التَّرْكِيب، وَتَسْحَبُ يَاقَة الرِّدَاء العَالِيَة حَوْل فَكِّهَا إلَى أَسْفَل، لِذلِكَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُجِيبَ عَلَى أَسْئِلَته دُونَ الحَدِيث عَبْرَ قِنَاع الوَرَق.

أَجَابَتْ: «نَعَمْ»، «لَا»، وَهُمَا الجَوَابُ نَفْسُهُ، نَعَمْ، لَمْ تَحْصُلْ عَلَى جِمَاع جِنْسِيٍّ لِمَا يَقْرُبُ مِنْ سَنَتَيْن، لَا، لَمْ تَحْصُلْ عَلَى جِمَاع جِنْسِيٍّ لِمَا يَقْرُبُ مِنْ سَنَتَيْن، وَيَهُزُّ طَبِيبُ النِّسَاء رَأْسَهُ، وَيَقُولُ: إنَّهَا ثَانِيَةً حَتَّى الآنَ، رَافِعًا بَصَرَهُ عَلَيْهَا قَائِلًا: «وَاوْ»، «وَاوْ». وَيَدُورُ بِمَقْعَده قَلِيلًا مُتَابِعًا لِيَقْرَأَ الرَّسْمَ البَيَانِيَّ؛ إنَّهَا مَرِيضَةٌ جَدِيدَةٌ، وَالمُمَرِّضَةُ المِهْنِيَّةُ عَمِلَتْ مُلَاحَظَات كَثِيرَة. يَقُولُ: «مَاذَا تَفْعَلِينَ، تَقْتُلِينَ زَوْجَك؟» إنَّهَا تَسْمَعُهَا مُزْحَةً، مُزْحَةً كَأَنَّهَا كَاسِحَةُ جَلِيد خَارِجَةٌ مِنْ فَمِه بِسُرْعَة جِدًّا، وَمِنَ الوَاضِح أَنَّهُ لَمْ يُفَكِّرْ لِلَحْظَة مَاذَا يَقُولُ. رُبَّمَا أُسْلُوبٌ يَسْتَخْدِمُهُ لِمُعَالَجَة النِّسَاء المُطَلَّقَات الغَاضِبَات، أَوْ غَيْر المُتَزَوِّجَات فِي لُوسْ أَنْجِلُوسْ، حَيْثُ يَبْدُو أَنَّ هُنَاكَ الكَثِيرَ مِنْ حَالَات اللِّقَاء غَيْر الشَّرْعِيِّ، أَوْ لَيْسَتْ لِقَاءَات- رُبَّمَا أُسْلُوبٌ يَسْتَخْدِمُهُ لِيُوَاسِيَ على «مَا هؤُلَاء الرِّجَالُ المُهْتَزُّونَ»، لكِنَّهَا لَمْ تَعْرِفْ أَنْ تَجِدَ فِي نَفْسِهَا أَنْ تُعَاقِبَهُ عَلَى هذَا التَّعْلِيق أَيْضًا، وَلَمْ تُحْضِرْ نَفْسَهَا مِنْ أَجْل أَنْ تُطْحَنَ تَمَامًا فِي كَمِّ هِيَ صَلْبَةٌ هذه المُلَاحَظَةُ، وَكَيْفَ أَنَّهُ مِنْ غَيْر المُصَدَّق خُرُوجُهُ عَنِ الخَطِّ. رُبَّمَا مَا يَحْمِيه هُوَ أَنَّهَا عَاشَتْ زَوَاجًا سَعِيدًا. إنَّهَا تَعْرِفُ أَنَّ كُلَّ وَاحِد يَقُولُ أَشْيَاءَ غَبِيَّةً، وَتَعْرِفُ كَيْفَ تُسَامِحُ، وَتُسَامِحُ فِي الزَّوَاج السَّعِيد.

تَنْظُرُ إلَى الأَسْفَل نَحْوَهُ وَهُوَ عَلَى مَقْعَده. تُبْقِي نَظْرَةً لَطِيفَةً عَلَى وَجْهِهَا، نَظْرَةً تَعَلَّمَتْهَا مِنْ زَمِيل يَخُصُّهَا، نَظْرَةً مَعَ وَقْت مُعَلَّق فِيهَا، نَظْرَةً تَسْمَحُ بِوَقْت كَاف لَكَ، لِتَجْمَعَ إلَى مُدْرَكَاتك الضَّيِّقَة أَنَّك قُلْتَ شَيْئًا غَبِيًّا فَظِيعًا، وَقْت يَقِفُ بِغَبَاء. بِالتَّأْكِيد هُوَ يَسْمَعُ، فَقَطْ، مَا سَالَ مِنْ فَمِه، وَبَدَأَ لِيَقُولَ شَيْئًا- رُبَّمَا لِيَعْتَذِرَ- يُغَيِّرُ رَأْيَه، ثُمَّ يَنْظُرُ إلَى الأَسْفَل لِيَنْتَقِلَ إلَى الصَّفْحَة الثَّانِيَة مِنَ الرَّسْم البَيَانِيِّ، وَيَنْظُرُ إلَى الأَعْلَى، مُنْطَلِقًا خَلْفَا نَحْوَ الحَائِط، وَيَرْفَعُ بِعُنْف قَدَمَهُ المُتَسَكِّعَةَ فَوْقَ دُولَاب مَقْعَدِهِ، مُتَسَائِلًا: «إذًا، مَا رَأْيُك بِمَا يَجْرِي؟»، وَهِيَ تَعْتَقِدُ أَنَّ هذَا مُفْتَتَحٌ بَارِعٌ لِطَبِيب نِسَاء ذَكَر، لِيُقَدِّمَهُ إلَى مَرِيضَة أُنْثَى، وَإلَى سُلْطَة جَسَدِهَا الذَّاتِيَّة، لكِنْ بَعْدَ ذلِكَ، وَقَبْلَ أَنْ تَسْتَطِيعَ الإجَابَةَ، يَقُولُ ثَانِيَةً: «وَاوْ، سَنَتَان، لَمْ تَحْصُلِي عَلَى الجِنْس خِلَالَ سَنَتَيْن؟»، وَمُثَبِّتًا إيَّاهَا بِنَظْرَة، وَهِيَ تُدْرِكُ أَنَّهُ دَوْرُهَا لِتَقُولَ: «وَاوْ».

أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا تَكْذِبُ.

التَّجَوَالُ أَفْضَلُ مِنَ المَكَان أَحْيَانًا، وَمِنَ البَيْت، وَمِنَ المَقْصَد. أَحْيَانًا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُوَسِّعَ فِكْرَةَ أَنَّ التَّجَوَالَ إمْكَانِيَّةٌ، وَفُرْصَةٌ، وَمَوْهِبَةُ اكْتِشَاف الأَشْيَاء- قَدْ يَكُونُ هُنَاك، ذلِكَ المَكَانُ الَّذِي لَمْ تُفَكِّرْ بِرُؤْيَته، وَلَمْ تَعْمَلْ بِجِدٍّ بِمَا فِيه الكِفَايَةُ لِتَجِدَهُ؛ وَالتَّجَوَالُ أَحْيَانًا أَفْضَلُ لأَنَّهَا تُجْبِرُ نَفْسَهَا عَلَى الحَرَكَة، وَيَوْمًا مَا، فِي المَرْكَز التِّجَارِيِّ المُجَاوِر، تَتَجَوَّلُ نَحْوَ مَكْتَبَة تَتَعَامَلُ مَعَهَا نَادِرًا، هِيَ مَكْتَبَةُ بَارِينْز وَنُوبِل، وَتَقِفُ أَمَامَ رَفِّ كُتُب آدَاب المُعَاشَرَة، وَتَسْحَبُ إلَى الأَسْفَل كُلَّ كِتَاب، وَتَنْتَقِلُ إلَى «أَرْمَلَة»، وَإلَى «مَوْت»، وَإلَى كُلِّ نَصِيحَة دَقِيقَة وَالحَاح أَقَلَّ دِقَّةً، وَمُفَضَّلَتُهَا الحَالِيَّةُ «أَرْمَلَةٌ لَا تَتَخَلَّى بِاللَّيْلِ... أَوْ إذَا جُرِّبَتْ، فَإنَّهَا تَكُونُ سَوْدَاءَ أَوْ رَمَادِيَّةً».

التَّجَوَالُ لَيْسَ أَفْضَلَ أَحْيَانًا، إنَّهُ الرُّعْبُ مِنْ عَدَم وُجُود مَكَان لِتَذْهَبَ إلَيْه، لَا مَكَانٌ يَحْتَاجُهَا أَنْ تَكُونَ، أَوْ يُرِيدُهَا أَنْ تَكُونَ، وَلَا أَحَدٌ يُرِيدُهَا أَنْ تَكُونَ بِالطَّرِيقَة الَّتِي يُرِيدُهَا. ثُمَّ تَنَامُ سَاعَات طَوِيلَةً مُعْتِمَةً، رَأْسُهَا أَسْفَلَ الوَسَائِد، وَتَحْتَ اللِّحَاف، وَعِنْدَمَا تَسْتَيْقِظُ، تَلْتَوِي لأَلْوِهَا الوَرْدِيَّةُ فَوْقَ الغُرُور، إنَّهَا تُرِيحُهَا؛ هُنَاكَ مَزَايَا لِلْعَيْش فِي مِثْل ثَقَافَة نَسَّاءَة.

إنَّهَا تَعْرِفُ مَا المَقْصُودُ بِكَلِمَة «أَرْمَلَة» مُنْذُ أَنْ كَانَتْ فِي السَّابِعَة عَشْرَةَ مِنْ عُمْرِهَا، وَتَجْلِسُ مُتَضَايِقَةً فِي مُقَرَّر مُعَنْوَن بِـ«النِّسَاءُ وَالمَظْهَرُ»، حَيْثُ فَرِيقٌ مُعَلَّم بِوَسَاطَة مِثْلَيْتَيْن مُسْتَرْجِلَتَيْن ازْدِرَائِيَّتَيْن مِنْ أَيِّ شَيْء تُدْرِكُه كَأُنْثَى. وَاحِدٌ مِنَ الأَسْتَاذَة يَحْتَلُّ كُرْسِيًّا مُتَحَرِّكًا عَلَى نَحْو سَمِج، تَقْرِيبًا عَلَى الجَنْب، وَمُنْذُ مِيلَاده مُصَابٌ بِشَلَل دِمَاغِيٍّ أَوْ بِتَصَلُّب الأَنْسِجَة المُتَعَدِّد، وَهِيَ لَنْ تُعْرَفَ أَبَدًا، وَكُرْهُ الأُسْتَاذ لِلنِّسَاء مَشْهَدِيٌّ (مَلْحُوظ- مَرْئِيٌّ- وَاضِح) وَلَاذِعٌ، وَبِنَجَاح يُبْقِيهَا مِنْ ادِّعَاء أَيِّ وَلَاء لِلأُنْثَوِيَّة حَتَّى سَنَوَات مُتَأَخِّرَة، عِنْدَمَا صَنَّفَتْ نَفْسَهَا خَارِجًا عَنْ تَصَوُّرَات الأُسْتَاذ الغَاضِبَة؛ المُعَادَلَات الَّتِي ذَهَبَتْ بِبَعْض الأَشْيَاء عَلَى طُول سُطُور-

- حِذَاؤُهَا عَالِي الكَعْب كَانَ قُبُولًا بِالعَرَج دُونَ أَنْ تُلْقِيَ بَالًا، عَلَى قَدَم المُسَاوَاة مَعَ تَصَلُّب الأَنْسِجَة المُتَعَدِّد أَوْ الشَّلَل
- أَحْمَرُ شِفَاهِهَا، حِجَابٌ طُرِحَ عَلَى لَحْم حَيَوِيٍّ، غَيْر مُشَوَّه، وَغَيْر خَاطِئ
- نَحَافَتُهَا- الجِينِيَّة كَمَا لَوْ كَانَتْ- بِطَرِيقَة مَا أَكْثَر امْتِلَاءً بِالإرَادَة، مُسْتَمَدَّةٌ عَبْرَ الحِرْمَان لِإسْعَاد عَالَم الذُّكُورَة...

أُسْتَاذَهَا المُوَقَّر عَرَفَ بِعُمْق أَكْثَرَ مِنْ أَيٍّ مِنْهُم سَلَاسِلَ الأُنُوثَة. مَاذَا كَانَتِ المُخَادَعَةُ- وَكَانَتْ تَعْرِفُ هذَا حَتَّى ذلِكَ الحِين- كَانَتِ اعْتَقَدَت الأُسْتَاذَ قَدْ عَانَى أَكْثَرَ مِمَّا عَانَتْ- مَهْمَا كَانَ قَدْ حَدَثَ لَهَا؛ وَهِيَ عَرَفَتْ مِنْ هذِه الحِصَّة الدِّرَاسِيَّة مُنْذُ فَتْرَة طَوِيلَة، أَنَّ «أَرْمَلَة» عَنَتْ «فَارِغًا» فِي السِّنْسُكْرِيتِيَّة، وَهذه فَارِغٌ لَا تَكُونُ تَعْنِي إلَّا جِنْسِيًّا، لَا لَقَانِق لِلكُعْكَة، وَلَا سَجَقَ لِلقَفَّاز، تِلْك طَبِيعَةُ الشَّيْء، لكِنَّهَا لَمْ تَأْخُذْ بَعْدُ هذَا المَرَحَ فِي السَّابِعَة عَشْرَةَ، وَلَمْ تَكُنْ مُجَهَّزَةً بِالجُرْأَة الوَقِحَة. لَقَدْ جَاءَتْ لِتُعْجَبَ كَمُؤْمِنَة حَقِيقِيَّة بِمُسَاوَاة الجِنْسَيْن، وَهِيَ غَيْرُ مُسْتَعِدَّة لِتَقْدِيم اعْتِذَار، وَدُونَ خَجَل جِنْسِيٍّ....

«إذًا، مَا رَأْيُك بِمَا يَجْرِي؟» سَأَلَهَا ثَانِيَةً.

تُنَخِّلُ غِذَاءَهَا الآنَ. عَدَمُ تَنْخِيل غِذَائِهَا هُوَ لأَخْذ وَقْت كَاف لتَخْسَرَ شَهِيَّتَهَا. فَتَرَاتُهَا تَوَقَّفَتْ، لَقَدْ خَسِرَتْ كَثِيرًا جِدًّا مِنْ وَزْنِهَا. إنَّهَا تَقِفُ أَغْلَبَ أُمْسِيَاتِهَا فِي مَطْبَخِهَا، مَجْرُوفَةً بِالغِذَاء، تُطْعِمُ نَفْسَهَا بِشَكْل سَرِيع كَمَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَبْلَعَ. قَالَتْ لَهَا أُمُّهَا فِي أَغْلَب الأَحْيَان كَطِفْلَة: «لَا تَقْفِي هُنَا تَأْكُلِينَ مِثْل الحَيَوَانَات عَلَى مَعْلَف. تَجْلِسُ إلَى المَائِدَة، لكِنَّهَا قَدْ تَكُونُ حَجَرَ الرَّبِّ الَّذِي تَقَدَّمُ لَهُ الهِبَات، وَالغِذَاءُ لَمْ يَزَلْ هُنَاك فِي الصَّبَاح فِي طَيَّات حِجْرِهَا الصَّوَانِيِّ-

فِي تَعْبِئَة المَلَف الطِّبِّيِّ، تُوجَدُ مُرَبَّعَاتٌ قَلِيلَةٌ فِي إحْدَاهَا عَلَامَةُ (؟) أَوْ (X) أَوْ سَوَادٌ كُلِّيَّةٌ فَقَطْ، وَعِنْدَمَا تَصِلُ إلَى خِيَارَيْ «أَعْزَبُ» أَمْ «مُتَزَوِّجٌ»، وَلَا يُوجَدُ مُرَبَّعٌ آخَرُ، لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَمْلَأَ كِلَيْهِمَا أَيْضًا. حَتَّى طُرُقُ اللَّاوِيِّينَ المُعْتَمَدَة فِي الأَرَامِل، فَإنَّهَا تُصَنِّفُهُنَّ مَعَ البَغَايَا وَالنِّسَاء المُطَلَّقَات، الفَصْلُ ٢١، المَقْطَعُ ١٤، وَقَالَ الرَّبُّ إلَى مُوسَى، أَرْمَلَةٌ، أَوِ امْرَأَةٌ مُطَلَّقَةٌ، أَوْ مُجَدَّفَةٌ، أَوْ مُومِسٌ، هؤُلَاء سَوْفَ لَا يَأْخُذُهُنَّ: لكِنْ سَوْفَ يَأْخُذُ عَذَارَاءَ مِنْ شَعْبِه لِتَكُونَ زَوْجَةً. وَلأَنَّهُ هذَا هُوَ مَلَفُ الطِّبِّ النِّسَائِيِّ، فَقَدْ ضَحِكَتْ بِصَوْت عَال فِي العِيَادَة، وَيَنْظُرُ إلَيْهَا مُوَظَّفُ الاسْتِقْبَال نَظَرَات مُرَكِّزَةً، إنَّهُ يُرِيدُ كَثِيرًا جِدًّا أَنْ يَعْرِفَ المُرَبَّعَ الَّذِي تَقَرْوَفُ، «بَغِيٌّ، مُجَدَّفَةٌ، عَاهِرَةٌ، أَرْمَلَةٌ»، إنَّهُ مُرَبَّعٌ شَامِلٌ، وَهِيَ تَعْنِي كُلَّ تَوْرِيَة مُتَخَيَّلَة فِي هذَا المُرَبَّع.

بِجِدِّيَّة أَكْثَر، تَكْتُبُ كَلِمَةَ «أَرْمَلَة».

لَيْسَ لأَنَّهَا غَيْرُ مَنْطِقِيَّة فِي الاسْتِبْيَان، إنَّهَا مُحَاوَلَةٌ أَكْثَرُ لإعْطَائِهِم إحْسَاسًا أَكْثَرَ عَنْ وَضْعِهَا الجَسَدِيِّ الفِعْلِيِّ. لَقَدْ تَفَاجَأَتْ بِالأَمْسِ، إنَّهُ الثَّبَاتُ، وَإنَّهُ شَيْءٌ مُلِحٌّ، وَإنَّهُ الأَلَمُ الجَسَدِيُّ القَاسِي. أَحْيَانًا تَشْعُرُ أَنَّهَا بِحَالَة هِسْتِيرِيَّة، كَمَا لَوْ أَنَّ كُلَّ خَلِيَّة فِي جَسَدِهَا تَضْرِبُ بِقُوَّة بِاهْتِيَاج، وَفَوَرَان، وَانْفِعَال. لَقَدْ صَدَمَهَا هذَا فِي البِدَايَة، فَهذه مَوْجَةٌ مِنَ العَصَبِيَّة وَالوَحْشِيَّة كَنَسْتَهَا أَمَامًا... لكِنَّهَا جَاءَتْ لِتَفْهَمَ الجِسْمَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ مُقَاوَمَةَ الحُزْن كُلَّ لَحْظَة صَحْو، ذلِكَ أَنَّ الجِسْمَ سَيَصِرُّ عَلَى تَوَقُّف لِوَقْت مَرْضِيَّة الحُزْن.

لِذلِكَ، كَانَتْ تَصْرُخُ بِقُوَّة وَتَضْحَكُ، تَضْحَكُ بِالحَاح، ضَحِكٌ يُطَالِبُ بِوُجُوده، وَعَقْلُهَا يَقْفِزُ نَحْوَ أَيِّ تَعْلِيق مُمْكِن مِنْ أَيِّ وَاحِد، أَوْ أَيَّة صِفَة يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ نُكْتَةً، وَهَزْلًا، وَعَلَفًا لِمَسَار الضَّحِك، وَهِيَ عَرَفَتْ أَنَّهُ سَيَحْدُثُ عِنْدَمَا حَدَثَ، فَقَدْ كَانَتْ تَشْعُرُ بِالوُجُوه الضَّاحِكَة حَوْلَهَا، وَتَشْعُرُ كَأَنَّهَا وَقَفَتْ خَلْفَ زُجَاج، وَالوُجُوهُ حَدَّقَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً وَضَحِكَتْ، شِفَاهُهُم وَعُيُونُهُم وَأَفْوَاهُهُم كُلُّهَا تَضْحَك... وَكَانَتْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُسْمِعَ قَرْنَ ثَوْر جَسَدَهَا اليَائِس. لَقَدِ افْتَرَضَتْ أَنَّ هؤُلَاء الَّذِينَ حَوْلَهَا أَدْرَكُوا فَرَحَهُم لِتَعَاسَتِهَا، لكِنْ هَلْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ جَسَدَهَا دَفَعَ هذَا اليَأْسَ إلَى الأَمَام؟

وَبِذلِك، سَوْفَ تَذْهَبُ إلَى البَيْت بَعْدَ وُجُودِهَا فِي بَعْض تَجَمُّعَات اسْتِقْبَال أَوْ حَفْلَة، وَسَوْفَ تَشْعُرُ أَنَّ أَعْصَابَهَا تَتَوَقَّدُ، وَتَتَقَطَّعُ بِعَصَبِيَّة، وَهِيَ مُتَعَارِكَةٌ مَعَ الهِسْتِيرْيَا، وَسَوْفَ تَخْجَلُ مِنْ نَفْسِهَا، وَسَوْفَ تَعْرِفُ أَنَّ كُلَّ شَخْص ضَحِكَ مِنْ أَدَب أَوْ رَاحَة، أَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ مَنْظَرًا حَزِينًا لِيَكُونَ هُنَا. بِمَنْ أَوْ بِمَاذَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَثِقَ الآنَ؟ سَتَقُولُ لِنَفْسِهَا: «أَنْت تُحَاوِلِينَ كَثِيرًا؛ أَنْت لَا تَحْتَاجِينَ أَنْ تُجَرِّبِي بِجِدِّيَّة أَكْثَر»، لكِنْ لَيْسَ ذلِكَ أَيْضًا، إنَّهُ جَسَدُهَا الَّذِي يُصِرُّ عَلَى أَيِّ شَيْء يُقَدِّمُهُ الضَّحِك.

يَسْأَلُ الطَّبِيبُ: «تَمْرِينٌ؟»، مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إلَى الحَائِط، لِيَسْتَنِدَ عَلَى كُوعِه فَوْقَ غِطَاء مَطْلِيٍّ بِالكُرُوم لِإحْدَى سِلَال النِّفَايَات الطَّوِيلَة. تَقْرَأُ مُخَاطِرَةً. يَتَوَقَّفُ النَّظَرُ إلَى رَسْمِهَا البَيَانِيِّ، وَهِيَ الآنَ تَرْتَاحُ عَلَى مِنْضَدَة الفُورْمَايْكَا الطَّوِيلَة، نِصْفُهَا دَاخِلَهَا وَنِصْفُهَا الآخَرُ خَارِجَهَا. جَلَسَ الطَّبِيبُ بِشَكْل فُجَائِيٍّ إلَى الأَمَام، مُقْتَرِحًا لِلْمَرَّة الثَّانِيَة «تَسْرِيعًا»، وَأَخِيرًا تَقُولُ: «أَنَا آسِفَةٌ، لَا أَعْرِفُ مَاذَا تَعْنِي «تَسْرِيعٌ»؟ أَمْشِي كَثِيرًا. فِي الصَّبَاح، بَاكِرًا، رُبَّمَا أَمْيَالًا كَثِيرَةً. لَا أَعْرِفُ.

يَقِفُ مِنْ مَقْعَده قَائِلًا: «لَا أَلْعَابَ رِيَاضِيَّةً؟»، وَيَسْحَبُ الأَدْرُعَ المَعْدِنِيَّةَ لِطَاوِلَة الفَحْص، وَاحِدَةً عَلَى كُلِّ جَانِب مِنْهَا.

أَجَابَتْ بِسُرْعَة وَانْدِفَاع: «لَا»، مُفَكِّرَةً أَنْ تَقُولَ: لَيْسَتْ شَيْئِي، لَيْسَتْ رُؤْيَتِي، لكِنَّهَا لَا. هِيَ تَعْرِفُ كَيْفَ أَنَّهَا شَاذَّةٌ بِالنِّسْبَة إلَى مُعْظَم النَّاس، وَعِنْدَمَا يَكُونُ أَحَدُهُم فِي البَيْت لِيُطَوِّقَهَا، حَيْثُ المَكَانُ الَّذِي تَنْتَمِي إلَيْه، فَلَا يَهُمُّ، لكِنَّهَا الآنَ تَتَوَقَّفُ عَنْ إضَافَة الوُقُود إلَى حَاسَّة أَيِّ شَخْص تجَاهَهَا، قَائِلَةً: قَلِيلٌ مُمْكِنٌ.

أَخْبَرَهَا: «إنَّهَا آلَةُ لَفٍّ مِنْ أَجْل تَنْعِيم الجُزْء الأَوْسَط، إنَّك تَجْلِسِينَ عَلَيْهَا- لَا أَعْرِفُ لِمَاذَا تُسَمَّى «آلَةُ لَفٍّ».

أَجَابَتْ بِسُرْعَة وَانْدِفَاع: «لَا آلَةَ لَفٍّ، وَلَا رُكُوب دَرَّاجَة، أَنَا فِي الحَقِيقَة أَمْشِي...»، وَكَانَتْ عَلَى وَشَك أَنْ تَقُولَ: وَأَعْمَلُ كَثِيرًا فِي بَيْتِي، لكِنَّهَا لَمْ تَقُلْ ذلِكَ أَيْضًا، إنَّهَا تَعْرِفُ أَنَّهُ مِنَ المُمْكِن أَنْ تَكُونَ عَرَّافًا فِي لُوسْ أَنْجِلُوسْ، أَسْهَلَ مِنْ أَنْ تَقُولَ إنَّك لَسْتَ مُعْتَادًا عَلَى أَلْعَاب الرِّيَاضَة، هُوَ اعْتِرَافٌ، حَقِيقَةً، أَنْ تَكُونَ أَقَلَّ حَظًّا، فِي ظُرُوف مُجْهِدَة- شَيْءٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَعْتَرِفَ بِه فِي بَلْدَة خَيَالِيَّة- لكِنَّ عَمَلَ البَيْت تَمْرِينٌ، وَكُلُّ هذَا مَا تَعْنِيه هِيَ لِتَبْدَأَ.

أَرِيكَةٌ كَبِيرَةٌ نَادِرَةٌ!! ثَلَاثُ كَلِمَات فَوْقَ نَشْرَة إعْلَانِيَّة مُثَبَّتَة بِمِسْمَار صَغِير عَلَى قُطْب هَاتِف فِي الزَّاوِيَة المُجَاوِرَة لِبَيْتِهَا. هذَا مَا دَفَعَهَا لِلضَّحِك عَالِيًا. أَرِيكَةٌ كَبِيرَةٌ نَادِرَةٌ، وَقَلِيلٌ مِنْ عَلَامَات التَّعَجُّب، وَرَقْمُ هَاتِف، وَرُبَّمَا هُنَالِك ثَمَنٌ، لَا تَتَذَكَّرُ- فِي الحَقِيقَة تَتَذَكَّرُ الثَّلَاثَ كَلِمَات فَقَطْ: أَرِيكَةٌ كَبِيرَةٌ نَادِرَةٌ وَعَلَامَاتُ التَّعَجُّب. هَلْ كَانَتْ هُنَاك مَجْمُوعَةٌ مِنَ القَسَائِم مَعَ رَقْم الهَاتِف، تُرْفَرِفُ فِي الرِّيح الَّتِي تُحْدِثُهَا حَرَكَةُ المُوَاصَلَات؟ إنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَذَكَّرَ ذلِكَ أَيْضًا.

تَسْأَلُ: مَاذَا يُمْكِنُ لِمِثْل هذَا البَنْد أَنْ يَعِدَ؟ مَا هُوَ النَّادِرُ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الأَرِيكَة؟ كُلُّ الأَرَائِك أَعْرِفُهَا، تَتَأَمَّلُ، وَكُلُّ شَرَائِح اللَّحْم الكَبِيرَة المُسْكِرَة... وَتَخْتَارُ أَنْتَ هذه... لكِنْ بَعْدَ ذلِكَ تُفَكِّرُ بِالأَرِيكَة، المَضْجَع، فِي عِيَادَة الطَّبِيب فِي بُرَنْتْوُود، وَالنَّسِيج المَغْزُول المَرْمِيِّ فَوْقَ مَقْعَدِهَا- لِتَغْطِيَة اللُّطَخَات؟ لِيَمْنَعَ اللُّطَخَات؟ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُؤَكِّدَ، لكِنْ فِي المَرَّات السِّتِّ أَوِ السَّبْع الَّتِي تُغَادِرُ فِيهَا العِيَادَةَ تَقْوَمُهُ، وَتَسْحَبُهُ بِشِدَّة ثَانِيَةً، إنَّهَا لَا تُحِبُّ الرَّمْيَ هُنَاك، وَلَا تُحِبُّ ذلِكَ الَّذِي يَحْتَفِظُ بِانْطِبَاعِهَا. تُخْبِرُهَا المُعَالِجَةُ كُلَّ مَرَّة أَنْ لَا تَقْلَقَ بِشَأْنِه، وَسَوْفَ تُصْلِحُهُ، لكِنَّهَا لَا تُرِيدُ طَبِيبًا مُقَوَّمًا يَرْمِي النَّسِيجَ بَعْدَ أَنْ تُغَادِرَ... شَيْءٌ دَاخِلِيٌّ مُقْلِقٌ، مُقْلِقٌ بِالْحَاح. إنَّهُ يُضَايِقُهَا كَثِيرًا، حَيْثُ جَعَلَهَا تَتْرُكُ المُعَالِجَ مَعَ بَعْض المُلَاحَظَات عَنْ حَيَاتِهَا، كَالشَّعْر أَوِ الظُّفْر الَّذِي قَصَّتْهُ وَتَرَكَتْهُ خَلْفَهَا فِي الصَّالُون. إنَّهُ غَيْرُ مَنْطِقِيٍّ، إنَّهَا لَا تُصِرُّ عَلَى ذلِك، أَوْ حَتَّى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ. هِيَ تَشْعُرُ أَنَّهَا أَدَّتْ وَاجِبَهَا تجَاهَ عَائِلَتِهَا مِنْ خِلَال «مُقَابَلَة مُعَالِج»، وَعِنْدَمَا يَأْتِي الاقْتِرَاحُ مِنَ الطَّبِيب، كَمَا تَعْرِفُ أَنَّهُ سَيَأْتِي بِالتَّأْكِيد، تَأْخُذُ دَوَاءً مُضَادًّا لِلاكْتِئَاب، وَتَتْرُكُ العِيَادَةَ وَلَا تَعُودُ أَبَدًا. إنَّهَا مُحْتَارَةٌ بِعُمْق بِالشَّخْص الَّذِي يَدْرُسُ عَقْلَ شَخْص آخَر، وَيُرِيدُ أَنْ يُعَالِجَهُ كِيمْيَائِيًّا فِي الوَقْت نَفْسِه. أَرِيكَةٌ كَبِيرَةٌ نَادِرَةٌ.

... مِنَ المُسْتَحِيلِ إذًا أَنْ تَذْهَبَ إلَى الأَطِبَّاء، إنَّهُ يَخْتَلِفُ مَعَ كُلِّ تَخْمِين يَتَوَصَّلُ إلَيْه مُسَاعِدُ الطَّبِيب، يَقُولُ: لَا، لَا، إنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ حَوْلَ سِنِّ اليَأْس، لَا، لَا، يَرُدُّ بِنَزَق: «ارْمِي ذلِك المِرْهَمَ بَعِيدًا؛ إنَّهُ غَيْرُ مُفِيد»، وَهِيَ سَعِيدَةٌ بِذلِك، لَقَدْ قَرَأَتْ وَصْفَتَهُ بِتَمَعُّن؛ تَحْذِيرَاتُ السَّرَطَان، لكِنَّهَا أَنْفَقَتْ مَالًا كَثِيرًا مُقَابِلَ نَصَائِحه وَعَانَتْ لأَسَابِيعَ عِدَّةً، بَعْدَ زِيَارَتِهَا الأُولَى إلَى مُسَاعِد الطَّبِيب. لَيْسَ هُنَاكَ أَيُّ عُذْر لِهذَا التَّشْخِيص الخَاطِئ، وَبِالتَّأْكِيد لَمْ يَتَسَتَّرْ عَلَى مُسَاعِده، وَوَجَدَتْ ذلِك مُذْهِلًا، وَهِيَ مُنْزَعِجَةٌ جِدًّا جِدًّا، وَتُحَاوِلُ إبْقَاءَ غِطَاء عَلَيْه، وَتُحَاوِلُ أَنْ لَا تَقْطَعَ رَأْسَه.

إنَّهَا مَعَ بُورْتِيَا فِي حَفْلَة عَشَاء، وَهُم يَضْحَكُونَ، ضَائِعَةٌ لِلَحْظَة مِنْ أَزْوَاج مَيِّتِين، وَمِنْ رِجَال عَامِلِينَ يَقِفُونَ الآنَ لِسَاعَات طَوِيلَة فِي المَطْبَخ، وَتَنْظُرُ حَوْلَهَا، مُحَرَّرَةً مِنَ المُحَامِين الَّذِينَ يَرُدُّونَ عَلَى الاتِّصَالَات الهَاتِفِيَّة، أَوْ مِنْ مُوَظَّفِي البَنْك الشَّخْصِيِّينَ بِطِيئِي الإجَابَة الآنَ... وَلِذلِكَ سَتَكُونُ مَعَ بُورْتِيَا فِي الخَارِج، وَفِي النِّهَايَة سَتَضْحَكَان، وَتَقْفِزَان، وَشَخْصٌ مَا بِدُون فَشَل سَوْفَ يَقُولُ: «آه، الأَرْمَلَتَان السَّعِيدَتَان!». سَتَتَوَقَّفَانِ عَنِ الضَّحِك، تَنْظُرَانِ إلَيْه. سَتَنْظُرَانِ إلَى بَعْضِهِمَا البَعْض. سَتَنْتَظِرَانِ بِهُدُوء حَتَّى يُغَادِرَ هذَا الشَّخْص. سَوْفَ لَا تَقُولَانِ شَيْئًا. الحُزْنُ فِيهَا شَامِلٌ جِدًّا، سَفِيهٌ جِدًّا، وَبَطِيئَةٌ العُودَةُ لِلغَضَب ثَانِيَةً. كَثِيرٌ مِنْ حَيَاة النَّاس قَصِيرَةٌ لِهذَا السَّبَب.

... مُسْتَحِيلٌ إذًا الذَّهَابُ إلَى الأَطِبَّاء.

أُرْشِدَتْ فِي يَوْم مِنَ الأَيَّام إلَى لَوْحَة جَدِيدَة وَبِحُرُوف كَبِيرَة: «أَطِيلِي عُمْرَ زَوْجِك»، وَبَعْدَهَا بِحُرُوف أَصْغَرَ تَحْتَهَا قَرَأَتْ عِبَارَةً: «القُوَّةُ المُضَادَّةُ لِلأَكْسَدَة لِعَصِير الرُّمَّان». هِيَ لَمْ تَهْتَمَّ مِنَ الإعْلَان، وَلَمْ تَقِلْ، وَلَمْ تَتَضَايَقْ؛ إنَّهَا فَقَطْ حَائِرَةٌ بِغَبَائِهَا المُطْلَق، بِغَفْلَتِهَا الصِّبْيَانِيَّة. إنَّهُ إعْلَانٌ لِـ POM، وَحَرْف الـ O لِـ POM ، مَوْضُوعٌ بِشَكْل قَلْب بَدَلًا مِنْ دَائِرَة. القَلْبُ آلِيٌّ بِالكَامِل، بِالكَامِل، فِي هذَا الإعْلَان، وَتَصْمِيمٌ لِلعَضَلَة وَقُدْرَاتِهَا عَلَى الضَّخ، وَحُجَرَاتِهَا الدَّمَوِيَّة. هِيَ تَفْهَمُ أَنَّ فَرِيقَ الإعْلَان يَجْلِسُ حَوْلَ طَاوِلَة كَبِيرَة، يُفَكِّرُونَ بِـ«أَطِيلِي عُمْرَ زَوْجِك» بِشَكْل مُضْحِك هِسْتِيرِيٍّ، جَلْسَةٌ مُشْتَرَكَةٌ مُضْحِكَةٌ، وَنِدَاءٌ وَاحِدٌ مِنْ هؤُلَاء المُزَايِدِينَ لِكُلِّ سَنَوَات البُؤْس الزَّوْجِيَّة- هِيَ تَفْهَمُ أَنَّ هُنَاكَ زِيجَات تَشْبِهُ ذلِك، لكِنْ مَا لَا تَسْتَطِيعُ فَ

الصفحة الثقافية

«حامض حلو»

فيلم يفتح جروح المرأة المحرومة من ميراثها

محمود الفطافطة

لقد كان الإعلامي والمخرج عمر نزال، موفقاً عندما اختار لفيلمه «حامض حلو»، قضية حساسة ومهمة في المجتمع الفلسطيني، لا يزال الجدل الاجتماعي محتدماً بشأنها، رغم أن الدين الإسلامي أكد على وجوبها، وبين الحرمة في تركها، والعقاب لمن نقضها يوم القيامة.

المسألة التي يدور حولها الفيلم الذي عرض مؤخراً في مسرح وسينماتك القصبة، هي قضية الميراث، تلك القضية التي تجاوزها عدد ليس بالقليل من أبناء الشعب الفلسطيني، رغم أن القانون والدين أوجبا تأديتها باعتبارها حق مقدس للمرأة. لا يمكن المساومة فيها أو الانقضاض عليها.

هذا الفيلم الذي مدته ٢٠ دقيقة، يعالج مسألة حرمان النساء الفلسطينيات من الميراث، ومعاناتهن عند المطالبة بحقوقهن، سواء من قبل عائلاتهن أو في المحاكم، التي تمكث القضايا المتعلقة بذلك سنوات طوال، فضلاً عن النظرة التقليدية السيئة التي ينظر بها المجتمع إلى المرأة التي تطلب حقها في الميراث.

يقول المخرج نزال، أن الفيلم يتطرق إلى ثلاث نساء من مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومدى انعكاس حصول النساء أو عدم حصولهن على حقوقهن المكفولة شرعياً وقانونياً. ويوضح أنه نظراً لطبيعة الثقافة المنغلقة للبعض في المجتمع، فإن مطالبة المرأة بحقوقها يسبب لها مضاعفات سلبية على حياتها وعلاقاتها الأسرية، فبدلاً من منحها الحق، تصبح تلك المرأة منبوذةً مجتمعياً حيناً أو مرفوضة أسرياً أحياناً. يسرد الفيلم حالات لثلاث نساء، الأولى حصلت على حقوقها الإرثية كاملة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على علاقتها مع أهلها، في حين حصلت الثانية على حقها بعد ١٧ عاماً من خلال المحاكم، بينما الحالة الثالثة لم تحصل على حقها مطلقاً، رغم السنوات الطويلة التي أمضتها مطالبة بهذا الحق، سواء بشكلٍ مباشر أو عبر المحاكم والقضاء.

الفيلم يبين علاقة الصراع أو التناقض بين الحق الشرعي والقانوني للمرأة في ميراثها، وبين التقاليد والعادات التي ترفض أو تلفظ هذا الحق، تحت منطلقات أو أفكار لا تمت إلى المنطق الحق بصلة، وفق ما يذهب إليه المخرج نزال.

ويوضح: «يبدو أن هناك اتفاق اجتماعي في فلسطين على قبول التعدي على حق المرأة في الميراث، مطالباً في الوقت ذاته بمناقشة هذه القضية بشكلٍ أعمق وأوسع على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات، لأنه في ظل حرمان المرأة من حقوقها الإرثية، سيؤدي ذلك إلى مشاكل وخلافات خطيرة بين المرأة وأهلها، وربما يمتد ذلك إلى الزوج والأبناء وغيرهما».

كل عام وأنت أقرب

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

بقلم: عدنان الصباح

سيدتي البعيدة

وتمضي الأعوام الواحد تلو الآخر، ولا زلت أمارس طقوس الوقوف على بوابات مساحات الزمن، حاملاً صراخي الأزلي معي – كل عام وأنت أقرب-، كل عام وأنت تتقدمين إلي أكثر، كل عام وحقيقة وجودك فوق التراب تشعلين دفء سنيني العجاف، تصبح أقرب إلى الحقيقة، وطوال السنين التي مضت تعبت من انتظار اقتراب مسافات الزمن المستحيل، دون قرب مسافات المكان، لذا غبت عن الكتابة إليك، واخترت انتظارك في الظل بعيداً عن أعينهم، لعلي أفسح لك مجال الاقتراب من عالمي الحي، ولعل قلبك يحن علي وعلى انتظاري، ولعل الظل يصبح وسيلة اختفاءك، ولعلك تخشين عيونهم النهمة وأفواههم الكاذبة، وفعلت... غبت عن الكتابة أكثر من عام، لانتظار أن أجدك ذات مساء ماطر على أهداب مكاناتي حية حقيقية، أمسك بكفيك لأدفئ أطراف أصابعك من برد الشتاء، لعل دفء اللقاء يشعل كل أركان المكان، وأطراف الزمانات التي انطوت ببردها حالمة بدفء وجودك، احترقت عقود عمر، بانتظار أن أمسك بفرصة في ظل ليل ما على أهداب مكان ما، لأقترب من أذنيك، وأهمس بكل الصراخ المكبوت على بوابات عقود عمري الملون بلون الشعر، الذي انتظر طويلاً بصوت مكبوت– كم أحبك لو تدرين، وكم انتظرتك لو تدرين، وكم أحرقت عبر مسافات السفر إليك سجائر تبغ مشعلة من دمي لقضاء الوقت، فمحطات القطارات الوهمية لا يحتملها المنتظرون بدون مسافرين، نتأمل وجوههم لننفض غبار الملل من طول الجلوس قبالة أبواب القطارات القادمة، لعلها تشق عن بهاء قامتك.

حبيبتي

طوال الشهور التي انقطعت فيها عن الكتابة إليك، حلمت بان تفاجئيني بعينيك على صفحات نهاراتي، التي أعيشها لك حية حقيقية، لأصرخ تحت شمس ربيع العرب المشغول عن الذات بالذات، بأسماء لا صوت لها سوى البحث عن البحث، لعل البحث القادم يورق طريق بحث جديد، فلقد تحطمت كل بوصلاتهم، لأني لم أصل لتحديد جهتك، فإلى أي الجهات انطلق وأنت في الخلف والأمام وأعلى وفي الشمال وفي الجنوب وفي الشرق، إن ظل شرق، وعلى أطراف غرب لا يقبل الجمال، فأين أين أنت إذن، وكل بوابات نهارات الوهم مطلية بسواد بياضهم.

لم تفعلي إذن يا حبيبتي، وتركت البرد يحرق يدي الممدودة لفراغ مكانك، وتركت المكان يعصف بريح البرد والفراغ والانتظار، معلقا باحبال الزمان على أطراف الوهم البعيد، ولم تعيري انتباهاً لنداءاتي ورسائلي، وكل الأجوبة التي وصلت إلي خلال الصمت كانت باهتة أو غريبة، أو من طفلات لم يدركن بعد حجم النضج في عشقي المجنون إليك، كان انتظاري الصامت يشبه إلى حد بعيد انتظار البسطاء في بلادي حكاية المصالحة الفلسطينية، وما أدراك ما حكاية المصالحة، التي تشبه تلك الوردة الريفية الجملية، التي استخدمتها منذ طفولتي في البحث عنك، حين كنا نقطف أوراقها في لعبة حظ صارخين بتحبني... ما بتحبني...، ترى ستنجح المصالحة أم لن تنجح، كل ما كنا ننجزه هو حرمان الأرض من وردة جميلة، فلا أنت أتيت من بين أوراق تلك الآلاف من الزهرات التي أحرقتها في انتظارك، ولا هم اصطلحوا، مصالحتهم تشبه حكاية إبريق الزيت، التي مل منها ابن عمي وصرخ بجدتي ذات يوم شووووووووووو بعدين معك، هو زيت بحكي مع زيت، وهكذا زيد بحكي مع زيد، أو زيت بحكي مع زيت، بعيداً عن الأرض، فلا حكاية حب تعيش في الهواء، وهواء القاهرة رغم روعة نيلها، إلا إن روعتها للذين ينعمون بطعم نيلها منذ ولدوا، لا للقادمين للبحث عن ارتواء من عطش متأصل بهم على أرضهم.

أنا لا زلت أخشى أن أصرخ باسمك من أعداء الحب عليك، فممن يخافون هم إن اصطلحوا، ولذا يصرخون بها لغة، ثم لا يتقدمون إليها أبدا على الأرض ولو في السر، أنا أصرخ تعالي، وحين ألتقيك في شارع ما، أخفض بصري خشية أن أفضحك أمام الكفرة، فالحب إيمان وصلاة، والصلح إيمان وصلاة، ولا يوجد على أرضنا من يكرهها، فأمام أي كفرة هم يخشون افتضاح أمرهم، أتسالينهم يوماً، لأنك هناك في الوهم تشبهين حلمي بالمصالحة، لعلك تهديني الإجابة الشافية، لم لا تأتين ولم لا يصطلحوا!!!!!!.

من ديوان بسم الأم والابن

في حديثيَ عنها

إبراهيم نصر الله

أنْ تكونَ ابنَها... ذاك شيءٌ كثيرْ
فلا بلغَ الحدَّ يوماً هنا سيدٌ أو أَميرْ
أنْ تكونَ ابنَها ... أنْ تطيرَ مع الطيرِ في أُفقِه
مع سحابِ الفَراشِ إلى ضوئِه
وأنْ تُمسكَ التلَّ من يدِه
وتعلِّمَهُ كيف يصعدُ تلكَ الجبالِ هناكَ.. وكيفَ يسيرْ
وأنْ تنزوي بالحجارةِ خمسَ دقائقَ
في أيِّ أرضٍ.. وتقنعَها أن تطيرْ
أن تكون ابنَها.. أن تكونَ بسيطاً كجرعةِ ماءْ
ومثلَ التَّحيةِ خضراءَ تخرجُ من قلبِ جارٍ
لجارتِه في الصباحِ وتغمرُها بالبهاءْ
وأن تنحني مثلَ أُمٍّ على حُلُمٍ قد تكسَّرَ
ترفعَهُ عالياً للسماءْ... أن تكون ابنها
أن تمرَّ على الأرضِ طيفاً يُهدهدُ عشاقَها
ورياحاً تُبدِّدُ كلَّ خَواءْ
أن تحبَّ الصديقَ... وتُخفضَ هذا الجناحَ رفيقاً لكلِّ النساءْ
وأن تتجمَّعَ في حبَّةِ القمحِ مثلَ الرغيف
وشوقِ الوليفِ لذاكَ الوليفِ... وفي كلِّ عينٍ تَرِقُّ لمشهدِ عُرْسٍ
وتُخفي أساها وسرَّ البكاءْ
أن تكون ابنها ... أن تعيشَ كأغنيةٍ في الشِّفاه
وأُمنيةٍ في القلوبْ... وأن تحملَ الفجرَ في جرَّةِ الماءِ
كلَّ صباحٍ ... وتمضي به لصقيعِ الشَّمالِ
وحزنِ الجَنوبْ
أن تظلَّ على حبِّ هذي البلادِ
وإن تابَ غيرُكَ ألّا تتوبْ
أن تكونَ ابنها ... ليس ذلكَ صعباً على أيِّ طائرْ
أن تكونَ ابنها ... أن تكونَ حصاناً
وليس هنا - بالضرورةِ - شاعرْ !!

في حديثها عن أبي... كلما حدثتنيَ عنه ...

اكتشفتُ بلاداً بعيدةْ
لم أكن قمحها ذات يوم
ولم أطوها في قصيدةْ !!
كلما حدثتنيَ عن شمسِه ... عن عصافيرَ تخفقُ في إسمِه
وعن رحمة الله تجري كما النهرِ في دمِه
كلما حدثتنيَ عن خوفه كجناحٍ علينا
وعن حُلْمِه بصباحٍ أليفٍ تناثرَ،
ندعوه، يأتي، كما الطيرِ سعياً إلينا
كلما حدثتنيَ عن شجرٍ يتدفَّقُ كالماءِ
في كلماتِهْ... وعن صوتِه ... وشموخِ صلاتِهْ...
وعن زهوِه آخرَ العمرِ سراً
بأقمارِ أبنائِه وبناتِهْ... كلما حدثتنيَ عن ذلك البحرِ في صدرِه
وعن عزَّةِ النَّخلِ في فقرِه... وعن حُلْمِه بثلاثينَ حرفاً يُرَتِّبُها
كي يسطرَ أسماءنا مثلَ طفلٍ بدفترِه
خلتُ أن أبي كانَ يكتبُ شعراً ... ولسنا سوى بعضِ أشعارِه

ربّة المنزل وأبرز الآلام وسبل علاجها

تؤكّد بحوث طبية صادرة عن «منظمة الصحة العالمية» أن قلّة الحركة والإكثار من الراحة وعدم القيام بالأنشطة الجسدية أو تحريك الأعضاء، كلّها عوامل سلبية تؤدّي إلى أضرار وأمراض صحية مزمنة (السمنة والسكري وارتفاع ضغط الدم)، فيما يفيد القيام بالأعمال المنزلية بصورة سليمة ومعتدلة من كفاءة عمل الدورة الدموية في الجسم، ويحافظ على سلامة العضلات والعظام. ويوضح الباحثون أنه غالباً ما تتجاوز الأعمال المنزلية في بعض الفترات التي تكون فيها المرأة بحالة صحية فيزيولوجية معيّنة (فترات الطمث أو الحمل أو سن انقطاع الطمث) طاقتها وقدرتها، ما يعرّضها إلى اضطرابات صحية ومزاجية.

ومن أبرز الآلام التي قد تصيب ربة المنزل، والنصائح الواقية منها.

مة وضعيّات خاطئة تقوم بها ربة المنزل أثناء أدائها للأعمال المنزلية قد تؤثّر على صحّة عظامها وعمودها الفقري، أبرزها:

- **وضعية الركوع:**

تعدّ هذه الوضعية من أسوأ الوضعيات التي تقوم بها ربة المنزل عند استخدامها للمكنسة الكهربائية أو ماسحة الأرض خصوصاً في الأماكن أو الزوايا المغلقة التي يصعب الوصول إليها، ما يسبّب تورّم أو التهاب الركبتين. وتفيد «المنظمة الأميركية لصحة العظام»، في هذا الإطار، أن الوضعية السليمة للركوع على الركبتين تستوجب أن يكون الجذع مستقيماً مع انحنائه قليلاً إلى الأمام بحيث يبقى ثقل الجسم موزّعاً على الأطراف بالتساوي، علماً أن كل انحناءة زائدة في الجسم إلى جهة اليمين أو اليسار قد تخلّ بتوازن الجسم وتحدث ضغطاً زائداً على الفقرات القطنية أو على الركبتين، ما يترك آثاراً ضارّة على العضلات والمفاصل (الإجهاد وصعوبة الحركة).

- **جلوس القرفصاء**

لا تعدّ هذه الوضعية سيئّة أو ضارّة إذا ما تمّت وفق أسلوب صحّي إذ أنها تعتمد على توزيع ثقل الجسم وقوته على الفخذين والساقين ومفصلي الركبتين والقدمين بشكل متوازن ومتساوٍ. ولكن قد تتسبّب المبالغة في الجلوس وفق هذه الوضعية لفترات طويلة، في:

- **تقلّصات وتشنّجات عضلية.**
- **ألم في المفاصل نتيجة الضغط عليها لفترات طويلة.**
- **ضغط الدوران الدموي السطحي والذي يسبّب الشكوى الشائعة من التنميل المتقطّع في القدمين والساقين.**
- **زيادة تدهور بعض حالات الدوالي والاضطرابات الوعائية في أمراض تصلّب الشرايين والسكري.**

ولذا، ينصح الأطباء بمحاولة الجلوس على مقعد ذي أرجل قصيرة، على أن تعتاد ربة المنزل على التحرّك المستمر لإزالة التوتر والضغط على الأطراف والعضلات والمفاصل.

- **الوقوف المتكرّر:**

يجهد الوقوف المتكرّر منطقة الفقرات القطنية ومنتصف الظهر، إذ يتركّز في خلاله وزن الجسم على الظهر ومفاصل الأطراف السفلية، وقد يزداد الأمر سوءاً في حال زيادة الوزن حيث يتزايد ضغط الجسم على الظهر والرقبة ما يؤدّي إلى تشنّج العضلات وتصلّبها وبالتالي إصابتها بالضعف العضلي، كما يزداد توتر العضلات وتشنجها في حال حفظ توازن الجسم لفترة طويلة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبيّة النساء تعتمد على طرف واحد في الوقوف لفترات طويلة، ما يزيد من أذيّة الطرف الذي يتعرّض لثقل الجسم منفرداً بفعل الضغط على جهة دون الأخرى، وبالتالي يختلّ توازن الجسم ويزداد التقلص العضلي اللازم لحفظ توازن الجسم.

هو 9 هي

الفوز هو الهدف

تالا حلاوة

لطالما كان الفوز هو الهدف لكل منافسة مهما كان نوعها، على الأقل هذا ما علمتنا إياه الحياة؛ فمنذ نعومة أظفارنا ونحن نحاول تحقيق أهدافنا بكل المنافسات اليومية، بدءاً بمسابقات الصور وأسماء الحيوانات في الروضة، لننال النجمة على الجبين كجائزة نتباهى بها أمام زملائنا، ثم الإعراب والحساب في المدرسة، وانتهاءً بالتخرج من الجامعة، مروراً بكل ما قد يواجهنا من منافسات خلال تلك المراحل، والفوز كان دائماً نصب أعيننا، ليكون الدافع الأكبر للنجاح والوصول إلى الهدف.

في آخر حملة لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال)، لدعم المحترفين من الرياضيين في فلسطين، كان الشعار الأكثر تردداً هو «الفوز مش كل الهدف»، فتسمع هذا الشعار يتردد على أثير الإذاعات المحلية، وتراه على أكبر اللوحات الإعلانية في المدن والطرق بين المناطق المختلفة، وبالطبع تشاهد الفيديو المنشور على صفحات الانترنت.

هذا الشعار يحمل روحاً انهزامية واضحة، تدل على أحد أسباب خسارة الفلسطينيين في غالبية المنافسات العربية والعالمية، عدا بعض النجاحات القليلة. وأعزو ذلك إلى ثقافة المنافسة التي تحولت إلى ثقافة من نوع آخر، وهي ثقافة «شرف المشاركة»، فقد سمعتها من الكثيرين في المقابلات الإعلامية والأحاديث العابرة، فبرأيهم يكفي فلسطين شرف التمثيل العضوي في أي منافسة مهما اختلف نوعها، إذاً فالأمر تحول إلى إثبات وجود لا أكثر.

علاوة على ذلك تحولت مشاركة الفلسطينيين في الميادين العالمية إلى ثقافة تسول عاطفي، فلا يشحذ الفلسطيني الاعتراف بوجوده فحسب، بل يتسول أموالاً طائلة، نقدية وعينية، كالمنامة في الفنادق الفاخرة ووجبات الطعام وتذاكر السفر المجانية، والأهم «مصروف الجيب»، الذي أصبح ضرورة وشرطاً أساسياً للمشاركة.

لا نختلف أن في كل منافسة هناك خاسر ورابح، لكن يبقى السؤال، إلى متى سيبقى الفلسطيني خاسراً، ولماذا يكون هذا الشعار توجهاً مجتمعياً. فحاملو هذا الشعار هم من الشباب والمراهقين، أهذه هي الروح التي يتحلى بها الرياضيون وينقلونها لنظرائهم بالعمر، الذين قد يعتبرونهم قدوة لكونهم «محترفي فلسطين»؟ وهؤلاء المحترفين والمحترفات، هل هم مجرد أدوات تسويقية؟ وماذا تقدم لهم فلسطين ليكونوا محترفين بالفعل ويقتنعوا بقدرتهم على الفوز؟

نعم، «الخسارة مش نهاية الهدف» يا جوال، لكن الأهم هو كيف يمكن تفاديها، ونعم «الهدف في الأصل حلم»، لكنه لن يكون حلماً جميلاً إن لم يحقق الفوز، و«الحلم يبدأ بخطوة» شيء أكيد، لكن هذا فقط عندما يكون الفوز هو الجائزة في نهاية الطريق.

و«العزيمة والإصرار والتمرين» كلها تحقق فرصة المشاركة، لكنها لن تحقق الفوز إن بقي ليس هدفاً مباشراً. وإن كان «تحدي المستحيل» هو أمر وارد، فمتى سيتمكن الفلسطيني من التوقف عن ربط الفوز بالاستحالة، إذاً فلماذا ندعي أن الفوز ليس هو كل الهدف.

ليكون شرف المشاركة مشرّفاً بالفعل، وليثبت الفلسطيني وجوده وليس مجرد تواجده، عليه أن يؤمن أن الفوز هو الهدف ليفوز وينال شرف إثبات وجوده بإنجازاته على أرض الواقع، وإن خسر يبقى الفوز هدفه حتى يناله ويستغني يوماً ما عن التسول العاطفي والمالي عربياً وعالمياً، خصوصاً إن خسر بعد بذل كل الجهود لتحقيق الفوز.

بالشراكة بين
طاقم شؤون المرأة
MDG ACHIEVEMENT FUND

حبس في الحمام وقضاء عاجز

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

عنما كنت في الثالثة عشرة من عمري، حدث معي حادثاً بسيطاً لم أنساه حتى اليوم، حيث دخلت الحمام ليلاً وكنت أعيش في بيت عمي في الطور، إحدى ضواحي القدس. عندما دخلت الحمام، ورغم أن الجميع كانوا نياماً، إلا أنني أغلقت باب الحمام من الداخل بالمفتاح، وعندما أردت الخروج، لم استطع فتح الباب، لأن المفتاح كان صدئاً، جلست على حافة البانيو وكان الطقس بارداً، حاولت عدة مرات فتح الباب، إلا أنني لم أفلح في ذلك، فعدت إلى حافة البانيو وأخذت بالبكاء، شعرت بالبرد فتدثرت بإحدى المناشف المعلقة رغم أنها كانت رطبة، لا أدري كم مر علي من الوقت، وربما غفوت قليلاً، ثم صحوت على صوت طرقات على الباب، ومحاولة لفتحه من الخارج، لحظات قليلة واستيقظ كل من كان في البيت على صوت زوجة عمي وهي تقول: «عطاف محشورة في الحمام»، قام أحدهم بخلع الباب وحررني من سجني، وكانت عيناي قد تورمتا من كثرة البكاء، وعندما سألني عمي لماذا لم تطرقي الباب؟ قلت: «خفت أن تستيقظوا من نومكم». حادث بسيط، لكنني حتى الآن، وكلما دخلت الحمام، أفكر مائة مرة قبل أن أقفل الباب بالمفتاح، وإذا كنت وحدي لا أقفله بتاتاً.

تذكرت هذه الحادثة عندما قرأت خبراً عن براءة، تلك الفتاة التي احتجزها والدها في الحمام لسنوات طويلة، لا لذنب ارتكبته سوى أنها ابنة لوالد ربما يكون مريضاً نفسياً، فكما ذكرت وسائل الإعلام، أنه قام بإخراجها من المدرسة، لأن فيها أناس سيؤون حسب اعتقاده. ربما يكون ذلك مقبولاً في مجتمعنا، أن يقوم الأب بإخراج ابنته من المدرسة، خاصة وأننا مجتمع لا زال يتعامل مع الإنسان على أنه ملكية شخصية، سواء كان ذلك للأب أو الزوج، فالأب يعتبر أن أولاده جزء من أملاكه، وله الحق في عمل ما يحلو له معهم، سواء بالضرب أو القتل، بحجة التربية، والأم هي الأخرى تعتبر أبناءها ملكية شخصية لها، يحق لها أن تضربهم وتؤذيهم، ولا يحق للآخرين التدخل، على اعتبار أنهم أبناؤها، وهي حرة في التصرف معهم كما تريد، والزوج بما أنه دفع لزوجته مهراً أصبحت بذلك ملكاً له، يستطيع أن يقرر عنها وأن يضربها ويطلقها متى أراد. لم تذكر وسائل الإعلام الكثير عن الفتاة التي كانت محبوسة في الحمام، ولا السبب وراء ذلك، لكني عندما سمعتها تتحدث عبر إذاعة فلسطين، اقشعر بدني، وهي تصف حالتها وكأنها من أهل الكهف، بشعرها الذي كان والدها يحلقه لها بالشفرة، أو يتركه يطول، وأظافرها الطويلة، والأهم من ذلك حرمانها من الأكل إلا ما يسد الرمق، وحرمانها من الشمس ومن رؤية والدتها.

كلما ظهرت قصة فتاة محتجزة للعلن بين فترة وأخرى، تبرز أسئلة كثيرة عن دور الأسرة والأقارب والجيران، فليس من المعقول أن زوجة الأب لم تكن تعرف أن هناك فتاة محبوسة في حمام منزلها، وإخوة تلك الفتاة، ألم يعلموا ذلك، والأقارب والجيران ألم يفتقدها أحد، ألم يسمع صوتها أحد وهي تصرخ مستنجدة؟.

القضية الأخرى التي حدثت هذا الأسبوع، وأثات الاستهجان الكبير، هي إصدار حكم مخفف على مغتصب ابنته من مخيم الدهيشة، فقد صدر عليه حكماً بالسجن عشر سنوات ونصف، ثم خفف إلى خمس سنوات، بعد أن تمت المصالحة، وبعد أن تم اسقاط الحق الشخصي. فيا ترى بين من ومن حدثت المصالحة، بين الضحية والجلاد، أم بين أمها والزوج الذي انتهك حرمة الأبوة، وتجرد من كل المشاعر الإنسانية؟.

ومن الذي اسقط الحق الشخصي؟ أهي تلك الفتاة الصغيرة التي ارتكبت جريمة الاغتصاب بحقها، والتي ربما ما زالت قاصراً، أم أن الوقت الطويل الذي استغرقته المحكمة، وهو ما يقارب السنوات الخمس التي حكم بها الأب، حتى تبلغ تلك الفتاة سن الرشد، كي تستطيع اسقاط حقها الشخصي، وهل سيعود الأب للعيش مع الفتاة ووالدتها في نفس البيت، ومن سيضمن لتلك الفتاة أمنها، مع والد انتهكها مرة، وربما يعيد الكرة مرة أخرى.

itaf1957@yahoo.com

صاحب الإمتياز طاقم شؤون المرأة
طاقم شؤون المرأة
المشرفة العامة : سريدا حسين
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
تحرير وتدقيق: عطاف يوسف
شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام